رياض طبارة

لبنان

مشكلات إنمائية وإنسانية

بالأرقام

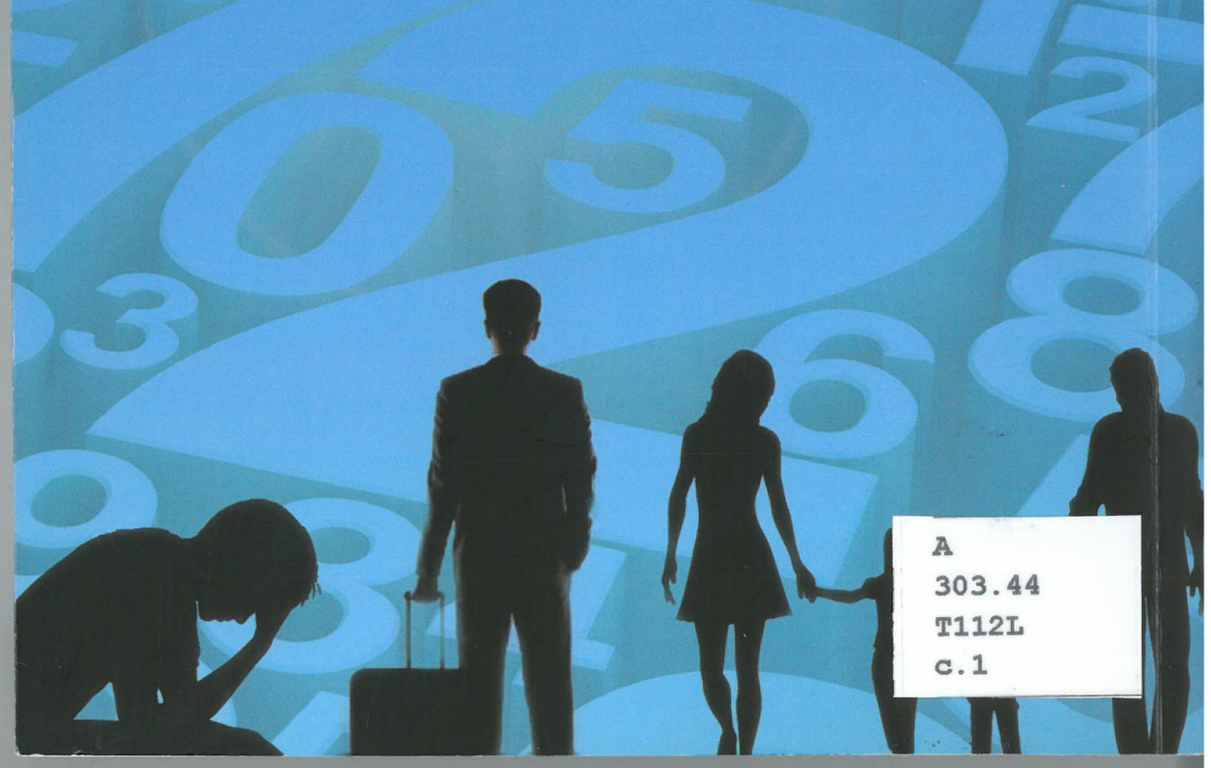

A
303.44
T112L
c.1

A
303.44
T112b

رياض طبارة

لبنان
مشكلات إنمائية وإنسانية
بالأرقام

LAU Beirut campus
20 SEP 2016
Riyad Nassar Library
RECEIVED

Lib. Antoine 26205

Riad Tabbarah

Development and Human Problems in Lebanon:

by the numbers

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

First Published: August 2016
rtabbarah@gmail.com

ISBN 978-9953-0-3765-3

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without prior permission from the author.

الطبعة الأولى: آب (أغسطس) 2016

تصميم وإخراج: imageads S.A.R.L. Advertising Solutions
www.imageads.com.lb

المحتويات

إهداء 7
مقدمة 9
الفصل الأول: سكان لبنان يتناقصون ويهرمون 17
الفصل الثاني: الهجرة إلى الخارج: أسبابها وتداعياتها 31
الفصل الثالث: الهجرة والمذهب 47
الفصل الرابع: الأسرة اللبنانية تتغير 55
الفصل الخامس: مشكلات صحية حقيقية وأخرى مبالغ فيها 67
الفصل السادس: مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي 85
الفصل السابع: النمو والبطالة والهجرة 95
الفصل الثامن: التعليم 107
الفصل التاسع: الأجور والفجوة بين الجنسين 119
الخاتمة 129
المراجع 137

* * *

نبذة عن الكاتب

رياض طباره: بكالوريوس في الإقتصاد من الجامعة الاميركية في بيروت، ماجستير في الإقتصاد من جامعة نورثوسترن في شيكاغو، دكتوراه في الاقتصاد من جامعة فاندربيلت في ناشفيل.

عمل كأستاذ في جامعة بركلي في كاليفورنيا.

أمضى سنوات عدة كخبير في ملاك الامم المتحدة، حيث عمل في مراكز قيادية مختلفة منها كمدير قسم التنمية الاجتماعية والسكان والمستوطنات البشرية في الاسكوا وكممثل للأمم المتحدة لدى الجمهورية التونسية ولدى الجامعة العربية وكمنسق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

بعد الأمم المتحدة انتقل مجدداً إلى الحياة الأكاديمية، فعمل كعميد لكلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت (1991 ـ 1993)

عيّن سفيراً للبنان في واشنطن (1994 ـ 1997).

بعد عودته إلى لبنان أصبح وما زال مديراً لمركز الدراسات والمشاريع الانمائية (مدما) الذي كان قد أسسه سابقاً.

شغل منصب مستشار لدولة رئيس مجلس الوزراء الرئيس الشهيد رفيق الحريري للشؤون الخارجية ومناصب استشارية اخرى لدى الامم المتحدة وغيرها.

له عدة كتب في الاقتصاد والاجتماع والاحصاء والتاريخ والعديد من المقالات في المجلات العلمية الاميركية والدولية في الإقتصاد والإجتماع والسكان. كما أنه نشر مقالات عديدة سياسية وعلمية في الصحف والمجلات الصادرة في المنطقة العربية.

إهداء

إلى زملائي الباحثين في القضايا الإنمائية والإنسانية في لبنان، لما يعانون في ملاحقة الرقم الصحيح، غير المسيّس.

* * *

مقدمة

حول حالة الإحصاء في لبنان

من نافل القول، بسبب التكرار على مدى السنين، إن لبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي لم يقم، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بتعداد لسكانه. فمن أصل 237 دولة ومقاطعة حول العالم، ليس هناك واحدة لم تقم بعد بتعداد لسكانها منذ استقلالها. وبعد 16 سنة سنحتفل بمئوية هذا الموقف الدولي المتفرّد. ولقد أصبحنا منذ مدة الإستثناء للقاعدة الذي يذكر في الإجتماعات الدولية ذات الصلة لإظهار عالمية التعداد السكاني وأهمية القيام به كل 10 سنوات على الأقل.

الحجة لتفرّدنا بهذه الميزة هي، بكل بساطة، أننا لا نريد أن نعرف التوزيع السكاني حسب الطائفة والمذهب بسبب تأثير ذلك على النظام الطائفي القائم وتوزيع الحصص في داخله. غير أن هذه الحجة هي أبعد ما تكون عن الحقيقة لأسباب عدة.

أولاً: لا لزوم في التعداد للسؤال عن الطائفة والمذهب. الغالبية الساحقة من التعدادات التي تقوم بها الدول لا تسأل هذا السؤال.

ثانياً: إن الإستطلاعات التي تنفذها جهات خاصة على المستوى الوطني بشكل علمي، على قلتها، تسأل عادة عن طائفة ومذهب المجيب وبعد عشرات الإستطلاعات، كالتي قمنا بها في «مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية (مدما)»، يصبح لدينا فكرة جيدة عن التوزيع الطائفي في البلاد.

ثالثاً: في كل الأحوال، فالطائف وضع الأسس للنظام الطائفي المعمول به اليوم على أساس المناصفة بصرف النظر عن التوزع الطائفي والمذهبي داخل البلد.

في غياب التعداد، هناك طريقة أخرى للوصول إلى المعلومات التي يوفرها التعداد وهي من خلال مسوحات بالعيّنة، شاملة لمواضيع التعداد، على أن تكون المسوحات مستوفاة للشروط العلمية. ومن أهم هذه الشروط أن يصار إلى وضع إطار إحصائي سليم، بناء على تعداد للمساكن، والتأكد من أن العيّنة عشوائية وحجمها يعطي النتائج ضمن هامش خطأ إحصائي محدود ومقبول. ولكي تكون النتائج ذات منفعة في وضع السياسات الإنمائية فعلى هذه المسوحات أن تجرى بشكل دوري ومنتظم كالتعدادات، أي كل عشر سنوات على أبعد تقدير.

قام لبنان الرسمي ببعض من هذه المسوحات الشاملة ولكن هذه المسوحات لم تكن منتظمة (1970، 1996، 1997، 2004، 2007 الأخير أقل شمولية)، إذ قامت بها الدولة بحسب توفر التمويل من المنظمات الدولية التي جف كرمها لمثل هذه المسوحات مؤخراً. أضف إلى ذلك أن النتائج جاءت متضاربة ما يجعل حتى عدد سكان لبنان غير معروف ضمن هامش خطأ معقول. فمجموع السكان بحسب مسح سنة 1996 كان 3 ملايين و90,000 شخص بينما أصبح بموجب مسح سنة 1997، أي بعد سنة واحدة، 4 ملايين و5000 شخص. وبما أن المسحين موّلا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد طلب مني الممثل المقيم للبرنامج دراسة أسباب هذا الفرق الكبير وتوصلنا يومها إلى أن الرقم الأول أي 3 ملايين هو أقرب إلى الحقيقة وأن السبب في الفارق يعود إلى المنهجية المتبعة في كل من المسحين. المسوحات التي نفذت في 2004 و2007 إتبعت منهجية مسح 1997 وقدرت عدد السكان اللبنانيين المقيمين في حينه بـ 3 ملايين

و507 آلاف و3 ملايين و616 الف على التوالي، مشيرة إلى أن عدد السكان لم يتغير كثيراً خلال العشر سنوات بين 1997 و2007 بل انخفض قليلاً وهذا ليس مستبعداً كما سنرى لاحقاً في هذه الدراسة. نتيجة لذلك فالرقم المتداول هو أن عدد سكان لبنان من اللبنانيين يبلغ 4 ملايين لأن ذلك أسهل للحفظ من 3,5 أو 3,6 ملايين. يبقى أنه لو اتبعنا المنهجية الأصح التي اتبعت في مسح 1996 لكنا توصلنا بموجب التغيّر السكاني نفسه إلى عدد أقل قد يكون أقرب إلى الـ3 ملايين. لذلك كل ما نستطيع أن «نجزم به» في هذا الصدد هو أن سكان لبنان من اللبنانيين أصبح ثابتاً، ويبلغ حوالي 3,6 ملايين، كما سنظهر لاحقاً

من الأهمية نفسها أو أكثر بالنسبة لوضع السياسات الإنمائية العقلانية هي المسوحات المتخصصة. أكثر هذه المسوحات المتخصصة التي قامت بها الدولة تتعلق بصحة الأم والطفل والصحة الإنجابية لأن هذه الأمور، على أهميتها، تشكل أولويات الدول المانحة والأمم المتحدة التي تمولها هذه الدول بشكل خاص وليس أولويات الدولة اللبنانية. أما المسوحات المتعلقة مثلاً بالهجرة من الريف إلى المدن أو بالهجرة إلى الخارج، بما في ذلك الهجرة المكثفة للشباب والأدمغة، أو حتى الإحصاءات المتعلقة بالقوى العاملة والبطالة، فهي لا تحظى ولو بقسط صغير من اهتمامات الدولة رغم أنها مشكلات أساسية في البلد، ومعرفة أحجامها ومندرجاتها ضروري لوضع أية سياسة منطقية في هذه المجالات[1].

نتيجة لهذه الحالة الإحصائية المزرية أصبح الرقم في لبنان وجهة نظر

(1) قام الرئيس الشهيد رفيق الحريري بتأليف لجنة لوضع برنامج للإحصاءات الأسرية (أي التي تبنى على أسئلة للأشخاص والأسر كالتي نحن بصددها) وكلفني إدارتها وقد توصلت اللجنة إلى وضع مسودة لبرنامج إحصائي كامل، لعرضها على الرئيس الحريري، عندما استشهد ولم تهتم الحكومات التالية بالأمر رغم المراجعة.

كما يقولون، يولد حسب الحاجة، ودون دراسة، ويستعمل لخدمة توجهات السياسيين حول المواضيع المطروحة. قال أحد الأدباء الإسكوتلنديين في القرن التاسع عشر «إن بعض الناس يستعملون الإحصاءات كما يستعمل السكران عامود الإضاءة، للإستناد إليه وليس لإضاءته». وبسبب كثرة الإحصاءات التي يستعملها السياسيون عندنا بهذه الطريقة أصبح لكل مؤشر إحصاءاته حسب الطلب والفارق بينها قد يصل إلى مستويات خيالية. وبما أن المراجع الدولية كثيراً ما تأخذ البعض من هذه الأرقام المختلفة والخاطئة وغير الموثقة وتنشرها دون التحقق من صحتها، فقد انتشرت فوضى الأرقام اللبنانية عالمياً.

ألأمثال عن فوضى الأرقام في لبنان كثيرة ولا مجال لسردها وتحليلها هنا لضيق المساحة رغم أهمية دراستها وتصويبها، ولكن سنأخذ مثالاً واحداً يتعلق بالإحصاءات الرسمية حول مستوى البطالة في لبنان.

إن تقديرات مستوى البطالة تتراوح، كما سنرى، بين 5,6 بالمئة و66 بالمئة، وهذا بالنسبة للأرقام الرسمية. فيما يلي التفاصيل:

في البداية لا بد من شرح مسألتين تقنيتين باختصار: أولاً أن العاطل عن العمل هو أي شخص لا يعمل، ويبحث عن عمل، ومستعد لقبول عمل. المسألة الثانية هي أن القوى العاملة تتألف من الذين يعملون والعاطلين عن العمل ولا تحديد آخر لها في الأدبيات ذات الصلة. أما نسبة البطالة فهي نسبة العاطلين عن العمل من مجموع القوى العاملة (وليس طبعاً من مجمل السكان الذي يشمل أناس خارج قوة العمل كالأطفال وربات البيوت والمتقاعدين وغيرهم ممّن لا يعملون ولا يبحثون عن عمل)، وهنا أيضاً لا تحديد مخالف في الأدبيات ذات الصلة. أما التقديرات الرسمية فهي كما يلي:

إن آخر مسح رسمي ظهرت فيه نسبة البطالة قامت به إدارة الإحصاء المركزي (المعروفة باسمها المختصر بالإنجليزية «كاس») سنة 2009. منشورات «كاس» ذات الصلة تعطي الرقم إما 5,6 بالمئة، أو 6 بالمئة، أو

6,4 بالمئة[1]، وكل هذه الأرقام غير صحيحة. المشكلة هنا هي أن احتساب نسبة البطالة جاء كنسبة العاطلين عن العمل من مجموع السكان 15 سنة من العمر وما فوق، وليس من مجموع القوى العاملة كما يجب. أما إذا احتسبت النسبة بالشكل الصحيح فإنها ترتفع إلى 8 بالمئة وهو رقم معقول يقترب أكثر من نتائج مسوحات مدما (11 بالمئة للسنة نفسها) و«تقديرات» منظمة العمل الدولية لسنة 2010 (9 بالمئة)، وحتى «تقديرات» البنك الدولي لسنة 2013 أي بعد دخول النازحين السوريين (11 بالمئة) و«تقديرات» المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات، إيدال، للسنة الأخيرة نفسها (13 بالمئة). إلا أن رقم 6 بالمئة ما زال يتفاعل على مواقع الإنترنت المتخصصة، ما يزيد في الإلتباس على المستوى الدولي[2].

بعد سنة من تقديرات البنك الدولي وإيدال، صرّح وزير العمل بأن مستوى البطالة في لبنان في آذار 2014 وصل إلى ما بين 22 و23 بالمئة. وبعد مدة أعلن الوزير أن مستوى البطالة سنة 2015 وصل إلى 32 بالمئة ولكنه عاد وانخفض بفضل إجراءات الوزارة إلى 25 بالمئة في آذار من سنة 2016. الرقم الأخير تم التوصل إليه بناء على دراسة وضعتها المؤسسة الوطنية للإستخدام بالإشتراك مع جمعية تجار بيروت. إلا أن وزير العمل عاد وأعلن بعد شهر أن «ثمة مليون إنسان عاطل عن العمل» بين المواطنين اللبنانيين. وبما أن القوى العاملة اللبنانية تقدر بأقل من 1,5 مليون شخص فهذا الرقم يعني أن مستوى البطالة أصبح أكثر من 66 بالمئة. وبعد كلام الوزير ببضعة أيام نشرت إدارة الإحصاء المركزي على موقعها أن مستوى البطالة هو 10 بالمئة.

بصرف النظر عن رقم الـ 66 بالمئة (الذي يظهر أن الوزير توصل إليه

---

(1) للمراجع أنظر النص في الفصل حول «النمو والبطالة والهجرة».

(2) أنظر مثلاً: *www.tradingeconomics.com/lebanon/unemployment-rate* أو *www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=le&v=74*

بتطبيق مستوى بطالة 25 بالمئة على مجموع سكان لبنان أي 4 ملايين بدلاً من القوى العاملة اللبنانية) فالدراسة التي ذكرها الوزير هي دراسة مشوبة بالأخطاء العلمية ولا تعطي على كل حال أية فكرة عن مستوى البطالة. الدراسة باختصار:

تشمل 184 مؤسسة في القطاعين التجاري والخدماتي ولا تشمل القطاعات الأخرى ولذلك فنتائجها ليست على مستوى لبنان ككل.

العيّنة تشكل نسبة ضئيلة جداً من الاف الشركات حتى في هذين القطاعين ولذلك فهامش الخطأ لأي نتيجة واسع بشكل لا يسمح باستنتاجات علمية.

هناك عدد غير محدد للشركات من ضمن العيّنة الذي لم يتجاوب بالكامل وعدد آخر غير محدد أيضاً لم يتجاوب سوى جزئياً ما يجعل النتائج غير صالحة.

تم اختيار العيّنة من قبل لجنة، أي أنها ليست عشوائية ما يجعل أي تعميم للنتائج غير علمي.

على كل حال، فإن مستوى البطالة لا يتم التوصل إليه بسؤال أصحاب العمل الذين ليس لديهم طبعاً أية فكرة عن عدد العاطلين عن العمل أو عن إجمالي عدد القوى العاملة في لبنان، فهذه معلومات من غير الممكن التوصل إليها سوى بمسح متخصص على الأرض.

من الواضح أن التضارب في الأرقام الرسمية (من 10 إلى 32 بالمئة)، في السنوات الأخيرة بعد وصول النازحين السوريين يعود إلى عدم وجود مسوحات للبطالة في لبنان ما يسمح بالإستهزاء بالأرقام وبابتكار أرقام لأهداف سياسية.

إن القيام بمسوحات للبطالة بشكل دوري شهرياً، أو كل فصل على الأقل (لأن مستوى البطالة يتأثر بفصل السنة فيرتفع مثلاً مباشرة بعد التخرج

في اوائل الصيف)، ضرورة لوضع سياسات، ليس فقط في مجال العمالة والبطالة والهجرة، بل في مجالات التنمية الأخرى. على سبيل المثال، في أميركا يتم انتظار نتائج المسح الشهري للبطالة من قبل الإحتياطي الفيديرالي، (أي البنك المركزي) لتعديل السياسات المالية، فأي تغيّر في مستوى البطالة بنسبة ولو صغيرة (لربما عشر الواحد في المئة) في اتجاه معيّن قد يتطلب إجراءات إحترازية لضبط الأسعار، وقد يؤثر في ما يؤثر على اسعار الأسهم في البورصات الأميركية ومنها في البورصات العالمية الأخرى. أما في لبنان فإن الإختلاف في تقديرات مستوى البطالة الذي يصل إلى أكثر من ثلاثمئة في المئة فلا يؤثر على أي شيئ، لأن لا الدولة تأخذها بالإعتبار في وضع السياسات ولا الناس تصدقها على كل حال.

هذا جعل المواطن لا يثق لا بالأرقام الناتجة حتى عن القطاع الخاص، كاستطلاعات الرأي التي كثيراً ما تأتي نتائجها لصالح الجهة التي تمولها أو ترعاها، ولا بالإحصاءات الرسمية المتضاربة، التي هي أيضاً كثيراً ما تتماشى مع الخط السياسي لمصدرها. هذه الحالة الإحصائية لن تتغير وستبقى السند الزائف لفوضى السياسات الإنمائية في البلد، حتى تحزم الدولة أمرها وتقوم، كما معظم الدول، الراقية منها والأقل رقياً، بوضع برنامج إحصائي متكامل وممول من موازنة الدولة بشكل دائم، ينفذ من قبل مراجع رسمية مؤهلة وذات مصداقية، على أن تشجع الدولة الباحثين على تحليل المعلومات والقيام بدراسات تبنى عليها. هذا أضعف الإيمان ولكنه لا شك خطوة في اتجاه الإصلاح السياسي الصحيح.

* * *

الفصل الأول

سكان لبنان يتناقصون ويهرمون[1]

(1) نسخة مراجعة ومعدلة من (طبارة 2013 (ج)).

هل تعلم

أن المرأة اللبنانية لا تنجب، كمعدل عام، طفلين للحلول مكانها ومكان رديفها، بل 1,6 طفل، مما سيجعل النمو الطبيعي للسكان (ولادات ناقص وفيات) في لبنان سلبياً في المستقبل المنظور؟ وأن نمو السكان الاجمالي أصبح بالفعل سلبياً بسبب كثافة الهجرة إلى الخارج؟

أن معدل عمر اللبنانيين المقيمين ارتفع من 19 سنة العام 1970 إلى 29 سنة العام 2010، ومن المنتظر أن يرتفع إلى 33 سنة في نهاية العقد الحالي؟ وأن ذلك يعود إلى «عملية التعمير أو التعمّر»؟

أنه من المنتظر، خلال المدة 2010 ـ 2040، أن ينخفض عدد الأطفال (دون 15 سنة) إلى أقل من النصف بينما يُنتظر أن يزداد عدد المسنين (65 وما فوق) 83 بالمئة ليصبح عدد المسنين أكثر من عدد الأطفال في آخر هذه المدة؟

أن تراجع عدد الأطفال المنتظر خلال المدة 2010 ـ 2040 سينعكس بانخفاض متزايد في الطلب على التعليم في المستويين الإبتدائي والثانوي، بينما ما زالت المدارس تؤسَّس وتتوسع بناءً على الإتجاهات التوسعية الماضية؟

أن نسبة الإعالة ـ أي نسبة الذين هم خارج سن العمل (دون الـ 15سنة و65 سنة وما فوق) إلى الباقين (15 ـ 64) ستنخفض بشكل كبير حتى سنة 2040 وأنها ستتحول

تدريجياً من إعالة الأولاد بشكل خاص إلى إعالة الآباء والأجداد؟

أن الإزدياد الكبير في أعداد كبار السن المترافق مع هجرة الشباب المكثفة يضع ضغطاً كبيراً ومتزايداً على مآوي العجزة التي أصبح بعضها لا يأخذ سوى الحالات المستعجلة ومدة الإنتظار لدخولها طويلة، ما سيتطلب توسعاً كبيراً في قوتها الإستيعابية بدءاً من اليوم؟

أن عدد المسنّات في لبنان سيفوق عدد المسنين بحوالي 30 بالمئة في نهاية العقد الحالي وبـ 44 بالمئة بحلول سنة 2040 ما يعني أن عدد النساء الأرامل سيشكل الثقل الرئيسي والمتزايد في هذه الفئة العمرية ؟

سكان لبنان يتناقصون

تشهد الحركة السكانية في لبنان حالياً تغيّرات جذرية ذات تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة لا تسمح بتجاهلها في وضع السياسات التنموية، كما يحصل في الواقع عند مناقشة هذه الأمور على مستويات صنع القرار. وتتصل هذه التغيّرات بكل النواحي السكانية، ولكننا في هذا الفصل سنتطرق فقط إلى بعض من أهم التحوّلات في ما يتعلق بالنمو السكاني وبالتركيبة العمرية للسكان.

إنّ أول ما يميّز التحوُّل السكاني الحاصل في لبنان هو الإنخفاض التاريخي في الخصوبة الذي بدأ منذ الحرب الأهلية وقبل أي بلد عربي آخر. فمعدل عدد الأطفال لكل امرأة انخفض من حوالي خمسة أطفال في أوائل السبعينات إلى حوالي 1,6 أطفال في 2015. وبما أنّ هذا المستوى من الخصوبة هو دون الإحلال ـ أي أن تنجب المرأة 2,2 أطفال ليحلّوا مكانها ومكان زوجها ويعيشان لينجبا بدورهما أطفالاً يحلّوا مكانهما مما ينتج عنه، بعد مدة، توقف للنمو الطبيعي للسكان ـ فمن المتوقع نظرياً أن يصبح نمو السكان الطبيعي (أي الولادات ناقص الوفيات) سلبياً في المستقبل القريب.

ولكن الاحصاءات المتاحة تدل إلى أنّ التراجع في عدد السكان اللبنانيين المقيمين قد بدأ بالفعل بسبب الهجرة المكثفة إلى الخارج. فعدد الولادات في لبنان حالياً، بحسب احصاءات الأمم المتحدة (United Nations. 2013)، يقدر بحوالي 80000 ولادة حية سنوياً وتقدر

الوفيات بحوالي 34000 وفاة سنوياً مما يجعل النمو الطبيعي للسكان في الوقت الحاضر حوالي 27000 نسمة. غير أنّ كل التقديرات المتعلقة بالهجرة من لبنان تدل على أنّ الرقم الأكثر منطقياً للهجرة الصافية من لبنان يتراوح بين 35000 و55000 شخص سنوياً[1]، ما يعني أنّ عدد السكان المقيمين ينخفض ما بين 8000 و28000 شخص سنوياً وهذا العدد في ازدياد حتى لو بقيت مستويات الهجرة على حالها، أو انخفضت قليلاً، لأنّ مستوى الخصوبة هو دون الإحلال.

لا بد من الإشارة هنا أنّ إسقاطات الأمم المتحدة الأخيرة (مراجعة سنة 2015) (United Nations 2015) غير مفيدة في هذا المجال لأنها تتعلق بالمقيمين في لبنان من لبنانيين وغير لبنانيين فتدخل بحساباتها مثلاً المهجرين السوريين[2].

ولذا قمنا هنا بتعديل إسقاطات الأمم المتحدة لسكان لبنان (بناءً على مراجعة 2010 التي لا تأخذ في حساباتها الهجرة اللبنانية وقبل الأزمة السورية) آخذين بالإعتبار التقدير الأقل للهجرة، أي 35000 نسمة سنوياً. ولقد توصلنا إلى نتيجتين: الاولى اعتبرنا فيها أن عدد سكان لبنان سنة 2005 هو 4 ملايين بناءً على نتائج مسح 2004، وهو الإسقاط المرتفع، لنتوصل إلى أن عدد المقيمين اللبنانيين سيتراجع إلى ما دون الاربعة ملايين في نهاية هذا العقد بدلاً من 4,5 ملايين بحسب إسقاطات الأمم المتحدة، وإلى 3،3 ملايين سنة 2045. أما إذا اعتبرنا نقطة البداية أقل بـ 20 بالمئة

(1) التقديرات: 42000 ـ 60000 للمدة 1997 ـ 2004 (Nahas)؛ 31,000 ـ 43000 للمدة 1992 ـ 2007 (Kasparian 2003) لكنها لا تأخذ بالاعتبار الأسر التي هاجرت باكملها؛ دراستنا الحالية 54000 للمدة 1997 ـ 2004.

(2) فعدد سكان لبنان سنة 2015 يصل إلى حوالي 5,9 مليون نسمة بحسب هذه الإسقاطات (medium assumption) مقارنة بحوالي 4 ملاينن بحسب المسوحات الرسمية اللبنانية.

كما ظهر في مسح سنة 1996، الذي نعتبره الأصح، أي 3 ملايين و242 الف، فنصل إلى تقدير للسكان لسنة 2020 لا يتجاوز 3,2 ملايين وعدد يقارب 2,6 مليون سنة 2045. الرسم رقم 1 يقارن بين هذه الإسقاطات الثلاثة.

ما هو عدد سكان لبنان المقيمين إذاً؟ ما نستطيع قوله هو أنه يقع بين الإسقاطين الذين عرضناهما، أي أنه سيبقى يتراوح حتى سنة 2020 ما بين 3,2 ملايين و4 ملايين أي حوالي 3,6 ملايين شخص كعدد وسطي.

سكان لبنان يهرمون

إنّ من نتائج انخفاض الخصوبة ـ وبدرجة أقل الزيادة في توقعات الحياة ـ هو ما يسميه الديموغرافيون عملية التعمير أو التعمّر، أي ارتفاع نسبة كبار السن من مجموع السكان وانخفاض نسبة الأطفال في التركيبة العمرية للسكان. عملية التعمير هذه بدأت في لبنان في سبعينيات القرن الماضي، عندما بدأت الخصوبة بالتراجع، متصاحبة مع ارتفاع في توقعات الحياة، ولكنها أصبحت اليوم تحصل بوتيرة متسارعة. فمعدل عمر اللبناني المقيم مثلاً ارتفع من أقل من 19 سنة العام 1970 إلى أكثر من ثلاثين سنة في العام 2015 ومن المنتظر أن يصل إلى 45 سنة في العام 2040، أي بعد أقل من ثلاثة عقود (الرسم رقم 2).

بالمقابل، فإن عدد كبار السن (65 سنة وما فوق) الذي كان يشكل سنة 1970 أقل من 12 بالمئة من عدد الأطفال (أقل من 15 سنة) أصبح اليوم يشكل 35 بالمئة، وسيتجاوز عدد المسنين عدد الأطفال بعد أقل من ثلاثة عقود من الزمن، إذ تكون نسبة كبار السن من مجموع السكان قد ارتفعت من أقل من 8 بالمئة سنة 2015 إلى أكثر من 16 بالمئة سنة 2040، بينما انخفضت نسبة صغار السن خلال المدة نفسها من 43 بالمئة إلى أقل من 16 بالمئة (الرسم رقم 3).

ولعل أهم من النسب لتفهم تداعيات ظاهرة التعمّر هي الأرقام المطلقة. فخلال العقد الحالي، من المنتظر أن ينخفض عدد الأطفال (دون 15 سنة) المقيمين في لبنان من أكثر من مليون طفل سنة 2010 إلى حوالي 840000 سنة 2020، ومن ثم إلى 560000 سنة 2040 أي إلى 48 بالمئة من حجمهم سنة 2010. بالمقابل فمن المنتظر أن يرتفع عدد المسنين (65 سنة وما فوق) من 308000 سنة 2010 إلى 337000 سنة 2020 ومن ثم إلى 564000 سنة 2040 أي بازدياد 83 بالمئة خلال أقل من ثلاثة عقود.

لا بد من الإشارة هنا إلى أنّ عملية التعمّر هذه قد حصلت في كل البلدان الصناعية، حيث بدأت الخصوبة بالانخفاض مع الثورة الصناعية منذ أكثر من قرنين، وفي بعض البلدان النامية أيضاً، وهي ما زالت في بدايتها في لبنان مقارنة بتلك الدول، ولو أنها متقدمة بالنسبة للغالبية الكبرى من البلدان العربية. فمعدل العمر الذي يبلغ في لبنان حوالي 31 سنة (2015) يبلغ في فرنسا 40 سنة وفي اليابان (الأكثر تعمراً في العالم) 45 سنة. أما نسبة كبار السن من مجموع السكان التي تقارب 8 بالمئة في لبنان اليوم فإنها تصل إلى أكثر من 17 بالمئة في فرنسا و23 بالمئة في اليابان. بالمقابل فإن معدل العمر في الأردن مثلاً لا يتجاوز 22 سنة وفي العراق 19 سنة بينما نسبة كبار السن في هذين البلدين تبلغ 4 و3 بالمئة على التوالي.

تداعيات في مجال التعليم

حتى الماضي القريب، عندما كان سكان لبنان يتزايدون، ونسبة الإلتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية ترتفع بدورها بسبب الطلب المتزايد للالتحاق بالتعليم، توسعت المدارس الموجودة وتأسست مدارس أخرى من أجل استيعاب هذا الطلب المتنامي على الدراسة الابتدائية والثانوية. ولكن

ابتداءً من 2005 ـ 2010، وكانت قد وصلت نسبة الالتحاق إلى أقصاها تقريباً في هذين المستويين، بالنسبة للجنسين، بدأ الإنخفاض في أعداد الأولاد اللبنانيين في الفئة العمرية من 5 إلى 14 سنة، الخزان الرئيسي لتلامذة هذه المرحلة الدراسية، ما بدأ ينعكس بدوره على الطلب بالنسبة للمدارس الابتدائية والثانوية، الخاصة والعامة، بشكل تدريجي. فمن المتوقع أن ينخفض حجم هذه الفئة العمرية حوالي 21 بالمئة ما بين عامي 2010 و2020، وحوالي 40 بالمئة بحلول سنة 2040 بسبب انخفاض الخصوبة من جهة وتراجع حجم السكان من جهة أخرى.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي، فتأثير التراجع السكاني لن يؤثر بالشكل نفسه خلال هذه المدة رغم أنّ حجم الفئة العمرية 15 ـ 19 سنة (وحتى 20 ـ 24 سنة) سينخفض بالنسبة نفسها تقريباً لأنه من المنتظر أن تكمل نسب الالتحاق بالمستوى الجامعي ارتفاعها مما يعوض إلى حد ما الانخفاض في عدد الشباب في عمر الدراسة الجامعية. ولكن من المنتظر رغم ذلك أن يكون هناك انخفاض ملحوظ في الطلب خاصة في الأمدين المتوسط والبعيد، أقله بالنسبة للمواطنين اللبنانيين.

الإعالة والعبء الاجتماعي

الإعالة كما يحددها الديموغرافيون تتمثل بالعلاقة بين عدد الذين هم في سن العمل، أي 15 إلى 64 سنة (المعيلون) إلى الذين هم خارج سن العمل أي الأطفال دون الـ 15 سنة وكبار السن البالغين من العمر 65 سنة وما فوق (المعالون). وتعتبر نسبة المعالين إلى المعيلين مؤشراً تقريبياً للعبء الإجتماعي الذي يقع على عاتق القوى العاملة، إما مباشرة من خلال الإعالة الأسرية، أو بشكل غير مباشر من خلال تحميل أجور العاملين ضرائب التقاعد وضمان الشيخوخة (إذا وجدت).

عبء الإعالة انخفض منذ مرحلة ما قبل انخفاض الخصوبة بشكل

كبير. ففي سنة 1970 كان هناك لكل مئة شخص في سن العمل حوالي 90 شخصاً من المعالين، بينما انخفض هذا العدد سنة 2015 إلى 49 شخصاً، ومن المفترض أن يصل إلى أدناه سنة 2020 عندما يبلغ 43 شخصاً ليعود ويرتفع تدريجياً بعد ذلك.

ما تغيّر جذرياً في هذا المجال، وسيتغير في العقود القادمة، هو التركيبة العمرية لهذه الإعالة. فبينما كان 90 بالمئة من المعالين هم من الأطفال مقابل عشرة بالمئة من المسنين سنة 1970، فإنّ هذه النسب أصبحت 76 بالمئة سنة 2015 من الاطفال مقابل 24 بالمئة من المسنين. ومن المنتظر أن تنخفض نسبة الأطفال من مجموع المعالين لتصبح موازية لنسبة المسنين بحلول العام 2040، ومن ثم ترتفع الاعالة تدريجياً لصالح كبار السن. بمعنى آخر، فبينما كان الجيل الماضي يعيل أطفالاً أكثر ومسنين أقل، فإن الجيل الحالي يعيل العدد نفسه من الأطفال ومن كبار السن، والجيل القادم سيعيل أطفالاً أقل من المسنين (الرسم رقم 4).

العناية بكبار السن

إنّ النمو في أعداد كبار السن (رغم التراجع في العدد الإجمالي للسكان) خلال العقود القادمة ستتزايد وتيرته ابتداءً من آخر العقد الحالي (الرسم رقم 5). هذا الازدياد يترافق مع هجرة مكثفة خاصة بالنسبة للشباب (ذكور وإناث) حتى سن الأربعين، ممّا يعني أنّ عدداً متعاظماً من كبار السن سيفتقد إلى العناية الأسرية التقليدية (عناية الأولاد بأبائهم وأمهاتهم) ممّا سيزيد الطلب على دور المسنين ودور العجزة. واقع الأمر في هذا المجال هو أنّ دور المسنين والعجزة الموجودة اليوم هي تحت ضغط كبير من الطلب على خدماتها ممّا يضطرها إلى المفاضلة بين الحالات حسب إلحاح حاجة المسن، ما يجبر بعض المسنين للإنتظار مدة طويلة قد تتجاوز في بعض الأحيان توقعات الحياة لديهم. من جهة أخرى، فإنّ أي عمل

على وضع نظام لضمان الشيخوخة يجب أن يأخذ بالاعتبار طبعاً النمو المتسارع المنتظر في أعداد المسنين.

الصحة العامة والخدمات الطبية

إنّ عملية التعمير الآنفة الذكر تعني ليس فقط ازدياد الحاجة إلى الخدمات الطبية بل أيضاً إن نوع الخدمات المطلوبة سيتغير تدريجياً نحو الأمراض الأكثر ترابطاً مع العمر، أي الأكثر انتشاراً بين المسنين، كالسرطان وضغط الدم المرتفع والقصور في عمل الكلى ومرض الألزهايمر وأمراض العجز والإعاقة التي تصيب كبار السن. وهذه الأمراض والإعاقات تعتبر الأكثر كلفة لمعالجتها ممّا سيؤدي إلى زيادة كلفة الفاتورة الصحية بشكل عام والطلب على خدمات وزارة الصحة بشكل خاص. هناك بالمقابل نقص اليوم في عدد الأسرّة المخصصة للعجزة (التي تقدّر بأقل من 2500 سرير في حوالي 20 دار للعجزة) وفي عدد الأطباء الإختصاصيين في علم الشيخوخة (gerontology) الذين لا يتجاوزون اليوم عدد أصابع اليد.

الترمل

نظراً إلى أن النساء يعمّرن أكثر من الرجال بمعدل أربع سنوات، فإن إطالة العمر ينتج عنها عدم توازن بين أعداد الرجال والنساء من كبار السن. فبينما كان عدد النساء المسنّات اللواتي تبلغ أعمارهن 65 سنة وما فوق لا تفوق أعداد قرائنهن من الرجال سوى بـ 3 بالمئة سنة 2000، فمن المنتظر أن يبلغ هذا الفارق أكثر من 30 بالمئة لصالح النساء في نهاية هذا العقد وان يتجاوز الـ 44 بالمئة بحلول العام 2040. هذا يعني بالطبع أن أعداد النساء الارامل المسنات سيزداد بشكل كبير خلال العقود القادمة ما يشكل تداعيات إقتصادية واجتماعية عديدة.

خلاصة

إن الانخفاض المنتظر في عدد السكان، وبالاخص تحول الثقل في التركيبة السكانية تجاه متوسطي العمر وكبار السن على حساب الشباب وصغار السن لن يؤثر فقط على نوعية الطلب على خدمات القطاع العام وقطاعي التعليم وخدمات المسنين المذكورة أعلاه، بل أيضاً على مروحة واسعة من سياسات الدولة بما في ذلك السياسات المالية والاقتصادية إضافة إلى تداعيات على القطاع الخاص، أقله لجهة الطلب على السلع والخدمات، وحتى على القطاعات الثقافية والترفيهية وغيرها، ما يتطلب إعادة تقييم للخطط المستقبلية للقطاعين العام والخاص، كما حصل ويحصل في الدول الأوروبية وبعض الدول الاخرى التي شهدت تناقصاً وتعمّراً لسكانها. إن معظم هذه الدول استبقت إلى حد كبير هذا التغيّر وتداعياته، واتخذت إجراءات وسياسات وقائية، فجَرَت الامور بسلاسة نسبية، بينما نتعامل في لبنان مع هذه التداعيات بعد حصولها كردات فعل للمشكلات التي تنتج عنها، ولذلك ننتقل من أزمة إلى أخرى.

* * *

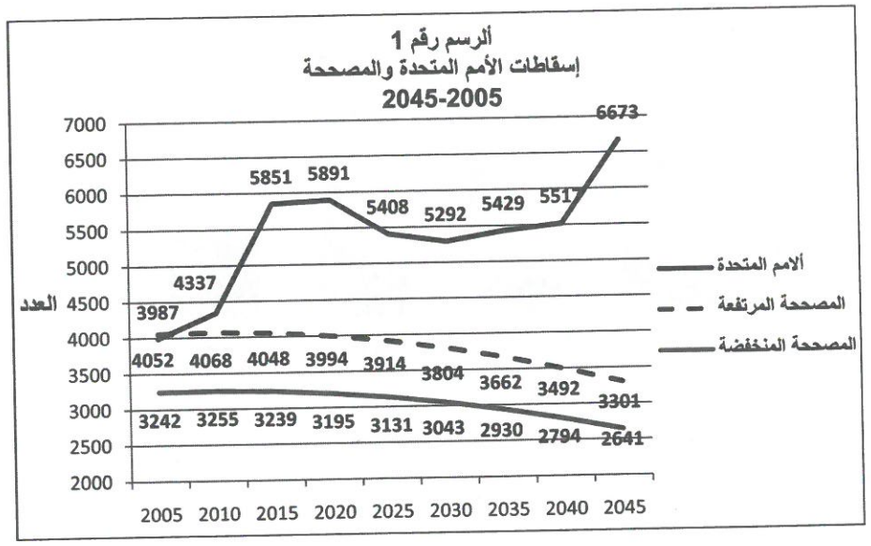

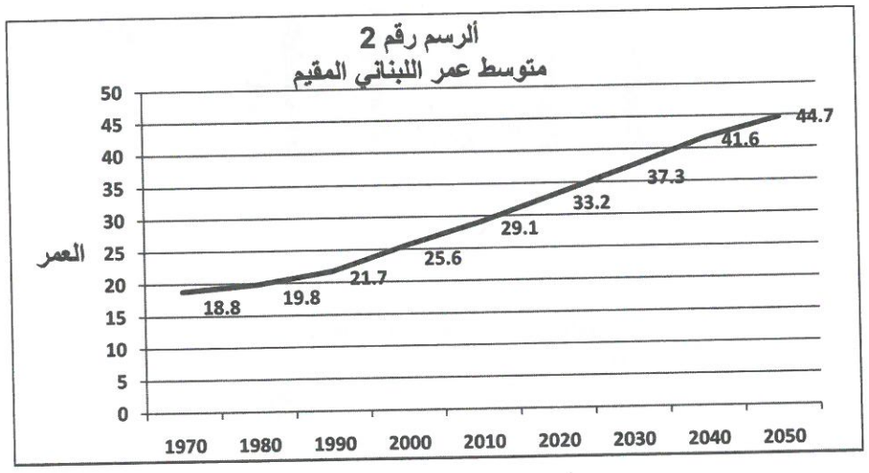

الرسم رقم 3
نسب كبار السن والاطفال من مجموع السكان (بالمنة)

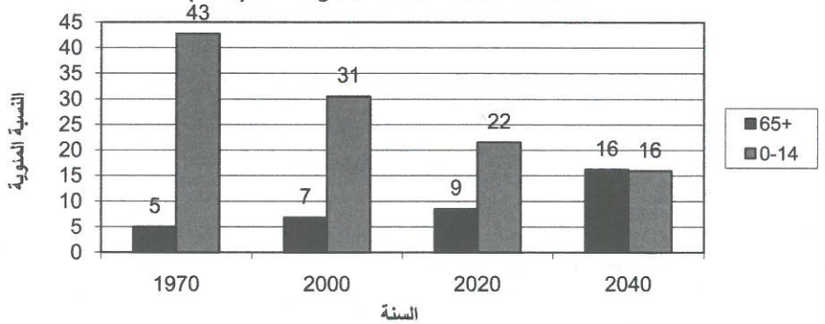

الرسم رقم 4
عدد المعالين من الاطفال وكبار السن لكل منة شخص في سن العمل

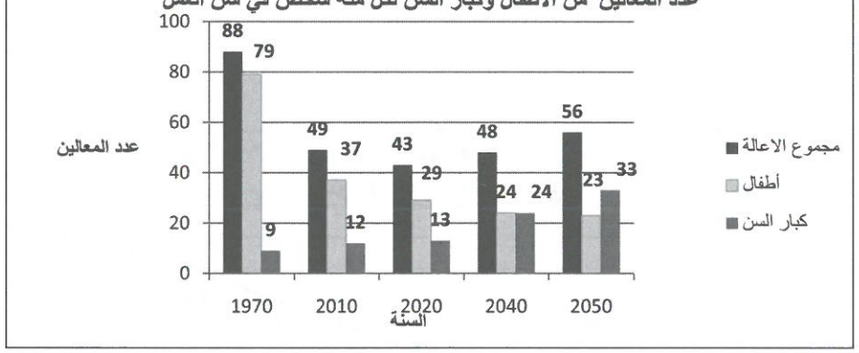

الرسم رقم 5
اللبنانيون 65 سنة أو أكثر 1990-2040

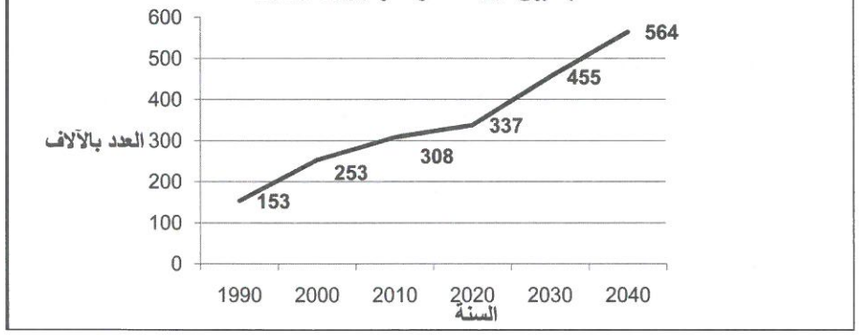

الفصل الثاني

الهجرة إلى الخارج:
أسبابها وتداعياتها[1]

(1) نسخة مراجعة ومعدلة من (طبارة 2013 (أ) و(باء)).

هل تعلم

أن لبنان يفقد أكثر من 35000 مواطن سنوياً للهجرة غالبيتهم من الشباب في سن العمل؟

أن الهجرة المكثفة أخلّت بالتوازن بين الجنسين في سن الزواج ما رفع بشكل ملحوظ نسبة العزوبة بين النساء وأن بعض التوازن تحقق مؤخراً بسبب الإزدياد في عدد المهاجرات اللبنانيات العازبات إلى الخارج؟

أن السبب الرئيسي لهجرة اللبنانيين هو الحصول على عمل وتعزيز مستوى المعيشة ولكن السبب الأمني يبرز مع اهتزاز الإستقرار؟

أن هجرة الشباب تشكل صمّام أمان في وجه ارتفاع مستوى البطالة في لبنان الذي قد يصل إلى ضعف مستواه الحالي لولا الهجرة؟

أن تحويلات اللبنانيين في الخارج إلى لبنان، التي بلغت مؤخراً حوالي 7,5 مليارات دولار سنوياً يقابلها تحويلات الأجانب العاملين في لبنان التي تصل إلى حوالي 4 مليارات دولار؟

أن تحويلات اللبنانيين من الخارج تشكل رغم ذلك شبكة أمان للإقتصاد المالي اللبناني وشبكة أمان إجتماعية أكبر للأسر اللبنانية ذات الدخل المنخفض؟

مقدمة

إن من أهم مواضيع تنمية الموارد البشرية بالنسبة للبنان هو من دون شك موضوع هجرة اللبنانيين إلى الخارج، وبخاصة هجرة الشباب وهجرة الكفاءات والأدمغة. غير أن اهتمام الدولة والجهات المانحة لا يُترجم إلى معلومات وإحصاءات، وبالتالي إلى دراسات وبرامج تساعد على مواجهة المشاكل الناتجة عن هذه الهجرة. فالإحصاءات السكانية القليلة والمتقطعة التي تنتجها الإدارة المركزية للإحصاء والجهات الإحصائية الأخرى في الدولة لا تتطرق إلّا نادراً إلى قضايا الهجرة. ولذا فإن معظم المعلومات المتاحة في هذا المجال تأتي من جهات خاصة تقوم بجمع المعلومات وتحليلها حسب قدراتها المحدودة، ومن باحثين يهتمون في تحليل هذه المعلومات بحسب تواجدها. أما الجهات المانحة في مجال السكان فإنها غائبة بشكل شبه كامل عن الموضوع، رغم أهميته المعلنة. فصندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهة الأممية المانحة الرئيسية في هذا المجال، تركّز اهتمامها بشكل شبه كامل على موضوع الصحة الإنجابية وقضايا الجندر والعنف الأسري، مهملة كلياً قضايا الهجرة الخارجية (والداخلية)، من الناحيتين الإحصائية والتحليلية، وبالتالي السياسات المتعلقة بها. رغم هذه القيود حاولنا في هذا الفصل أن نجمع كل ما هو متاح من معلومات وتحليلات في الموضوع، للوصول إلى صورة أولية لواقع الهجرة الخارجية للبنانيين وأسبابها وتداعياتها الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية.

حجم الهجرة

الطريقة المباشرة لمعرفة حجم هجرة اللبنانيين تكمن في مقارنة أعداد القادمين من اللبنانيين مع أعداد المغادرين. فأعداد القادمين ناقص أعداد المغادرين خلال السنة إذا جاءت سلبية تعطي الحجم الصافي لعدد اللبنانيين الذين بقوا في الخارج تلك السنة، وإذا جاءت إيجابية فتعني أنّ الهجرة الصافية هي نحو لبنان. هذه الإحصاءات موجودة تصدرها المديرية العامة للأمن العام وتنشرها إدارة الإحصاء المركزي ولكنها مشوبة إلى درجة لا تسمح باستعمالها. فعلى سبيل المثال، فإنّ صافي الهجرة، أي عدد اللبنانيين الذين بقوا في الخارج بين سنتي 1995 و1999 (آخر ما نشر) بلغ حوالي 900000 شخص، أي بمعدل 180000 شخص سنوياً، وهذا الرقم كبير جداً بالنسبة لمجموع السكان ولا يتماشى مع المنطق أو مع التقديرات العلمية.

لذلك قام بعض الاخصائيين بتقديرات للهجرة إما بمقارنة نتائج مسحي السكان في سنتي 1997و2004 اللذين نفذتهما الادارة المركزية للإحصاء (Nahas وهذه الدراسة) أو من خلال دراسة ميدانية واسعة لعينة من الاسر الموجودة في لبنان، كما فعل فريق عمل في الجامعة اليسوعية برئاسة شوغيك كسبريان (Kasparian 2003) والتي غطت المدة ما بين 1992 و1997. بناء على نتائج هذه الدراسات نستطيع القول بأن حجم الهجرة الخارجية بلغ ما بين 35000 و55000 نسمة سنوياً خلال التسعينيات وبداية الألفية الحالية، وأنه من غير المنتظر أن يكون المعدل السنوي للهجرة قد تغيّر كثيراً منذ ذلك الحين، إلا لربما باتجاه ارتفاع بسيط نظراً للحالة الامنية السائدة.

هجرة الشباب

هذه الهجرة المكثّفة طالت بشكل خاص الشباب وتركزت على البالغين من العمر سنة 1997 ما بين 20 و34 سنة (الرسم رقم 1). فبينما كانت تشكل هذه الفئة العمرية أقل من 27 بالمئة من مجموع السكان، شكلت بالوقت عينه 47 بالمئة من مجموع الهجرة.

من أهم التداعيات الإجتماعية للهجرة أنها أصبحت، منذ بداية الحرب الأهلية، أكثر كثافة وتركزت بشكل خاص على الذكور بين الشباب ممّا أخل بالتوازن بين النساء والرجال في سن الزواج. لدى الديموغرافيين في هذا المجال طريقة لقياس ما يسمونه «توافر الأزواج» (Availability of Mate ratio) تتلخص بالمقارنة بين عدد النساء من فئة عمرية معينة مع عدد الرجال من الفئة العمرية التي يتزوجن منها تقليدياً. ففي المدة التي نحن بصددها، أي 1997 ـ 2004، كان فارق العمر بين الرجال والنساء عند الزواج الأول حوالي 5 سنوات لجهة الرجال كمعدل وسطي. ولذلك فقياس توافر الأزواج للنساء البالغات من العمر 20 إلى 24 سنة مثلاً يكون بمقارنة أعدادهن مع أعداد الرجال في الفئة العمرية 25 ـ 29 سنة.

تظهر في الرسم رقم 2، نتيجة هذه المقارنة لسنة 2004. فبالنسبة للنساء في الفئة العمرية 15 ـ 19 سنة هناك 106 رجال من العمر المناسب لكل 100 امرأة، بينما بالنسبة للفئات العمرية ما بين 20 و24 سنة هناك 79 رجل في العمر المناسب لكل مئة امرأة. بالمقابل، فإنّ زيادة مدة التعلم عند النساء، كما الحالة الاقتصادية الضاغطة وأمور أخرى، جعلت سن الزواج الأول في لبنان يرتفع بشكل كبير في العقود الماضية لكلا الجنسين ليصبح الأعلى في العالم العربي، ومن الأعلى في العالم ككل. فبالنسبة للرجال ارتفع سن الزواج الأول من 29 سنة العام 1970 إلى حوالي 33 سنة العام 2015 بينما ارتفع بالنسبة للنساء من 23 إلى 29 سنة خلال المدة نفسها.

أحدى نتائج هذه الحالة (أي الزواج المتأخر للنساء وانخفاض نسبة الرجال في هذه الأعمار بسبب الهجرة) كانت في ازدياد العزوبة بين النساء في كل أعمار الزواج، ما بين عامي 1970 و1997. فبالنسبة للنساء في الفئة العمرية 20 إلى 24 سنة ازدادت العزوبة من 51 بالمئة سنة 1970 إلى 74 بالمئة سنة 1997. وبالنسبة للفئة العمرية 25 ـ 29 سنة تضاعفت نسبة العزوبة بين النساء خلال المدة نفسها فارتفعت من 26 بالمئة إلى 50 بالمئة، كما تضاعفت تقريباً بالنسبة لجميع الفئات الأكبر سناً أيضاً كما يظهر في الجدول رقم 1.

في أواخر التسعينيات، أصبحت الشابة اللبنانية أكثر تعلماً وأكثر مشاركة في الحياة الإقتصادية وأكثر تحرراً، ما جعلها تبحث عن عمل ـ على غرار زملائها الشبان إلى حد كبير ـ داخل وخارج الوطن، فبدأت تتكثف هجرة الشابات للعمل في الخارج، وبخاصة إلى الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. وممّا ساعد على دفع هذه الهجرة، العزوبة المرتفعة بين الشابات المتعلمات اللواتي لم يكن لديهن أسرة وأطفال يمنعانهن من السفر. هذه الهجرة النسائية المتصاعدة للعازبات في سنين الزواج أعادت بعض التوازن بين أعداد الشباب والشابات، ممّا أوقف الإرتفاع في مستويات العزوبة بين الشابات، كما يظهر في الجدول رقم 1 عند مقارنة مستويات العزوبة عند النساء لسنتي 1997 و2004. ورغم أنّ الإحصاءات ذات الصلة غير متوفرة لما بعد هذه المدة فإنه من المرجح أن تكون مستويات العزوبة بين الشابات بدأت بالتراجع بسبب إرتفاع وتيرة هجرة النساء، بصرف النظر عن الإرتفاع البسيط الذي يحصل عادة في مستوى العزوبة الإختيارية.

نتيجة أخرى لاختلال التوازن بين الرجال والنساء في سن الزواج الذي جاء نتيجة لكثافة وتوزع الهجرة حسب الجنس، ظهر في الإنخفاض

الملفت في الفارق التقليدي في سن الزواج الأول بين الرجال والنساء. فبينما كان هذا الفارق ست سنوات سنة 1970 (لبنان 1972) أصبح سنة 2007 أربع سنوات (لبنان 2008)، ممّا يخفض أيضاً نسبة العزوبة بين النساء إذ إنّ نسبة توافر الأزواج ترتفع كلما ضاق الفارق بين سنّي زواج المرأة والرجل.

أسباب الهجرة

إنّ السبب الرئيسي لهجرة اللبنانيين، كما ظهر من الدراسات الميدانية، هو السعي وراء «العمل اللائق» كما حددته منظمة العمل الدولية (ركائزه الثلاث هي الأجر العادل والديمومة والحماية من الاستغلال) أي تحسين مستوى المعيشة بشكل عام. وتحصل بعض الاستثناءات النسبية أحياناً عندما تتأزم الحالة الأمنية، كما حصل بشكل خاص بعد حرب تموز/يوليو سنة 2006. فحسب استطلاعات (مدما) في حينه، بين الذين كانوا يسعون للهجرة (من خلال طلب تأشيرة أو الاتصال بأقارب أو أصدقاء للسبب نفسه) فإنّ نسبة الذين صرحوا أنّ الحالة الأمنية هي السبب الرئيسي لسعيهم إلى الهجرة ارتفعت من حوالي 1 أو 2 بالمئة في استطلاعات ما قبل تموز/يوليو 2006 إلى 28 بالمئة في تموز/يوليو 2007، ثمّ انخفضت إلى 20 بالمئة في شباط/فبراير من السنة التالية. بالمقابل فإنّ نسبة الذين يعتبرون تحسين مستوى المعيشة السبب الرئيسي لسعيهم للهجرة فيبلغ عادة ما بين 80 و90 بالمئة[1].

حقيقة الأمر هي أنّ المهاجرين هم على حق في ظنهم بأنّ الهجرة

(1) بالنسبة لإدارة الإحصاء المركزي اللبناني تدل إحصاءات سنة 2009 (الاخيرة في هذا المجال) أن نسبة الباحثين عن عمل بين المهاجرين تبلغ 66 بالمئة (لبنان. 2010 (1)).

تحسن حالتهم الاقتصادية، وإنها على الأقل تخفف بشكل كبير من نسبة البطالة بينهم. فدراسة جامعة القديس يوسف (Kasparian 2003) التي غطت السنين ما بين 1992 و2007 حول هجرة الشباب تُظهر أنّ نسبة البطالة بين المهاجرين البالغين من العمر 18 إلى 35 سنة عند الهجرة لا تختلف كثيراً عنها بين الشباب اللبنانيين المقيمين بشكل عام، ولكنها تنخفض من حوالي 20 بالمئة بين المهاجرين عند الهجرة إلى حوالي 2 بالمئة لهذه الفئة العمرية من المهاجرين الموجودين في الخارج.

هجرة الأدمغة والكفاءات

وتشير الدراسة نفسها إلى أنّ نسبة مرتفعة (43 بالمئة) من المهاجرين الشباب (18 ـ 35 سنة) هم من الجامعيين، 37 بالمئة منهم من المتخصصين في الهندسة والتكنولوجيا والعلوم، و30 بالمئة في الإدارة والخدمات، و13 بالمئة في الطب. كما تبيّن الدراسة أنّ نسبة الجامعيين الشباب في المهجر هي أعلى من نسبتهم بين المقيمين وهي في تصاعد مستمر، ما يعني أنّ هجرة «الأدمغة والكفاءات» بين الشباب تفوق هجرة الشباب الأقل علماً وتتزايد مع الوقت. وتؤكد استطلاعات (مدما) هذه الاتجاهات بين الذين كانوا يسعون للهجرة. فكما هو واضح في الرسم رقم 3 فإنّ نسبة الذين يسعون للهجرة (تموز/يوليو 2007) ترتفع بشكل ملحوظ مع المستوى التعليمي، من 23 بالمئة بين الذين وصلوا إلى المستوى الابتدائي وما دون الـ 47 بالمئة بين الحاصلين على شهادة جامعية. أضف إلى ذلك أنّ الحصول على تأشيرة بين الساعين وراءها هي أعلى بين الجامعيين منها بين الأقل تعليماً، خاصة في المستويين الإبتدائي والمتوسط، ما يعني أنّ نسبة أكبر من الجامعيين تحقق رغبتها بالهجرة.

ومن المؤسف أن غالبية الشباب المهاجر، بحسب دراسة جامعة القديس يوسف، تقول بأنها لا تنوي العودة إلى لبنان في المستقبل، إذ تبلغ نسبة هؤلاء 54 بالمئة من مجموع الشباب المهاجرين. وإذا أضفنا إلى

هؤلاء فئة المهاجرين الشباب الذين لم يحسموا بعد أمر عودتهم، وهؤلاء يشكلون 22 بالمئة، فإن نسبة الذين ينوون العودة لا تتجاوز 18 بالمئة من مجموع المهاجرين الشباب في الخارج. ولا تتفاوت هذه النسب بين الفئات التعليمية المختلفة سوى لذوي مستوى التعليم الابتدائي الذين هم أقل رغبة من الشباب الآخرين في العودة إلى الوطن.

الهجرة والبطالة

لا شك أنّ هناك بشكل عام علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والهجرة. فبارتفاع النمو بعد حد معين، قدّرت سابقاً بما بين 3 و4 بالمئة في لبنان (طبارة 2000 (1))، تنخفض البطالة فينخفض معها عدد المهاجرين الساعين وراء العمل في الخارج. ولكن هذه العلاقة تتعثر إذا ارتفعت فجأة حواجز أمام الهجرة في بلاد المقصد لأسباب سياسية أو أمنية أو اقتصادية، فتخف الهجرة ويرتفع مستوى البطالة. هذا يفسر ما حصل في مستويات البطالة ما بين 2002 و2004. فبحسب استطلاعات (مدما) في حينه تبين أنّ مستويات البطالة ارتفعت فجأة خلال هذه المدة بشكل ملفت بسبب انخفاض الهجرة إلى أميركا وبعض البلدان الأوروبية بسبب حوادث 11 أيلول/سبتمبر 2001، ولكنها عادت إلى مستوياتها الطبيعية بعد ذلك، وهذا ما يؤكد بأنّ الهجرة تلعب إلى حد كبير دور صمّام أمان لارتفاع البطالة، بمعنى أنه لولا الهجرة لكانت مستويات البطالة في لبنان، التي تتراوح ما بين 9 و14 بالمئة في السنوات العادية، أعلى بكثير، ولربما تصل إلى ما فوق 20 بالمئة كما حصل في خلال تلك المرحلة، وقد تصل إلى ضعف ذلك بين الشباب الداخلين إلى سوق العمل للمرة الأولى.

الهجرة والتحويلات

بلغت تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج في السنوات الأخيرة ما بين 7,5 و8,5 مليارات دولار سنوياً، ما يوازي من 18 إلى 20 بالمئة

من مجموع انتاج اللبنانيين في الداخل، أي الناتج المحلي الخام، (ولكنها انخفضت إلى 7,4 مليارات دولار سنة 2014 أي 16,2 بالمئة من الناتج المحلي)، وما يفوق بـ 75 بالمئة قيمة كل الصادرات اللبنانية. وهذا يساعد إلى حد كبير نمو الاقتصاد اللبناني بشكل عام وما يتعلق بميزان المدفوعات وثبات العملة اللبنانية بشكل خاص.

غير أنّ هناك نظرة أكثر شمولية لمسألة التحويلات، أي تلك التي تأخذ بالاعتبار أيضاً تحويلات العمال الأجانب في لبنان إلى بلدانهم، أي مستوى التحويلات الصافي. فمستوى تحويلات اللبنانيين إلى الداخل يقابلها تحويلات العمال الأجانب إلى الخارج. ولذلك فإنّ مستوى التحويلات الصافي هو بالفعل لا يتجاوز 3 مليارات دولار سنوياً (2,5 مليار دولار سنة 2012 و3,2 مليارات دولار سنة 2013) ((World Bank. 2015 (2)). فرغم ارتفاع مستوى التحويلات إلى لبنان، من 5,8 مليارات دولار سنة 2007 إلى 7,9 مليارات سنة 2013، فإنّ مستوى التحويلات الصافي بقي تقريباً على حاله ليرتفع فقط إلى 3,2 مليارات دولار بسبب الارتفاع شبه الموازي لتحويلات العمال الأجانب إلى الخارج، كما هو ظاهر في الرسم رقم 4. ولذلك فإنّ أهمية المستوى الصافي للتحويلات للاقتصاد الكلي هي أقل بكثير مما يوحي به مستوى تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج.

غير أنّ هذا لا يقلل من أهمية تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج على مستوى الاقتصاد الجزئي، أي على مستوى الأفراد والأسر. فالذين يستلمون التحويلات هم بشكل عام غير الذين يدعمون التحويلات إلى الخارج. فمعظم الذين يستلمون التحويلات هم أسر محدودة الدخل يحصلون عليها من ذويهم في الخارج بسبب محدودية دخلهم، بينما الذين يدعمون التحويلات إلى الخارج فهم إما ميسورين يوظفون الخدم أو مؤسسات توظف عاملين أجانب من مستويات مختلفة وما شاكل. ولذلك فإنّ منافع التحويلات على مستوى الأفراد والأسر هي أكبر بكثير من منافع

المستوى الصافي للتحويلات على الاقتصاد الكلي، علماً أنّ هذه المنافع الأخيرة هي ذات أهمية لا يجب الانتقاص منها. ففي دراسة حديثة حول التحويلات، وضعتها جامعة القديس يوسف، ظهر بوضوح أن التحويلات تساهم بشكل فعال في تغطية كلفة التعليم، بخاصة على المستويين الثانوي والجامعي، وتساهم بقسط كبير في دعم المصاريف الصحية لتلك الأسر وترفع بشكل ملحوظ مستوى معيشة هذه الشريحة من المواطنين اللبنانيين (Kasparian 2014).

خلاصة

تختلف الأدبيات كثيراً حول إيجابيات وسلبيات الهجرة وتتسم في كثير من الأحيان بطابع عقائدي وصولاً إلى اعتبار الهجرة آفة تتطلب تغييراً جذرياً في النظام الإقتصادي برمته. حقيقة الأمر هي أن الهجرة، بخاصة هجرة اللبنانيين، لها حسناتها وسيئاتها، وبشكل عام تبدأ السيئات تتغلب على الحسنات عندما تتكثف الهجرة ويشتد هذا الإتجاه كلما ارتفعت نسبة المهاجرين السنوية من مجمل حجم السكان. فالهجرة من لبنان، التي بغالبيتها هي لأسباب إقتصادية سعياً وراء العمل، بلغت في العقود الأخيرة أكثر من 35000 مواطن سنوياً، والقضايا التي أثرناها في هذا الفصل من دراستنا هذه تظهر التضارب بين حسناتها وسيئاتها كما نحاول تبيانه في هذه الخلاصة.

أولاً: إن الهجرة المكثفة من لبنان والتي تركزت تقليدياً على الذكور في الفئات العمرية الشبابية خلقت عدم توازن بين الرجال والنساء في عمر الزواج ما رفع نسبة عزوبة النساء اللبنانيات المقيمات بشكل كبير ولم يعد بعض التوازن إلا عندما ازدادت هجرة النساء العازبات في سن الزواج.

ثانياً: إنّ تحويلات اللبنانيين في الخارج إلى لبنان والتي تبلغ حوالي 7,5 مليارات دولار يقابلها تحويلات الأجانب العاملين في لبنان إلى الخارج بقيمة حوالي 4 مليارات دولار. رغم ذلك فإنها تشكل إلى حد

كبير، شبكة أمان في منظومة الاقتصاد الوطني من خلال دعم ميزان المدفوعات، والاحتياطي من العملات الأجنبية، وبالتالي تساعد كثيراً في تقوية وثبات العملة المحلية، وما يتبع ذلك من إيجابيات اقتصادية. هذا لا يعني أنه ليس هناك حاجة لعقلنة هذه التحويلات من قبل الدولة بمحاولة توجيه قسم أكبر منها إلى استثمارات مباشرة في الحركة الاقتصادية أو أهداف تنموية أخرى.

ثالثاً: إن تحويلات اللبنانيين في الخارج تصل في غالبيتها إلى أسر محدودة الدخل، بينما تحويلات الأجانب العاملين في لبنان تدفع أساساً بغالبيتها من أسر ميسورة أو مؤسسات إقتصادية ما يجعل التحويلات إلى لبنان لا تشكل فقط شبكة أمان إجتماعية لأسر محدودة الدخل بل تساعد على تحسين توزيع الدخل بين اللبنانيين.

رابعاً: إنّ الهجرة، بخاصة هجرة الشباب الذين يعانون من مستويات مرتفعة من البطالة، تخفف بالطبع من هذه المستويات داخلياً وتعطي فرصة لهؤلاء لكي يحصلوا على «العمل اللائق» الذي يتناسب مع تطلعاتهم. ولكن هذا لا يستثني قيام الدولة بما يتطلب لزيادة الاستثمارات التي تخلق فرص عمل للشباب ومحاولة إيجاد «عمل لائق» لهم في وطنهم ما سيساعد في دفع عجلة الاقتصاد وتعزيز السلم الأهلي والتخفيف من كثافة الهجرة وما سينعكس بالتالي إيجاباً على الأمن والتنمية الإجتماعيين.

خامساً: لا شك أنّ المغتربين اللبنانيين لا يساعدون لبنان اقتصادياً فقط بل يعطون للبنان حجماً دولياً أكبر من حجمه السكاني أو الاقتصادي وذلك في مجالات عدة ثقافية وفكرية، ليس أقلها في المجال السياسي الذي ينعم به لبنان في المحافل الدولية. لذا فإنّ تفعيل وتكثيف التواصل مع اللبنانيين في الخارج، خاصة على الصعيد الرسمي، سيعود بالنفع الكبير على لبنان سياسياً، اضافة إلى النفعين الاقتصادي والاجتماعي.

سادساً: بالمقابل فإنّ الهجرة، خاصة وأنها تتركز بشكل كبير على

المتعلمين وأصحاب الكفاءات، تشكل، مبدئياً على الأقل، هدراً كبيراً في الموارد البشرية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال فإنّ كلفة تعليم وتدريب المهاجرين اللبنانيين إلى أميركا وأوروبا، كما أظهرت بعض الدراسات، تفوق عشرات المرات المساعدات الاقتصادية التي تصل إلى لبنان من هذه البلدان. ولكن السؤال يبقى: هل كان من الأفضل أن يبقى الشباب المتعلم في لبنان عاطلاً عن العمل أو يعمل بغير اختصاصه وبأجر زهيد من أن يعمل في الخارج في عمل يتناسب أكثر مع تطلعاته وبأجر أكبر يعود قسم منه إلى لبنان بشكل تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج؟

سابعاً: إنّ الهجرة المكثفة هي إلى حد كبير هجرة شبابية تترك وراءها الكثير من كبار السن مفتقدين لخدمات الأسرة وحنانها، كما أن الازدياد الكبير المنتظر في أعداد كبار السن في السنين القادمة، الذي أشرنا إليه في الفصل السابق، سيضاعف هذه المشكلة في المستقبل المنظور وهذا ما سنحاول معالجته في فصل قادم حول الأسرة.

الجدول رقم 1

نسب اللواتي لم يتزوجن أبداً حسب العمر

الفئة العمرية	1970	1997	2004
15-19	86.8	94.4	94.7
20-24	50.9	74.4	73
25-29	25.9	49.7	49.7
30-34	14.2	30.5	30.1
35-39	10.1	21.2	20.9
40-44	7.6	13.7	17.5
45-49	6.9	9.5	12.3

الرسم رقم 1
مجموع الهجرة حسب الفئات العمرية عند بداية المدة
2004-1997

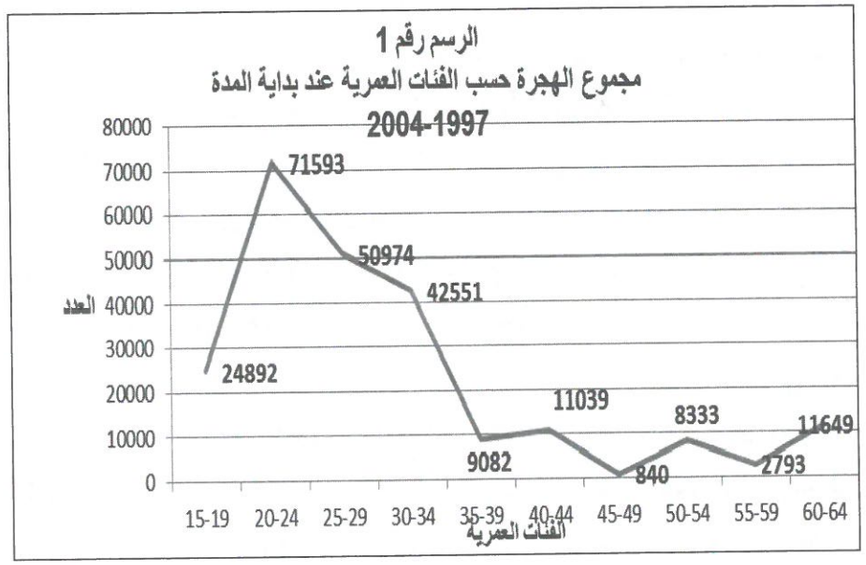

الرسم رقم 2
نسبة الذكور الى الاناث ونسبة توافر الازواج
2004

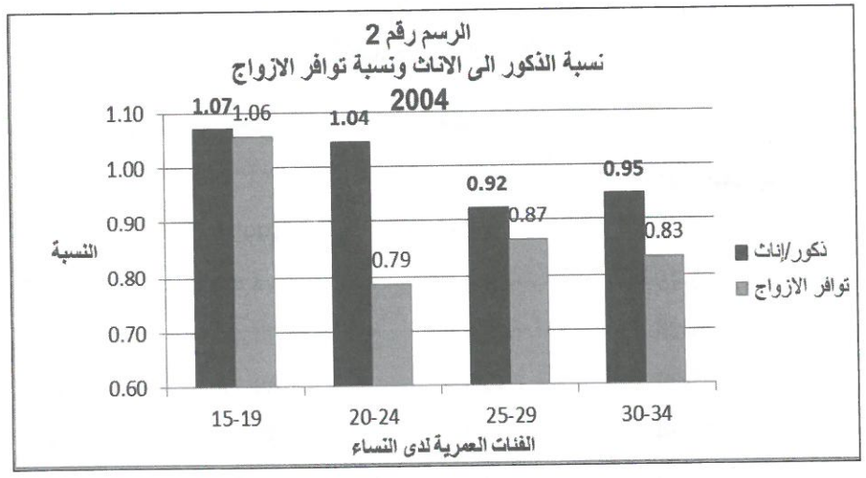

الرسم رقم 3
النسبة من كل مستوى تعليمي
تسعى للهجرة 2007

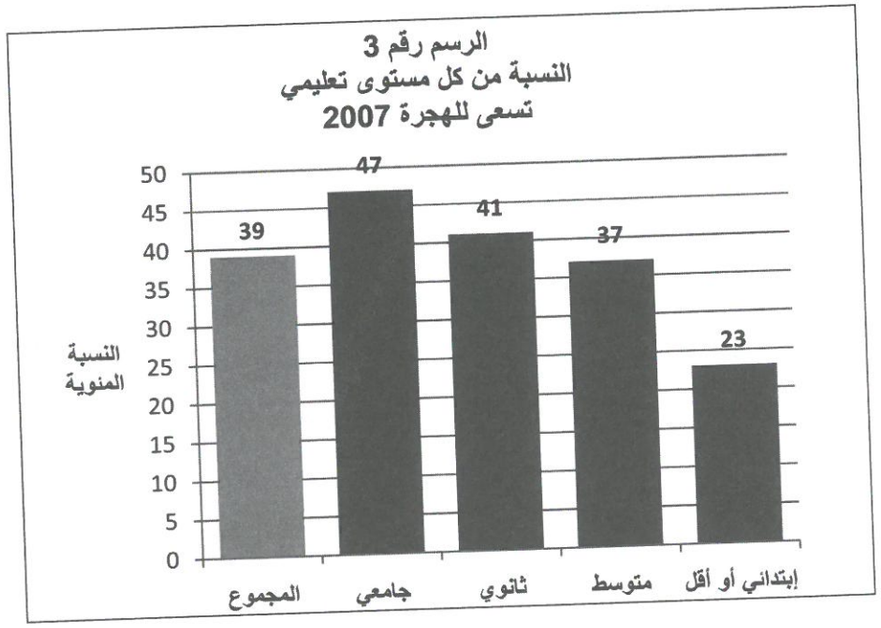

الرسم رقم 4
تحويلات العاملين من وإلى الخارج

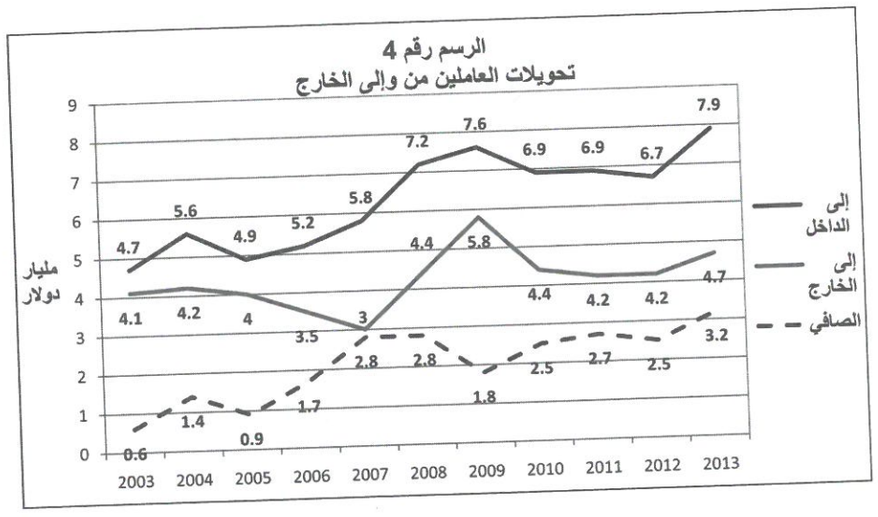

الفصل الثالث

الهجرة والمذهب[1]

(1) نسخة مراجعة ومعدلة من (طبارة 2013).

هل تعلم

أن غالبية كبيرة من اللبنانيين المقيمين تشارك عادة في الإنتخابات وليس أقلية كما تظهره الإحصاءات الرسمية؟

أن نسبة الذين كانوا في الخارج في فترة إنتخابات سنة 2005 كانت أعلى لدى السنة والشيعة منها لدى الموارنة؟

أن عدد اللبنانيين المسلمين الذين كانوا في الخارج في حينه يتجاوز عدد المسيحيين اللبنانيين بأكثر من النصف؟

أن مجموع اللبنانيين (حاملي الجنسية) في الخارج كان في حينه يقارب المليون نسمة.

تكتسب الهجرة حسب الطائفة والمذهب أهمية خاصة في لبنان، اجتماعية وسياسية، يغذيها التقوقع المذهبي الحاصل في البلد، خاصة في السنوات الأخيرة، والنظام السياسي الطائفي الذي يتأثر مباشرة بهذه الناحية من هجرة اللبنانيين إلى الخارج. بالمقابل لا توجد إحصاءات مباشرة، رسمية أو غير رسمية، تعطي تقديرات ولو مبدئية عن نسب وأعداد اللبنانيين (حاملي الجنسية) الذين هم في الخارج وفي الداخل حسب الطائفة والمذهب. ولذا فمن الضروري اللجوء إلى طرق إحصائية غير مباشرة للوصول إلى تقديرات لهذه النسب والأعداد.

قمنا بمحاولة من هذا النوع في مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية (مدما) سنة 2005، إذ استحدثنا نموذجاً إحصائياً (statistical model) لهذا الغرض[1] مبني بشكل أساسي على مقارنة بين نسب الاقتراع من لوائح الشطب في الانتخابات النيابية تلك السنة، ونسب الإقتراع على الأرض بحسب استطلاع نفذ مباشرة بعد الإنتخابات وشمل 12000 شخص

(1) عرضنا النتائج في مؤتمر لتيار المستقبل سنة 2007 وظهرت في مجموعة محاضرات المؤتمر سنة 2008 (تيارالمستقبل). تم نشرها لاحقاً في جريدة النهار (طبارة 2013).

9 لوائح الشطب تحتوي بالطبع على أخطاء (وجود أموات فيها وعدم وجود القوى العسكرية والأمنية وغيرها) ولكنها لا تؤثر بشكل كبير على النتائج النهائية للنموذج لصغر حجمها بالنسبة لمجمل اللائحة.

موزعين عشوائياً على كل الأراضي اللبنانية. احتوى الاستطلاع الذي أجري في اليومين التاليين للانتخابات على عدد محدود من الأسئلة أهمها المذهب وإذا كان الشخص قد اقترع أم لا وعدد أفراد الأسرة وعدد الذين دون 21 سنة في الأسرة.

العملية الأولى كانت في مقارنة نسبة المقترعين بحسب لوائح الشطب مع نسبتهم على الارض كما جاءت في الإستطلاع، لكل من المذاهب الرئيسية عددياً. اعطت نتيجة هذه المقارنة[1] نسب الموجودين خارج لبنان من لوائح الشطب في تلك الفترة (وبالتالي نسبة الموجودين في الداخل من لوائح الشطب) لكل من المذاهب[2] المذكورة. الرسم رقم 1 يعطي نسب الذين في الخارج من لوائح الشطب.

المسألة الأولى الملفتة هنا هي أنّ نسبة الذين في الخارج من لوائح الشطب هي أعلى بين السنّة (48 بالمئة) والشيعة (45 بالمئة) منها بين الموارنة (39 بالمئة)، حيث إن هذه الفئة الأخيرة هي بالفعل الأقل بين جميع الفئات المذكورة في الرسم، وتتعادل تقريباً مع الدروز (40 بالمئة)، ما يتنافى مع الفكرة التقليدية بأنّ نسبة الموارنة في الخارج هي الأعلى.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ اقتراع المغتربين سيكون مبدئياً لصالح المذاهب الإسلامية، ليس فقط لأنّ نسباً أكبر منهم هي في الخارج، بل أيضاً لأنهم عددياً أكثر في لوائح الشطب. ويتبيّن هذا من احتساب الأعداد بدلاً من النسب للذين كانوا في الخارج من لوائح الشطب، وهذه الأعداد

(1) المعادلة هي: $li = \frac{vi}{si}$ حيث li هي نسبة الموجودين في الداخل من مذهب معين، Vi هي نسبة المقترعين من لوائح الشطب من المذهب ذاته، وSi هي نسبة المقترعين على الارض (أي في الاستطلاع) من هذا المذهب. أما نسبة الموجودين في الخارج فهي طبعاً $1-Li$.

(2) نستعمل كلمة «مذاهب» للإختصار علماً بأنّ صفة «الأرمن» لا تعود الى مذهب معيّن.

تظهر في الأرقام الموجودة في الرسم رقم2. فبحسب هذه الأرقام بلغ مجموع السنّة والشيعة في الخارج من لوائح الشطب 583000 مقارنة بـ 298000 لمجموع الموارنة والارثوذكس والكاثوليك، وإذا أضفنا إليهم الأرمن يصبح العدد 368000، فيكون عدد المسلمين في الخارج يفوق عدد المسيحيين بأكثر من 58 بالمئة. كما أن هذه الأرقام تدل على أن مجموع عدد اللبنانيين من لوائح الشطب الذين كانوا في الخارج من كل الطوائف (إذا أضفنا الأقليات الأخرى) قد يصل إلى المليون نسمة.

المسألة الثانية الملفتة هي أنّ نسب الإقتراع الحقيقية، أي بين الذين في الداخل، تفوق بكثير النسب المعلنة من وزارة الداخلية والتي تعود إلى لوائح الشطب. المشاركة في الانتخابات النيابية سنة 2005 كانت دون شك من أكثر المشاركات كثافة في تاريخ لبنان بسبب الحشد الهائل الذي حصل من قبل كل الفرقاء بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري وخروج الجيش السوري، ولكنه كان، على كل حال، معبّراً عن الفارق التقليدي بين المشاركة على الأرض والمشاركة حسب لوائح الشطب، أي مشاركة الموجودين في لبنان خلال الإنتخابات ومجموع الناخبين اللبنانيين المسجلين على لوائح الشطب. ففي الإنتخابات المذكورة اقترع مثلاً حوالي 13 بالمئة من الأرمن من أصل لوائح الشطب ما قد يعني للبعض مقاطعة واسعة للانتخابات ولكن مشاركة الأرمن الحقيقية أي نسبة المقترعين من عدد الناخبين الموجودين في لبنان في حينه وصلت إلى 75 بالمئة (الرسم رقم 3). وهكذا فالمشاركة الحقيقية للدروز وصلت إلى 96 بالمئة من الموجودين في لبنان وليس 57 بالمئة كما أعلن بالنسبة للوائح الشطب. ومشاركة الأرثوذكس والسنّة والشيعة بلغت 92 بالمئة لكل منهم وليس 35 بالمئة للأرثوذكس و48 بالمئة للسنّة و51 بالمئة للشيعة كما أعلنت رسمياً. الحقيقة هي أنّ مشاركة اللبنانيين في الإنتخابات، التي قليلاً ما تتجاوز 45 بالمئة (46 بالمئة سنة 2005) تصل عادة إلى ما فوق الـ 80 بالمئة من

الناخبين الموجودين في البلاد في حينه، ما يدل على أن أغلبية كبيرة من اللبنانيين المقيمين تقترع فعلاً وليس أقلية كما تظهرها الأرقام الرسمية عادة.

هذا بالنسبة للوائح الشطب وتوزيعها بين الداخل والخارج. أمّا بالنسبة لمجموع السكان فكان علينا إضافة تقدير أعداد القوات المسلحة التي لا تتضمنها لوائح الشطب، وهم جميعاً في الداخل، وبشكل خاص إضافة أعداد الشباب والأطفال الذين هم ما دون 21 سنة من العمر، حسب المذهب، ومعظم هؤلاء هم في الداخل أيضاً لأن الكثيرين ممن هم في الخارج تبقى عائلاتهم في لبنان. إضافة هؤلاء في النموذج المذكور، من خلال نتائج الإستطلاع المذكور آنفاً، أعطى نسبة اللبنانيين الذين في الخارج (والداخل) لكل من المذاهب المذكورة، كما هو مبين في الرسم رقم 4 بالنسبة للذين في الخارج. فبين المذاهب الثلاثة الأكثر عدداً، هناك 40 بالمئة من مجموع السنّة في الخارج، و37 بالمئة من الشيعة، و32 بالمئة من الموارنة.

لا بد من التأكيد في النهاية بأن هذه النتائج لا تعود فقط إلى فترة زمنية محددة، أي فترة إنتخابات سنة 2005، بل إن لديها هامش خطأ يعود إلى الهامش الذي يرافق العيّنات (Statistical error)، وكذلك أخطاء تعود إلى لوائح الشطب (وجود أموات فيها مثلاً)، ومدة الإنتخابات التي جاء خلالها أعداد غير معروفة من الخارج للإقتراع فقط. ولكن هذه الأخطاء لا تؤثر كثيراً على النتائج بسبب صغر حجمها بالنسبة لمجموع الناخبين والسكان ومن الممكن تخفيفها في محاولات لاحقة. على كل حال، فإن هذه التجربة تبقى تجربة أولية تكمن أهميتها بأنها أولاً تُظهر أن هناك فارقاً كبيراً بين المشاركة الحقيقية في الإنتخابات اللبنانية والمشاركة المعلنة، وثانياً في كونها الطريقة الإحصائية الوحيدة المتاحة حالياً لمعرفة نسب وأعداد اللبنانيين في الخارج بحسب طوائفهم ومذاهبهم، وثالثاً لأنه من الممكن تطبيقها بعد كل انتخابات بكلفة بسيطة ما يسمح بمتابعة تطور هجرة اللبنانيين إلى الخارج في المستقبل.

الرسم رقم 1
نسب الذين في الخارج من لوائح الشطب
حسب المذهب 2005

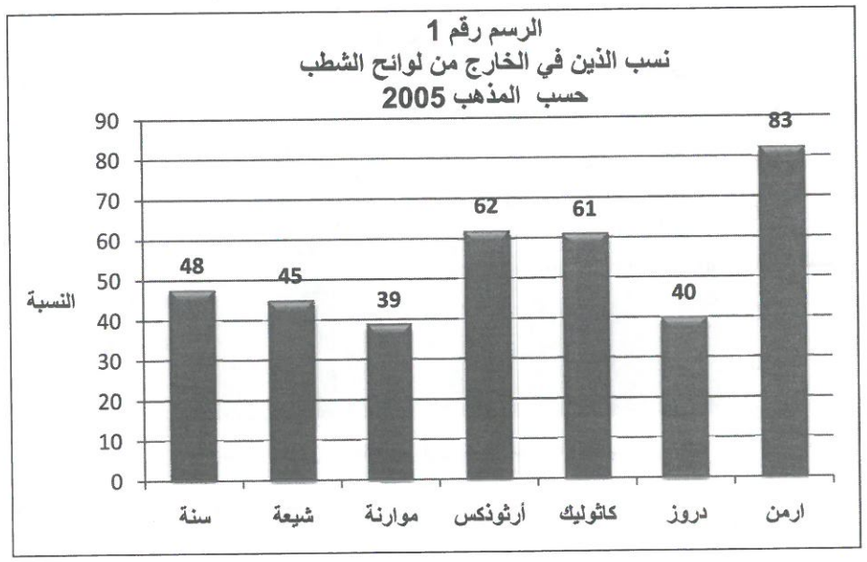

الرسم رقم 2
أعداد الذين في الخارج من لوائح الشطب
حسب المذهب 2005

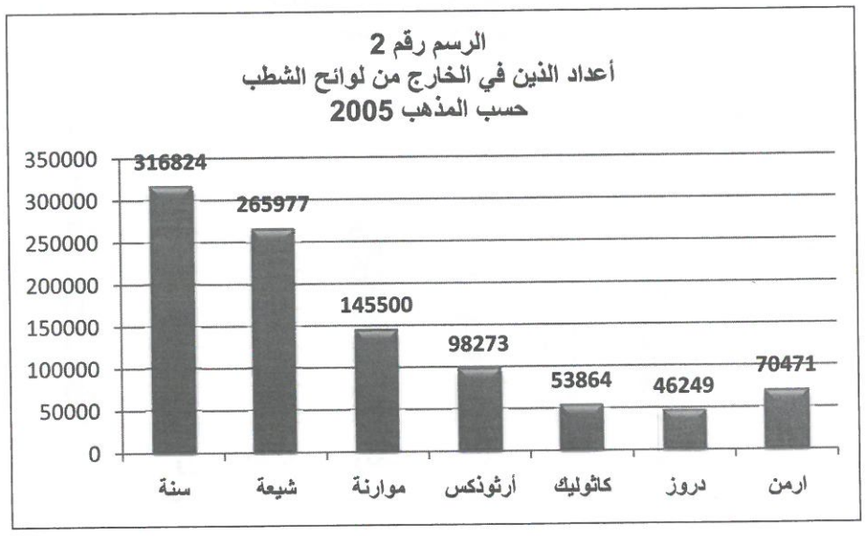

الرسم رقم 3
نسب الذين اقترعوا: من لوائح الشطب، ومن الموجودين في لبنان، حسب المذهب 2005

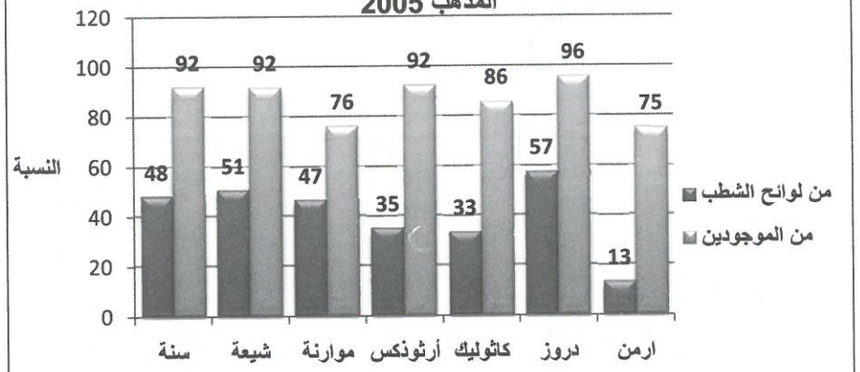

الرسم رقم 4
نسب الذين في الخارج من مجموع السكان حسب المذهب 2005

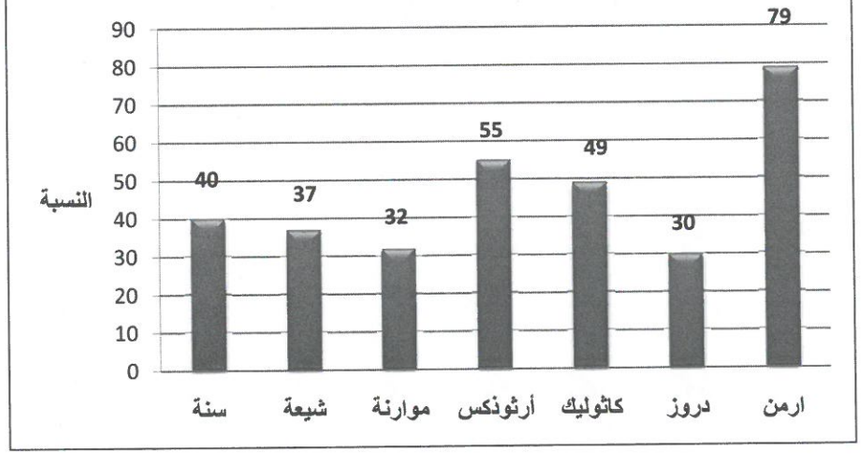

الفصل الرابع

الأسرة اللبنانية تتغير[1]

(1) نسخة مراجعة ومعدلة من (طبارة 2014).

هل تعلم

أن معدل سن الزواج الاول لدى النساء اللبنانيات هو 29 سنة ولدى الرجال 32 سنة، وهذه المستويات هي الأعلى في العالم العربي، ومن الأعلى في العالم؟

أن نسبة الأسر المؤلفة من شخص أو شخصين تتزايد بسرعة وقد وصلت إلى ما يقارب ربع مجموع الأسر في لبنان، وأن قسماً متزايداً من هذه الأسر هو لعازبين وأرامل ومطلقين وآباء وأمهات هاجر أولادهم إلى الخارج؟

أن نسبة المطلقات تبلغ ضعف نسبة المطلقين، وأن نسبة النساء الأرامل تبلغ أربعة أضعاف نسبة الرجال الأرامل وأن السبب الرئيسي لذلك هو أن الرجال يعاودون الزواج أكثر بكثير من النساء؟

أنّ نسبة الطلاق في لبنان تضاعفت منذ السنة 1970 حتى اليوم، رغم أنها ما زالت منخفضة مقارنة بنسب الطلاق في الغرب، وحتى مقارنة بمعظم الدول العربية؟

أن هذه التغيرات في حجم ونوع الأسرة يجعل العائلة اللبنانية أقل تحصناً تجاه التقلبات الإقتصادية والنفسية وتفقدها من دورها التقليدي في المساهمة في شبكة الأمان الإجتماعي؟

مقدمة

شهد لبنان منذ ما قبل الحرب الأهلية انخفاضاً كبيراً في «الخصوبة الكلية»، أي في عدد الأطفال لكل امرأة. فهذا العدد الذي كان يقارب الستة أطفال لكل امرأة في منتصف القرن الماضي انخفض إلى 1,8 طفل سنة 2004 وبلغ سنة 2015، بحسب تقديرات الأمم المتحدة، حوالي 1,6 طفل. إن هذا العدد هو دون مستوى الإحلال ـ أي أن يكون هناك 2,2 أطفال لكل امرأة ليعيشا إلى عمر الإنجاب وينجبا بدورهما طفلان ليحلّا مكانهما وهكذا دواليك ـ لكي يبقى حجم السكان على حاله. ولكن أن يكون مستوى الخصوبة الكلية 1,6 طفل كما هو الحال اليوم في لبنان فمعنى ذلك أن النمو الطبيعي للسكان سيصبح سلباً بعد مدة بصرف النظر عن الهجرة. وقد بدأ عدد اللبنانيين المقيمين بالتراجع فعلاً منذ حوالي 2015 بسبب عامل الهجرة المكثفة إلى الخارج.

النتيجة المباشرة لهذه الحال من الانخفاض في الخصوبة في ظل هجرة كثيفة، هي طبعاً الانخفاض في معدل عدد أفراد الأسرة[1]. فمعدل حجم الأسرة في لبنان انخفض من 5,4 أفراد سنة 1970 إلى 4,1 سنة 2009، وهو مازال إلى تراجع. وانخفضت بالتالي نسبة الأسر المؤلفة من

(1) بلغة الديمغرافيين «الأسرة المعيشية» هي مجموعة أشخاص يعيشون في منزل واحد بصرف النظر عن القرابة، والعائلة هي مجموعة ذات قرابة مباشرة قد لا تسكن في بيت واحد. الاحصاءات المذكورة هي للأسر المعيشية، علماً بأنه في غالبية الأحيان تكون الأسرة المعيشية متطابقة مع العائلة.

7 أشخاص (مثلاً أب وأم وخمسة أولاد) أو أكثر، من 20 بالمئة من مجموع الأسر إلى 4,4 بالمئة خلال المدة نفسها، وارتفعت بالمقابل نسبة الأسر المؤلفة من شخص أو شخصين من 18 بالمئة إلى 22 بالمئة. ولا شك أنّ هذا الارتفاع الأخير يعود بغالبيته إلى ازدياد نسبة الأسر المؤلفة من أب وأم هاجر أبناؤهما إلى الخارج، يضاف إليهم العازبون والمطلقون والأرامل، الذين يعيشون منفردين والذين هم في ازدياد متسارع، خاصة بين النساء، كما سنرى لاحقاً.

الزواج والعزوبة

لأسباب عدة أهمها الاطالة في سنوات التعليم، خاصة بين النساء، تضاف إليها المدة الطويلة لإيجاد فرصة عمل والتمكن من تأسيس عائلة، ارتفع سن الزواج في لبنان خلال العقود الماضية بشكل كبير بالنسبة للجنسين وخاصة بالنسبة للنساء. فسن الزواج الأول ارتفع بين الرجال من أقل من 29 سنة في العام 1970 إلى أكثر من 32 سنة في العام 2007 (آخر سنة متوفرة). أما بالنسبة للنساء فقد ارتفع سن الزواج الأول خلال المدة نفسها من 23 إلى 28 سنة وهذه الارقام هي من الأعلى في العالم، باستثناء بعض الجزر والدول الصغيرة جداً.

عندما نتكلم عن الزواج في لبنان، لا بد وأن نذكر تأثير الهجرة المكثفة التي يشهدها البلد على الزواج والعزوبة التي تطرقنا لها سابقاً. فالهجرة الكثيفة التي تركزت على الرجال أخلّت بالتوازن بين الجنسين في سنين الزواج، ما نتج عنه ازدياد كبير في عزوبة النساء لم يخفف منه سوى هجرة النساء العازبات التي بدأت تتزايد بدورها في العقدين الماضيين. نتيجة للخلل المذكور، إضافة لربما إلى رغبة ناشئة بين الشباب لعدم الزواج، ارتفعت نسبة العازبين والعازبات (أي الذين لم يتزوجوا أبداً)، في كل الفئات العمرية، بخاصة العازبات. ولعل أكثر ما يُظهر هذا

التطور هو نسب العازبين والعازبات في الفئة العمرية 45 ـ 49 سنة، أي عندما تصبح أرجحية الزواج ضئيلة. فكما يظهر من الرسم رقم1، ارتفعت نسبة العازبين في هذه الفئة العمرية من 5,7 بالمئة سنة 1970 إلى 8,3 بالمئة سنة 2007، بينما ارتفعت نسبة العازبات خلال المدة نفسها من 6,9 بالمئة إلى 15,6 بالمئة، أي إلى ضعف مستواها تقريباً بين الرجال، ما يعكس إلى حد كبير النقص في عدد الرجال، خاصة في أعمار الزواج، بسبب الهجرة التي ما زالت بغالبيتها ذكورية.

لا بد من الاشارة هنا إلى بعض الامور اللافتة في هذا المجال: أولاً أنّ نسب العزوبة في لبنان، خاصة بين النساء، هي الأعلى بين الدول العربية ولكنها لم تصل بعد إلى المستويات المعروفة في معظم دول أوروبا وأميركا اللاتينية. ثانياً أنّ الفارق الكبير بين نسبة عزوبة النساء ونسبة عزوبة الرجال يندر وجوده في الدول الأخرى (باستثناء الدول العربية)، إذ إن نسبة العازبين هي بالفعل أعلى من نسبة العازبات في معظم دول العالم.

الطلاق

تأثرت الأسرة منذ الحرب اللبنانية بالازدياد المتسارع للطلاق. فبحسب الإحصاءات الرسمية، بقيت نسبة المطلقين والمطلقات شبه ثابتة منذ ما قبل الحرب اللبنانية وحتى سنة 2004، ولكنها بدأت تزداد بوتيرة متسارعة منذ ذلك الحين (الرسم رقم 2).

الملفت هنا أيضاًهو أنّ نسبة المطلقات تبلغ مرتين تقريباً نسبة المطلقين، لأن المطلقين يعيدون الزواج أكثر من المطلقات لأسباب اجتماعية بشكل خاص. فالرجل المطلق المتقدم نسبياً بالسن قد يعاود الزواج من إمرأة أصغر منه سناً، بينما الحالة نفسها بالنسبة للمرأة تعتبر نادرة إن لم نقل غير محبذة اجتماعياً.

ولكن رغم الازدياد المضطرد والمتسارع في نسب المطلقين والمطلقات، فإنّ مستويات الطلاق في لبنان ما زالت هي الاخرى منخفضة بالنسبة للبلدان الأوروبية والأميركية، ومعظم بلدان العالم الثالث. فنسب المطلقين والمطلقات في الفئة العمرية 45 ـ 49 سنة في لبنان، أي عند اكتمال العائلة إلى حد كبير، ورغم أنها تتماشى مع النسب في العالم العربي، هي ما زالت بعيدة كثيراً عن مثيلاتها في فرنسا وأميركا والبرازيل (اختيرت لصفاتها التمثيلية) حيث تبلغ ما بين 5 و15 مرة مستوياتها في لبنان. الملفت في هذا المجال هو أنّ الفارق بين أعداد المطلقات والمطلقين في هذه الدول هو أقل بكثير مما هو عليه في لبنان (والعالم العربي بشكل عام) لأن إعادة الزواج بين النساء أكثر انتشاراً في هذه البلدان. وبالفعل، فإن عدد المطلقين قد يتجاوز في بعض هذه الدول عدد المطلقات (البرازيل مثلاً).

الترمّل

نسب الترمل في لبنان بقيت ثابتة إلى حد كبير منذ سبعينيات القرن الماضي، إذ إنّ نسبة الأرامل، من الجنسين معاً، تبلغ تقريباً 6 بالمئة من مجموع السكان البالغين من العمر 15 سنة وما فوق. غير أنّ الفارق في نسبة الأرامل بين الرجال والنساء، ملفة لاتساعه. فمعدل نسبة الأرامل بين الرجال البالغين من العمر 15 سنة وما فوق خلال هذه المدة (1970 ـ 2007) بلغ حوالي 1,6 بالمئة، بينما النسبة المقابلة للنساء بلغت حوالي 10 بالمئة أي أكثر من 6 مرات نسبة الرجال (الرسم رقم 3). كيف يفسر ذلك؟ أولاً نسبة الترمّل تتأثر عادة بشكل رئيسي بالفارق في مدى الحياة بين الرجال والنساء. ففي كل الدول تقريباً تعمّر المرأة أكثر من الرجل، ولذلك فإن نسبة النساء الارامل تفوق دائماً نسبة الرجال الأرامل. ولكن هذا لا يفسر اتساع الفارق بينهما إلى الحد الذي نجده في لبنان والبلدان العربية.

فالمرأة في لبنان تعيش كمعدل سنتين تقريباً أكثر من الرجل، بينما تعيش في فرنسا سبع سنوات أكثر. رغم ذلك فإن نسبة النساء الارامل في فرنسا للفئة العمرية 60 ـ 64 سنة هي أقل من 4 أضعاف نسبة الرجال مقارنة بـــ 6 أضعاف في لبنان. إن السبب الاساسي في الفارق الكبير بين نسب الترمل بين النساء والرجال في لبنان هو أيضاً أن الرجال الارامل يعاودون الزواج أكثر بكثير من النساء الارامل للأسباب الإجتماعية نفسها.

خلاصة

في الخلاصة، فإنّ الأسرة في لبنان تتغير بشكل كبير ومتسارع تحت وطأة العوامل الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى عامل الهجرة الشبابية المكثفة. فالأسرة الممتدة المؤلفة من أب وأم وثلاثة أبناء، ذات العلاقة العضوية بالجدين ولربما الأقارب المقربين الآخرين، والتي كانت سمة الأسرة التقليدية بامتياز حتى سبعينات القرن الماضي، كانت تشكل حلقة رئيسية في شبكة الأمان الاجتماعي، تحتضن كبار السن، مادياً وعاطفياً، وتوفر لأعضائها الكثير من الأمان المادي والمعنوي. حتى الشباب العاطل عن العمل كان يتلقى منها دعماً نوعياً ومادياً يكتسب أهمية استثنائية في غياب التأمين ضد البطالة الذي توفره الدولة في بلدان أخرى. هذه الأسرة الممتدة ضعفت كثيراً وما زالت تتراجع لصالح الأسرة النواتية التي بدأت بدورها تتخذ أشكالاً جديدة تتكاثر وتتنوع مع الوقت، كلها تقريباً تنطوي على تراجع في شبكة الامان.

فالأسرة المؤلفة من شخص أو شخصين، والتي أصبحت تشكل حوالي ربع مجموع الأسر في لبنان، والتي تزداد نسبتها بشكل مستمر، لم تعد فقط، أو بشكل رئيسي، لمتزوجين جدد لم ينجبوا أطفالاً بعد كما في الماضي، بل أيضاً، وبشكل متزايد، لأشخاص يعيشون في ترتيبات معيشية أخرى.

هناك الأهل، آباء وأجداد، غالبيتهم في سنين من العمر متقدمة نسبياً، الذين يعيشون لوحدهم بعد أن هاجر أبناؤهم، وشريحة كبار السن في لبنان هي الاكثر تزايداً بين الشرائح السكانية وستظل تتزايد رغم الانخفاض الذي بدأ في مجموع عدد اللبنانيين المقيمين. كما أن هناك أعداداً متزايدة من المطلقين والمطلقات الذين لم يعاودوا الزواج، ومن الأرامل من رجال ونساء، إضافة إلى الأعداد المرتفعة للعازبين، أي الذين لم يتزوجوا أبداً.

إنّ الصفة المميزة لهذه الفئات هي ليس فقط أنّ نسبتها في المجتمع اللبناني هي في ازدياد مطّرد، بل إنها تطال بشكل خاص النساء. فالعازبات أكثر بكثير من العازبين، والمطلقات أكثر بكثير من المطلقين، والنساء الارامل يشكلن أضعاف الرجال الارامل والسبب الرئيسي في ذلك هو أن العادات الاجتماعية تسمح للرجل، بخاصة المطلق والارمل، بإعادة الزواج أكثر بكثير مما تسمحه بالنسبة للنساء.

إنّ ازدياد نسب هذه الأسر هو بالطبع على حساب الأسرة الممتدة والكثير منها أصبح يفتقد شبكة الأمان التي كان يوفرها ذلك النوع من الأسر، أو حتى التي كانت توفرها الأسرة النواتية التي لم يهاجر أبناؤها. فكبار السن مثلاً، خاصة الأزواج والمطلقين والأرامل والعازبين، حتى ولو حصلوا على تحويلات من الخارج، يفتقدون إلى العاطفة التي توفرها الأسرة، وتبعدهم عن الوحدة، كما قد يفتقدون إلى العناية الأسرية التي كثيراً ما تستبدل بعناية دور المسنين ودور العجزة التي، بسبب الازدياد الكبير للمسنين نتيجة عملية التعمّر المتسارعة، والتراجع في العناية التي توفرها الاسرة، أصبحت لا تتسع للطلب الكبير عليها وصارت مدة الانتظار في كثير من الأحيان تتجاوز توقعات الحياة عند طالب المأوى.

إنّ هذه التغيّرات في طبيعة الأسرة اللبنانية بعضها محتوم لا مفر منه

(مثلاً التغيّرات الناتجة عن التعمّر) وبعضها الآخر يعالج بسياسات تنموية (مثلاً المشكلات الناتجة عن البطالة والهجرة). ولكن الكثير من نتائجها السلبية، خاصة تلك المتعلقة بالتمزقات في شبكة الأمان الاجتماعي، يعالج بسياسات اجتماعية اقتصادية معروفة سبقتنا إليها العديد من المجتمعات الغربية وغيرها. أوَلَيسَ من المستغرب أنّ الإحصاءات في هذا المجال مهملة إلى حد كبير، والباحثين اللبنانيين نادراً ما يتعاملون في أبحاثهم مع هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة، وأنّ الدولة لا تواجه المشكلات الناتجة عنها إلا بعد أن تتفاقم وكردة فعل علاجية وليس كعمل وقائي كما فعلت وتفعل الكثير من الدول الأخرى التي واجهت وتواجه هذه الظاهرة؟

* * *

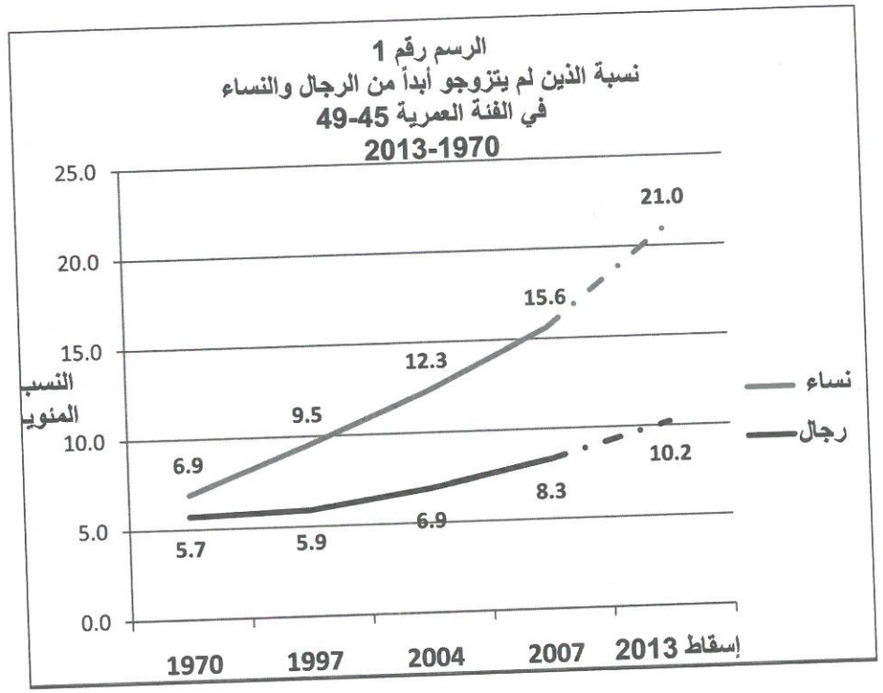
الرسم رقم 1
نسبة الذين لم يتزوجو أبداً من الرجال والنساء
في الفئة العمرية 45-49
2013-1970
25.0
20.0
15.0
10.0
5.0
0.0
النسب المئوية
21.0
15.6
12.3
9.5
6.9
10.2
8.3
6.9
5.9
5.7
نساء
رجال
1970
1997
2004
2007
إسقاط 2013

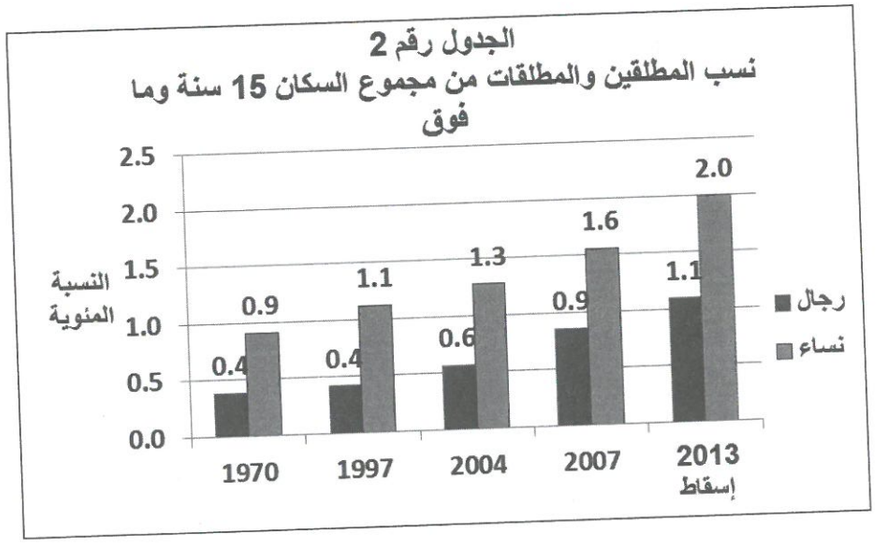
الجدول رقم 2
نسب المطلقين والمطلقات من مجموع السكان 15 سنة وما فوق
2.5
2.0
1.5
1.0
0.5
0.0
النسبة المئوية
2.0
1.6
1.3
1.1
1.1
0.9
0.9
0.6
0.4
0.4
رجال
نساء
1970
1997
2004
2007
2013 إسقاط

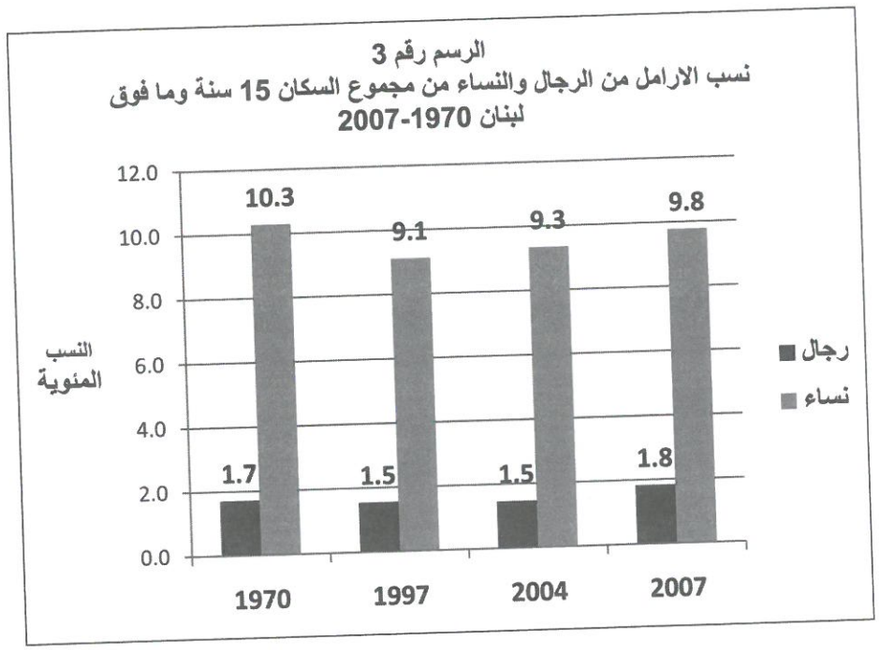
الرسم رقم 3
نسب الارامل من الرجال والنساء من مجموع السكان 15 سنة وما فوق
لبنان 2007-1970
12.0
10.0
8.0
6.0
4.0
2.0
0.0
النسب المئوية
10.3
9.1
9.3
9.8
1.7
1.5
1.5
1.8
رجال
نساء
1970
1997
2004
2007

الفصل الخامس

مشكلات صحية حقيقية...

وأخرى مبالغ فيها

هل تعلم

أن توقعات الحياة عند الولادة في لبنان هي حوالي 80 سنة (77 للرجال و81 للنساء) وهذا المستوى من الوفيات هو نفسه في الولايات المتحدة وأقل بسنتين فقط منه في فرنسا؟

أنه رغم ذلك، نسبة الوفيات الخام، أي عدد الوفيات بالنسبة لمجموع السكان، سيرتفع في المستقبل القريب لأن نسبة كبار السن من مجموع السكان هي في تصاعد مستمر وسريع ونسبة الوفيات هي الأعلى لهذه الفئة العمرية؟

أن كل النساء اللبنانيات الحوامل تقريباً يستشرن طبيباً خلال حملهن، وأن كلهن تقريباً يضعن أطفالهن بإشراف طبيب أو قابلة قانونية مدربة، وفي المستشفيات، ما ساعد على جعل وفيات الأمهات بسبب الولادة أقل بكثير مما هي عليه في معظم البلدان العربية، ويضاهي ما هو عليه في البلدان المتقدمة؟

أن الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسب (السيدا)، ونسبة الوفيات الناتجة عنه، هي في لبنان من الأقل في العالم، حيث تبلغ في أوروبا مرتين إلى أربع مرات مستواها في لبنان وتصل في بعض الدول الإفريقية إلى ما بين 230 و260 مرة مستواها في لبنان؟

أن نجاح لبنان في مجال الصحة الإنجابية ومكافحة السيدا يقابله فشل كبير في مجالات أخرى، بخاصة في مجال

حوادث السير والوفيات الناتجة عنه، إذ تبلغ نسبة وفيات السير، كيفما احتسبت (بالنسبة للسكان أو عدد السيارات أو غيرها)، أضعاف ما هي عليه في البلدان الأوروبية؟

أن نسبة استهلاك التبغ في لبنان قد تكون الأعلى في العالم العربي، ومن الأعلى في العالم ككل، إذا ما استثنينا بعض الدول التي لا تتجاوز أصابع اليد والمعروفة بأسبقيتها في هذا المجال مثل روسيا واليونان وفرنسا، وأن لا دليل قاطع بعد بأن هذا الإستهلاك بدأ يتراجع؟

* * *

المستوى الصحي

من أهم المؤشرات للدلالة على المستوى الصحي في البلاد (وأسهلها لجهة وجود إحصاءات) هي تلك المتعلقة بالوفيات. الأرقام الأكثر استعمالاً في هذا المجال هي لنسبة الوفيات الخام، أي نسبة المتوفين خلال السنة من مجموع السكان. غير أن هذا المؤشر لا يعطي فكرة صحيحة عن التقدم الصحي لأنه لا يأخذ بالإعتبار التغيّرات في التركيبة السكانية حسب العمر. ففي لبنان، كما ذكرنا سابقاً، تتكاثر نسبة كبار السن على حساب صغار السن ما يجعل عدد الوفيات يتصاعد حتى ولو بقيت نسبة الوفيات لكل فئة عمرية ثابتة، لأن كبار السن يموتون بالطبع بنسبة أكبر من صغاره. ولذا، فبحسب إسقاطات الأمم المتحدة، فإن نسبة الوفيات الخام في لبنان سترتفع، بسبب عملية التعمّر، من حوالي 4,5 وفيات لكل ألف شخص في 2015 إلى 6,5 وفيات سنة 2040 وتكمل تصاعدها السريع بعد ذلك رغم التحسن المفترض في الحالة الصحية والإنخفاض المنتظر في نسبة الوفيات لكل فئات الإعمار.

المؤشر الأكثر دلالة على التغيّر في المستويات الصحية، والمتفق عليه من قبل الديموغرافيين، هو توقعات الحياة عند الولادة الذي يعطي معدّل عدد السنين التي من المتوقع أن يعيشها الفرد عند ولادته، لأن هذا المؤشر لا يتأثر بالتوزع العمري للسكان. فبحسب هذا المؤشر ارتفعت توقعات الحياة عند الولادة، حتى خلال الحرب اللبنانية، أي بين سنتي 1975 و1990، من 67 سنة إلى حوالي 71 سنة. ويبلغ المؤشر اليوم (سنة

2015) ما يقارب الـ 80 سنة. هذا المستوى من الوفيات هو نفسه في الولايات المتحدة وأقل بسنتين فقط منه في فرنسا (United Nations 2015).

الصحة الإنجابية

المؤشر الأهم في مجال الصحة الإنجابية هو نسبة وفيات الأمهات الناجمة عن الحمل أو الولادة (لكل مئة ألف مولود حي). تدل إحصاءات منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (WHO et al. 2014; WHO. 2015) أن هذه النسبة في لبنان قد انخفضت بشكل كبير خلال العقدين الماضيين من حوالي 47 حالة وفاة الأم لكل مئة ألف مولود حي سنة 1995 إلى 15حالة سنة 2013، علماً بأنها انخفضت، في السنوات الخمس الأخيرة فقط من هذه المدة، من 26 إلى 15 حالة وفاة الأم لكل مئة ألف ولادة حية. هذه النسبة الأخيرة هي أقل بكثير مما هي عليه في معظم البلدان العربية، خاصة غير الخليجية، إذ بلغت في السنة نفسها في الأردن مثلاً 58 حالة وفاة الأم لكل مئة ألف ولادة حية، وفي تونس 62 حالة، وفي المغرب 121، وفي الصومال 732، (تتراوح في دول الخليج بين 4 و16 حالة وفاة أم لكل مئة ألف ولادة حية). النسبة في لبنان من جهة أخرى تقع في نطاق ما هي عليه في معظم البلدان المتقدمة، منها مثلاً فرنسا (12) والولايات المتحدة (28).

أحد أسباب هذا التقدم هو أن المرأة اللبنانية أصبحت لا تلد إلّا بإشراف طبيب (وفي بعض الحالات قابلة ذات مهارة[1]) وعادة في مستشفى. فبحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية نفسها فإن 99,6 بالمئة

(1) في لبنان على القابلة قبل الممارسة أن تكون قد حصلت، بعد أربع سنوات من الدراسة، على شهادة تخولها ممارسة المهنة. هناك ما يقارب الـ 1500 قابلة مجازة.

من الولادات في لبنان سنة 2013 تمت تحت هذا الإشراف، بينما كانت هذه النسبة حوالي 94 بالمئة منذ عقدين تقريباً. أضف إلى ذلك أن كل النساء الحوامل في لبنان تقريباً يستشرن الطبيب خلال الحمل.

السيدا أو نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

إكتُشف فيروس السيدا في الأبحاث الطبية سنة 1983 (في فرنسا وأميركا) وانتشر المرض، خاصة في البلاد الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، بسرعة فائقة إلى أن وصل انتشاره إلى أوجه في منتصف التسعينات من القرن الماضي حين بلغ عدد الإصابات الجديدة 3,7 ملايين إصابة سنة 1997. أما الوفيات نتيجة لهذا المرض فقد بدأت بالانحسار ابتداءً من سنة 2005 حين وصل عددها إلى 2,3 مليون نسمة. وفي سنة 2014 وصل عدد الإصابات الجديدة إلى مليونين وعدد الوفيات إلى 1,2 مليون (CIA و Foundation for Aids Research).

سُجّلت أول إصابة بفيروس السيدا في لبنان سنة 1984 (وفقاً للإحصاءات الرسمية). وفي سنة 1988 شكّلت الحكومة البرنامج الوطني لمكافحة السيدا (وأعادت تشكيله سنة 1993) الذي وضع برنامجاً وقائياً وطنياً يركز بشكل أساسي على تعميم الوعي من خلال إطلاقه حملات إعلامية واسعة وجمعه الإحصاءات حول الإصابات بهذا المرض من أطباء واختصاصيين في معالجة الإصابات بالسيدا. بدأ المرض ينتشر في البداية بين مسافرين، في غالبيتهم أناس عائدون من إفريقيا (طباره 2000)، ولكن بعد مدة حصل انتشار داخلي للمرض. غير أن هذا الإنتشار بقي محدوداً إذ إن عدد الإصابات بالفيروس تراوحت خلال العشر سنوات الأخيرة بين 85 و110 إصابات سنوياً، بحسب رئيس البرنامج الوطني لمكافحة السيدا التابع لوزارة الصحة العامة في لبنان (109 إصابات سنة 2014). وفي دراسة علمية حديثة، ظهر أن أكثر من نصف الحالات المسجلة سنة 2012

كانت حالات إصابات بالفيروس (HIV) لم تتحول بعد إلى إصابات بالمرض (AIDS)، أي من الممكن معالجتها وشفاءها قبل الوصول إلى حالة المرض بداء السيدا، وأن 34 بالمئة فقط هي إصابات بداء السيدا (14 بالمئة غير محدد). كما ظهر أيضاً أن 43 بالمئة هي إصابات لمثليين و13 بالمئة لغير المثليين (43 غير محدد) (Jurjus and Haidar). وما يساعد على عدم انتشار السيدا في لبنان، بحسب بعض الخبراء، هو أن 92 بالمئة من الإصابات هي بين الرجال فنسبة الإصابات المحدودة بين النساء تحد من انتقال السيدا عبر الجنس بين الأغلبية غير المثلية.

محدودية انتشار السيدا في لبنان تظهره أيضاً المقارنات بدول أخرى لسنة 2014. فنسبة الإصابة بالفيروس والمرض هي ثابتة منذ مدة على أقل من 1 لكل ألف شخص ممن تبلغ أعمارهم ما بين 15 و49 سنة، وهذه النسبة تضع لبنان ضمن مجموعة الدول حيث انتشار مرض السيدا فيها هو الأقل في العالم. وتبلغ هذه النسبة المستوى نفسه في معظم البلدان العربية، ولكنها تتراوح بين 2 و4 بالألف في معظم البلدان الأوروبية، وتصل إلى 180 بالألف في جمهورية إفريقيا الجنوبية، و230 بالألف في بوتسوانا وليزوتو، وتصل إلى ذروتها في سوازيلاند حيث تتجاوز الـ260 بالألف (CIA).

حوادث السير

النجاح الذي حققه لبنان في مجالي الصحة الإنجابية ومكافحة السيدا لم يتحقق، ولو جزئياً، في مجال حوادث السير والخسائر البشرية الناتجة عنها من قتلى وجرحى ومعوّقين. بداية، فإن عدد الوفيات هو في ازدياد مستمر. فخلال الست سنوات ما بين 2008 و2014، وبحسب إحصاءات قوى الأمن الداخلي[1]، ارتفع عدد الوفيات نتيجة حوادث السير من 478

(1) كما وردت في (Kundahi.org)

إلى 657 وفاة (الرسم رقم 1)، أي بنسبة 5,3 بالمئة سنوياً مقارنة بنمو سكاني يقارب الصفر كما ذكرنا سابقاً. هذا الإرتفاع انعكس على أهمية هذا العامل بين أسباب الوفاة في لبنان إذ أصبحت الوفيات بسبب حوادث السير تشكل ثالث أهم سبب للوفاة في البلاد، بعد أمراض القلب والسكتة الدماغية (الفالج)، يتجاوز بأهميته الوفيات بسبب السكري، أو سرطان الرئة، أو سرطان الثدي ((1) WHO 2015).

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تأخذ بالإعتبار «الوفيات المتأخرة»، التي تحصل نتيجة حوادث السير، ولكن بعد وجراء حوادث الإصطدام. ففي دراسة قامت بها منظمة الصحة العالمية، أخذت بالإعتبار الوفيات المتأخرة التي حصلت خلال شهر واحد بعد الحادث، وصل عدد الوفيات من حوادث السير في لبنان إلى 942 قتيلاً سنة 2010 بدلاً من 549، كما ورد في تقارير قوى الأمن الداخلي (WHO 2013).

قامت الدراسة نفسها بمقارنة بين الدول في هذا المجال. فبالنسبة لعدد الوفيات لكل مئة ألف شخص، يتبين أن العدد في لبنان (22,3 وفاة لكل مئة ألف شخص) يقع حوالي متوسط مستواه في الدول العربية ولكنه يبلغ حوالي ضعف مستواه في الولايات المتحدة وأكثر من سبع مرات مستواه في السويد (الرسم رقم 2). هذا المؤشر يدل طبعاً على الخسارة البشرية التي تسببها حوادث السير، يضاف إليها بالضرورة العاهات الدائمة التي تحصل للمصابين والكلفة المادية والمعنوية التي تنتج عن هذه الحوادث.

غير أن هذا المؤشر، أي عدد القتلى والجرحى نسبة لمجموع السكان، يخفي، من جهة أخرى، أحد النواحي المهمة في تقييم أسباب كثرة الحوادث، إذ إن عدد حوادث السير والوفيات الناتجة عنها يتأثر بالطبع بكثرة عدد المركبات على الطرق، ما يرفع احتمال حدوث حوادث سير. فإذا ما أخذنا مثلاً عدد الوفيات لكل مئة ألف سيارة، لوجدنا أن موقع لبنان بين الدول العربية يتحسن قليلاً ولكن نسبة الوفيات في لبنان

لكل مئة ألف سيارة تصبح أكثر من أربع مرات مستواها في الولايات المتحدة بدلاً من مرتين، وأكثر من 12 مرة مستواها في السويد بدلاً من سبع مرات (الرسم رقم 3).

يبقى أخيراً أن السبب الرئيسي والمباشر لحوادث السير، ولا سيما القاتلة منها، هو السرعة بخاصة اذا ما اقترنت بتأثير تناول الكحول، وعدم التقيّد بقوانين السير، وحالة بعض السيارات السيئة لجهة إطاراتها ومكابحها وغيرها من ضروريات السلامة، على الرغم من وجود مراقبة سنوية رسمية (يشكك كثيرون بفاعليتها)، إضافة إلى وضع الطرقات، ولا سيما السريعة منها، لجهة وجود حفر مفاجئة فيها وعدم وجود خطوط للسير، أو عدم توافر إضاءة كافية أو إشارات تنبيه وغيرها من الشوائب. لذلك فلا عجب أن 3 من بين كل 4 قتلى وجرحى في حوادث السير، هم نتيجة الصدم والتصادم، بحسب إحصاءات قوى الأمن الداخلي. (لبنان 2007ب).

التدخين

كل الإحصاءات تدل على أن اللبناني هو من أكثر المدخنين في العالم، ولكن الإحصاءات تختلف جذرياً حول ما إذا ما كان انتشار التدخين يتوسع أم ينحسر.

في دراسة حديثة قامت بها مجموعة كبيرة من الإختصاصيين نشرت في مجلة الجمعية الطبية الأميركية (Ng et.al. 2014.) شملت 187 دولة، تبين أن نسبة المدخنين في لبنان لسنة 2012 بلغت 27,5 بالمئة من مجموع السكان، بينما لم تتجاوز 18,7 بالمئة عالمياً و17,9 بالمئة للدول النامية و23 بالمئة للدول المتقدمة. أما بالنسبة لعدد السجائر المستهلكة للفرد (15 سنة وما فوق) فبلغت سنة 2012 بحسب الدراسة نفسها 2722 سيجارة مقارنة بـ 1203 سجائر للعالم ككل و1074 للدول النامية و1691 للدول المتقدمة اقتصادياً.

من أكثر الدول تعلقاً بالتدخين روسيا واليونان ولكن لبنان يضاهيهما في هذا المجال. الرسم رقم 4، الذي يقارن بين نخبة من الدول في ما يتعلق بنسبة المدخنين من مجموع السكان البالغين 15 سنة وما فوق سنة 2012 يضع لبنان مباشرة بعد هاتين الدولتين إضافة إلى فرنسا، وأمام كل الدول العربية والاوروبية. أما إذا أخذنا بالإعتبار في هذه المقارنة عدد السجائر المستهلكة سنوياً للفرد (15 سنة وما فوق) فيصعد لبنان إلى المرتبة الثانية بعد روسيا متخطياً اليونان والبلدان الاخرى (الرسم رقم 5)[1].

أضف إلى ذلك أن هذه الأرقام تتعلق بتدخين السجائر ولا تشمل النارجيلة المنتشرة بشكل واسع في لبنان .فبحسب آخر مسح قامت به منظمة الصحة العالمية في لبنان فإن نسبة مدخني السجائر لسنة 2013 بلغت 30,7 بالمئة للفئة العمرية 15 وما فوق، بينما بلغت بينهم 37 بالمئة إذا ما شملنا الذين يدخنون كل أنواع التبغ بما في ذلك النارجيلة ((2) WHO 2015).

بينما إحصاءات استهلاك السجائر في المرحلة الحالية لا تختلف كثيراً بعضها عن البعض، فإن الإحصاءات المتعلقة بنمو الاستهلاك للفرد تختلف جذرياً. ففي حين تقول دراسة الجمعية الطبية الأميركية أن استهلاك السجائر في لبنان للفرد انخفض بين سنتي 1996 و2012 بأكثر من 7 بالمئة (من 3105 إلى 2722) تؤكد دراسة لمركز استشارات إنجليزي متخصص وذات مصداقية ـ الـ «ERC Group» ـ أن الإستهلاك في لبنان ازداد بأكثر من 475 بالمئة خلال المدة نفسها تقريباً (1990 ـ 2012) وأن هذا النمو في الإستهلاك كان ثاني أعلى نمو في العالم (The Economist)[2].

---

(1) لسنة 2014 تضع لبنان في المرتبة الأولى قبل روسيا بالنسبة لعدد السجائر المستهلكة. The Tobacco Atlas إحصاءات أطلس التبغ.

(2) أما الدراسات المحلية فتظهر انخفاض لنسبة المدخنين من 37 بالمئة سنة 1993 إلى 26 بالمئة سنة 2004 غير أن الرقم الأول هو لبيروت فقط والثاني للبنان ككل. أنظر (Deeb) و(لبنان 2007 (أ)).

على كل حال، نستطيع أن نستنتج بثقة كبيرة أن مستوى استهلاك التبغ في لبنان ما زال من أعلى المستويات في العالم، خاصة وأن معظم الإحصاءات المتاحة لا تأخذ بالإعتبار تدخين التبغ من خلال النارجيلة المنتشرة في لبنان، مما يوجب التحرك بجدية باتجاه محاربة هذه الآفة.

الخلاصة

قد يستغرب القارئ لماذا ركزنا في بداية هذا الفصل على مسألتين، الصحة الإنجابية والإيدز، إذ نجح لبنان في تحجيمهما إلى مستويات تضاهي ما هو موجود في البلدان الراقية. وبالتالي فإنهما لا يشكلان أولوية حقيقية من ضمن الأولويات التي على الدولة التعامل معها، خاصة وأن المشكلات الصحية في لبنان كبيرة والموارد المتاحة لها محدودة، ما يتطلب وضع الأولويات بشكل صحيح وتخصيص القسم الأكبر من الموارد المتاحة للدولة في مجال السكان والصحة لتلك الأولويات.

هناك سببان لتخصيصنا مساحة [illegible]ة نسبياً لهاتين المسألتين: أولاً لأن الفكرة الشائعة هي أن الصحة الإنجابية والإيدز هما مشكلتان كبيرتان في لبنان لكثرة ما يتم التطرق إليهما خاصة من قبل المنظمات الدولية العاملة في البلد. السبب الآخر المتعلق بالأول هو أن نسبة كبيرة جداً من الأموال المخصصة دولياً للبنان والتي من المفروض أن تقوم المنظمات الدولية بمراقبة صرفها فقط وليس تحديد أولوياتها، تخصص لهاتين القضيتين، حارمة المشكلات ذات الأولوية الحقيقية في مجالي الصحة والسكان من تلك الأموال. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن الدول المانحة التي تقدم القسم الأكبر من الدعم المالي لبرامج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تضع هي أولويات صرفها ضمناً على أساس أهمية المشكلات دولياً وليس بالنسبة لكل دولة، بينما نظام الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية يترك للدول

نفسها تقرير أولوياتها في صرف هذه المساعدات. هذه الطريقة الأخيرة هي المتبعة في الكثير من البلدان النامية التي تحصل على المساعدات الدولية (أصبحت الأمم المتحدة تسميها «التعاون» بدلاً من المساعدات لتأكيد دور الدولة في هذا المجال) ولكن هذا للأسف لا يحصل في لبنان بالشكل المطلوب.

مثال على ذلك هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال السكان الذي يديره «صندوق السكان» التابع للبرنامج. لا يختلف اثنان، خاصة بين الخبراء، أن المشكلة السكانية الأساسية في لبنان هي مشكلة الهجرة، بخاصة هجرة الشباب المكثفة، ومن ضمنها هجرة الأدمغة التي تطرقنا إليها في فصل سابق. هناك أيضاً الهجرة من الريف إلى المدن التي سلبت الريف من شبابه وسببت اكتظاظاً في المدن الرئيسية. أضف إلى ذلك قضية التعمّر في لبنان، إذ إن فئة كبار السن أصبحت هي الوحيدة التي تتكاثر بينما الفئات الأخرى تتراجع، والتي تظهر الإسقاطات انها في طور الإزدياد السريع خاصة بالنظر لهجرة الشباب، ومشكلات أخرى تكلمنا عن بعضها سابقاً. بالمقابل نجد أن برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان لا يتطرق إلى هذه المشكلات، ولا حتى إلى تمويل الدراسات بشأنها بل يركز الأموال المخصصة للمشكلات السكانية في لبنان بشكل أساسي وشبه حصري على الصحة الإنجابية والجنسية (UNFPA) التي تأتي بعد هذه المشكلات في سلم الأولويات الوطنية.

بالنسبة لحوادث السير، فمن الواضح أن نتائجها من وفيات وإصابات بالغة تجعلها من أهم أسباب الوفاة في لبنان، والتعامل معها يشكل أحد أهم الأولويات في سياسة لبنان الداخلية وأكثرها إلحاحاً. الحل لهذه المشكلة ليس صعباً بالمبدأ ولكنه عاص على الدولة منذ زمن طويل. صدر في 22/ 10/ 2012 القانون رقم 343 تحت عنوان «قانون السير الجديد»

وبعد صدوره مباشرة تراجعت حوادث السير، وكذلك الوفيات والإصابات الناتجة عنها، ولكن كالعادة فُقدت المتابعة وعادت الأمور بعد مدة قصيرة إلى ما كانت عليه تقريباً قبل صدور القانون.

هناك مشكلات عديدة لا تسمح بتطبيق القانون بشكل كامل أو فعّال نذكر منها:

أولاً: عدم وجود الكوادر المدربة لتطبيق القانون.

ثانياً: هناك مواد في القانون من الصعب تطبيقها بسبب المعادلات السياسية الموجودة. على سبيل المثال، المادة 19 ـ 1 من القانون تمنع سائقي الإجرة «أن يتمهلوا في سيرهم أو يتوقفوا بشكل مفاجئ أو في غير الجهة الملاصقة للرصيف» ولكن الكل يعلم قدرة الدولة المحدودة في هذا المجال. هناك أيضاً قرارات من وزير الداخلية تنظم مواعيد وكيفية سير الشاحنات لم تطبق رغم وجودها منذ سنوات عديدة.

ثالثاً: هناك مواد في القانون غير ممكنة للتطبيق مثل المادة 13 ـ 1 ـ 4 والمادة 76 حول كيفية التجاوز بوجود الخطوط الصفر والبيض المتقطعة والمتواصلة، وهذه الخطوط غير موجودة في معظم مناطق لبنان.

رابعاً: أي قانون للسير ليس كافياً لحل مشكلة حوادث السير لأنه لا يشمل إصلاح الطرقات، من الحفر مثلاً، وليست من وظائفه تأمين تجهيزات المراقبة كالرادارات وغيرها، وإضاءة الشوارع، وترميم الطرقات، وتأمين مرور المشاة، وغيرها من الأمور المكملة للقانون.

وحتى تتغير الحال، من الممكن أن تركز الجهات المختصة على تطبيق ما أمكن من القانون مثل ضبط السرعة، حيث أمكن، وتأمين المعاينة الدورية الفاعلة للسيارات وما إلى ذلك، ما سيخفف بعض الشيء من الوفيات والإصابات الناتجة عن حوادث السير... شرط المتابعة.

أما مشكلة التدخين فهي مشابهة لمشكلة السير إذ إن هناك قانوناً جيداً طبق جزئياً لمدة معينة ثم سقط لعدم المتابعة. على أنه من الضروري نشر الوعي بشكل أكبر بخاصة لدى الشباب قبل سن الأربعين، إذ إن كل الدراسات ذات الصلة تظهر أن عادة التدخين تبدأ عادة قبل بلوغ الشخص هذا السن (خاصة قبل سن الثلاثين) (لبنان 2007ج)، ما يجعل هذه السياسة من ضمن السياسات الشبابية بشكل خاص وما يتطلب بدوره إدخال التوعية لمضار التدخين في البرامج الدراسية على المستويين الثانوي والجامعي. كما أنه من الضروري الأخذ بالإعتبار الآثار الإقتصادية للقانون في بلد سياحي كلبنان.

* * *

الرسم رقم 1
عدد قتلى حوادث السير
2008-2014

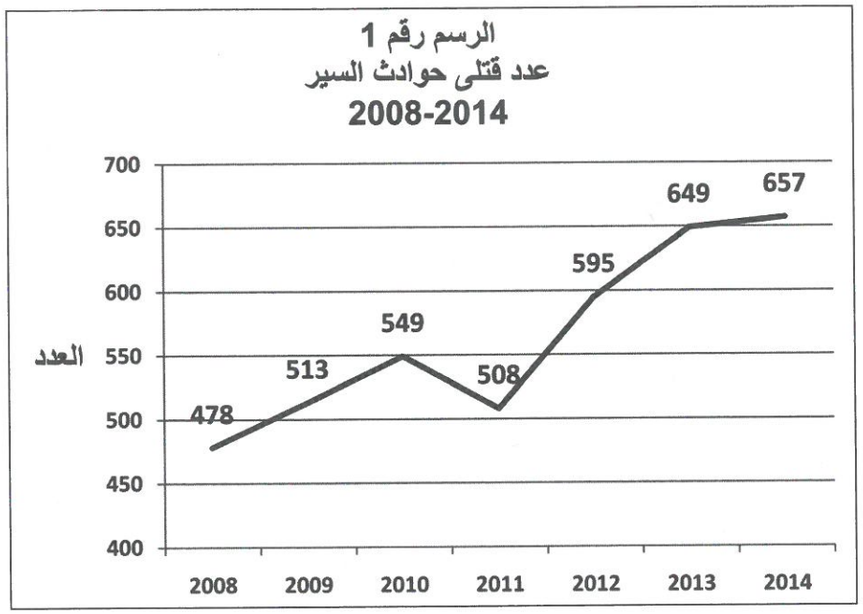

الرسم رقم 2
وفيات حوادث السير لكل مئة ألف شخص
2010

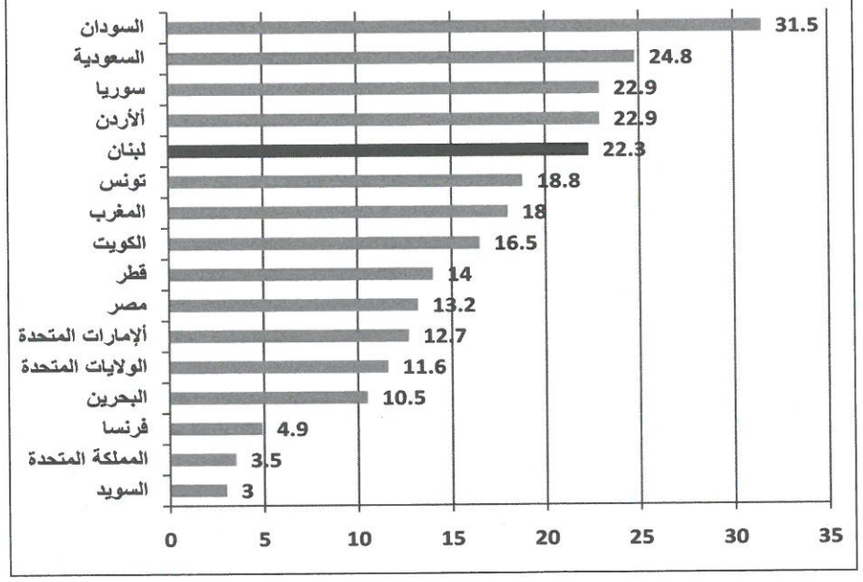

الرسم رقم 3
وفيات حوادث السير لكل مئة ألف سيارة
2010

الرسم رقم 4
نسبة المدخنين من مجموع السكان 15 سنة وما فوق
2012

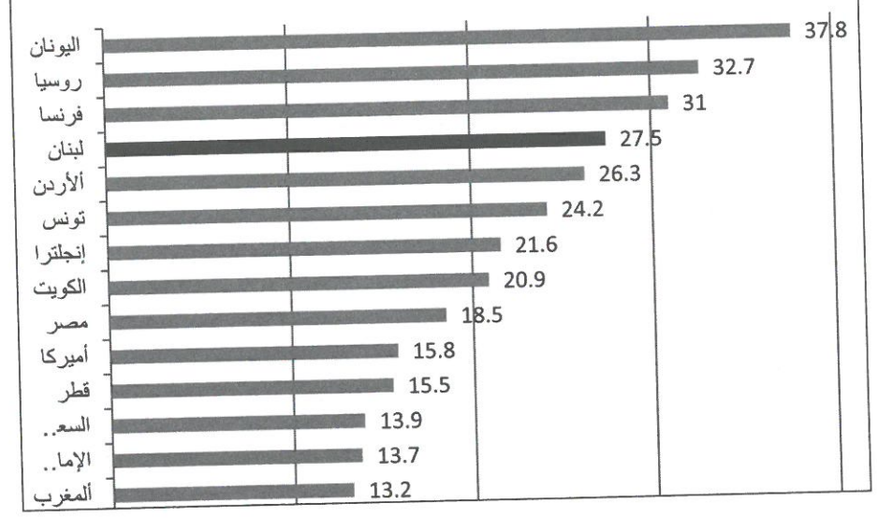

الفصل السادس

مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي

هل تعلم

أن نسبة مشاركة المرأة في العمل الإقتصادي ارتفعت إحصائياً بشكل متواضع بين سنتي 1990 و2015 من 17 بالمئة إلى 25 بالمئة، وأن السبب الرئيسي لذلك هو أن النساء الشابات أقبلن بشكل كبير على التعلّم، والكبار اللواتي لم يشاركن بشكل كبير في النشاط الإقتصادي ما زال الكثير منهن في أعمار العمل، أي ما دون الـ 65 سنة، ما يعني أن نسبة المشاركة سترتفع بشكل سريع جداً في السنين القليلة القادمة؟

أنّ نسبة النساء من مجموع «الاختصاصيين» من الجنسين تجاوزت نسبة الرجال منذ سنة 2009، رغم أنّ مشاركة الرجال في النشاط الاقتصادي بشكل عام بلغت تلك السنة أكثر من ثلاثة أضعاف مشاركة النساء؟

أن نسبة وجود المرأة في الكوادر الإدارية العليا ما زالت منخفضة رغم ارتفاعها مؤخراً مقارنة بنسبة مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي بشكل عام، ولكن مشاركة المرأة الكبيرة والمتزايدة في فئة الإختصاصيين تنبء بأن هذه الحالة ستتحسن في المستقبل القريب؟

مقدمة

في إحصاءات القوى العاملة يصنّف الناس في ثلاث مجموعات: «يعمل»، «عاطل عن العمل» و«خارج قوة العمل». الذين يعملون والعاطلون عن العمل يشكلون ما يسمى القوى العاملة أو الناشطين اقتصادياً. أما الذين هم خارج قوة العمل فهم الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل، كالغالبية الكبرى من التلامذة والمتقاعدين وأمثالهم، أو الذين يبحثون عن عمل بشرط أن يبدأ بعد مدة تتعدى المدة المحددة في المسح والتي لا تتجاوز عادة الأسبوعين. كما يشمل ذلك أيضاً ربّات المنازل رغم عملهن الشاق في تربية أولادهن وإدارة منازلهن لأنّ نتاج هذا العمل لا يدخل في الحسابات القومية، ولا يساهم بالتالي في رفع الناتج القومي. ومن المفارقات في هذا المجال هو أنّ نتاج عاملة المنزل بالمقابل يدخل في الحسابات القومية، وبالتالي تعتبر عاملة المنزل ناشطة اقتصادياً ـ أي داخل قوة العمل ـ ولذا تساهم إحصائياً في رفع الناتج القومي. بمعنى آخر فإن عمل سيدة في منزلها لا يرفع الناتج القومي ولكن عمل السيدة نفسها في منزل أسرة أخرى بأجر يرفع الناتج القومي.

المشاركة الاقتصادية للمرأة

إنّ نسبة المشاركة الإجمالية، حسب التحديد أعلاه، أي نسبة الذين في قوة العمل من السكان 15 سنة من العمر وما فوق هي في ازدياد مستمر منذ بضعة عقود، وذلك، بشكل أساسي، بسبب الدخول المتزايد للنساء في سوق العمل. فنسبة النساء العاملات (15 إلى 64 سنة)، بحسب منظمة العمل الدولية (ILO 2010 وWorld Bank 2015 (1))[1]، ارتفعت من 17 بالمئة سنة 1990 إلى 25 بالمئة سنة 2015. هذا المستوى هو من الأعلى في الدول العربية (إلا في دول الخليج حيث هناك أعداد كبيرة من العاملات الأجنبيات) ولكنه لا يتماشى مع المستويات الموجودة في الدول المتقدمة، حيث تبلغ نسبة المشاركة بين النساء في الأعمار نفسها ما بين 65 و89 بالمئة. من جهة أخرى فالإرتفاع في نسبة المشاركة الإقتصادية للمرأة في لبنان لا يُظهر بشكل صحيح الإقبال الكبير للنساء على دخول سوق العمل لثلاثة أسباب رئيسية:

أولاً: هناك إقبال متزايد للمرأة اللبنانية على التعلّم وصولاً إلى المستوى الجامعي. فالبعض منهن في سن الدراسة يحجمن عن الدخول في سوق العمل لإكمال دراستهن ما يضع حداً لنسبة مشاركة النساء في أعمار الدراسة، بينما ترتفع بشكل كبير نسبياً مشاركة النساء بعد الانتهاء من الدراسة. فبالنسبة للشابات الأصغر سناً أي 15 ـ 19 سنة إنخفضت نسبة المشاركة من 8,4 بالمئة سنة 1990 إلى 5,1 بالمئة سنة 2015، بينما ارتفعت بين النساء البالغات من العمر 25 إلى 29 سنة من 26 بالمئة إلى 44 بالمئة. ومن المنتظر أن تكمل نسبة مشاركة النساء ارتفاعها في المستقبل

(1) لا تختلف إحصاءات منظمة العمل الدولية كثيراً عن الإحصاءات الرسمية اللبنانية سوى أنها تشمل إسقاطات لغاية سنة 2020.

المنظور كلما تمّ إشباع الطلب على التعليم وازدادت الرغبة في دخول سوق العمل والقدرة على ذلك الناتجة عن التعلم.

ثانياً: إن المقارنة بين نسبة المشاركة النسائية الإجمالية في سوق العمل في لبنان مع نظيراتها في الدول الغربية تأخذ بالإعتبار الفئات العمرية الأكبر سناً وبالتالي نساء الجيل الماضي في لبنان اللواتي كانت مشاركتهن أقل بكثير مما هي عليه في الدول الغربية. فالمشاركة المكثفة في لبنان بدأت حديثاً بينما هي بدأت منذ زمن أبعد في البلدان الغربية. وهكذا، فالمقارنة الإجمالية تُظهر أن نسب المشاركة للنساء في لبنان، رغم كونها من الأعلى في العالم العربي، مازالت أقل منها في بلدان الغرب حيث تتراوح في معظم الحالات بين 55 و65 بالمئة مقارنة بـ 23 بالمئة في لبنان. أما إذا نظرنا إلى الفئة العمرية 25 إلى 29 سنة فنجد أن نسبة مشاركة المرأة في العمل الإقتصادي في بلدان الغرب تتراوح في الغالب بين 70 و82 بالمئة بينما تبلغ في لبنان 44 بالمئة. أضف إلى ذلك أن قطاع الزراعة حيث مشاركة المرأة ضعيف نسبياً (إحصائياً على الأقل) يشكل نسبة أكبر من الإقتصاد وسوق العمل في لبنان منه في الدول المصنعة الغربية، ما يعني أن نسب المشاركة النسائية خارج هذا القطاع أقرب بعد من مستوياتها في الدول الغربية.

أما السبب الثالث للقول بأن نسبة مشاركة النساء لا تُظهر بشكل صحيح إقبالهن الكبير على دخول سوق العمل فهو أن أعداداً متزايدة منهن أصبحن يعملن في الخارج خاصة في بعض بلدان الخليج (الإمارات، وقطر والكويت بنوع خاص) ولا يظهر ذلك في نسب النشاط الإقتصادي اللبنانية. علماً أنّ أعداد العاملات في الخارج قد تتزايد في المستقبل ما سيؤثر سلباً على ارتفاع نسبة المشاركة الإقتصادية للنساء محلياً.

نتيجة للعاملين الأولين فإنه من المنتظر أن تشهد نسبة مشاركة المرأة اللبنانية في العمل الإقتصادي ارتفاعاً سريعاً جداً في السنين القليلة القادمة.

المرأة والكوادر العليا

التقدم الملحوظ في مشاركة المرأة اللبنانية في الأنشطة الإقتصادية رافقه تقدم ملحوظ أيضاً في مشاركتها في الكوادر العليا، وكوادر القضاة، وأصحاب المتاجر الخ...، فقد ارتفعت نسبة النساء العاملات على هذا المستوى من مجموع النساء العاملات من 2 بالمئة سنة 1996[1] إلى 6,5 بالمئة سنة 2009[2] وقد تكون قد وصلت إلى حوالي 8 بالمئة حالياً، بحسب إسقاطاتنا لسنة 2015 (الرسم رقم 1).

أما التقدم المثير للإهتمام فحصل بين المصنّفين «اختصاصيون» أي الأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين والأساتذة الجامعيين والإختصاصيين الآخرين. فنسبة المصنفات في هذه الفئة بين النساء العاملات ارتفع من 3 بالمئة سنة 1996 إلى 26 بالمئة سنة 2009 وقد تكون بلغت ما يقارب الـ 29 بالمئة، بحسب الإسقاطات الواردة أعلاه لسنة 2015، مما يعني أنها زادت حوالي 10 مرات خلال العقدين الماضيين (الرسم رقم 2)[3].

ومن اللافت جداً في هذا السياق هو أنّ نسبة النساء من مجموع «الاختصاصيين» من الجنسين تجاوزت نسبة الرجال منذ سنة 2009 (الرسم رقم 3)، رغم أنّ مشاركة الرجال في النشاط الاقتصادي بشكل عام بلغت تلك السنة أكثر من ثلاثة أضعاف مشاركة النساء. فمسح سنة

(1) كل إحصاءات 1996 هي من (Lebanon 1997).

(2) إحصاءات 2009 كلها من (Lebanon 2009).

(3) إن أحد المؤشرات في هذا المجال هو مقارنة نسبة النساء في كوادر معينة N_i مع نسبتهن في القوى العاملة N_t أي: N_i/N_t. فبالنسبة للكوادر العليا تكون قيمة المؤشر (لسنة 2009) 11/ 25 أي 0,44 ما يعني أن تمثيل النساء هو أقل من نصف تمثيل الرجال. بالمقابل فبالنسبة للإختصاصيين فإن قيمة المؤشر هي 50/ 25 أي 2 ما يعني أن تمثيل النساء في هذه الكوادر هو ضعف تمثيل الرجال.

2009 يبيّن أنّ 52 بالمئة من «الاختصاصيين» هم من النساء مقابل 50,5 بالمئة للرجال، ولا شك أنّ الفارق قد أصبح لصالح النساء خلال السنوات الأخيرة ليبلغ سنة 2014، بحسب اسقاطاتنا، حوالي 60 بالمئة للنساء مقابل 40 بالمئة للرجال. والجدير بالذكر أنّ هذه النسبة المرتفعة لحصة النساء من الاختصاصيين تبلغ تقريباً ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة 1996(لبنان 1997)، أي من عقدين من الزمن، إذ كانت نسبة النساء من الاختصاصيين في حينه لا تتجاوز 23 بالمئة (الرسم رقم 3).

وعلى سبيل المثال، ففي سنة 2005، كان سلك القضاة (المصنف ضمن «كوادر عليا ومديرون») مؤلفاً من حوالي 30 بالمئة نساء و70 بالمئة رجال. وبعد أقل من 10 سنوات أصبحت نسبة النساء 42 بالمئة والرجال 58 بالمئة. ونظراً إلى أنّ معدل عمر الرجال بين القضاة هو أعلى بكثير من معدل عمر النساء، وبالتالي فإنّ خروج الرجال من السلك بسبب التقاعد سيكون أكثر من خروج النساء، ونظراً إلى أنّ الغالبية الكبرى من المتدربين في معهد الدروس القضائية هم من النساء (35 امرأة مقابل 13 رجل سنة 2014)، فمن المنتظر أن تصبح غالبية القضاة من النساء خلال السنوات القليلة القادمة[1]. والشيء نفسه يحصل في قطاع المصارف (صوما) وقطاعات عدة أخرى. وما يؤكد أنّ النساء سيطغين أكثر على مجال الاختصاصيين في المستقبل القريب هو أنّ عددهنّ أصبح يتجاوز عدد الرجال في التعليم على المستويات الإعدادي والمتوسط والجامعي مما سيسمح لهن بدخول أكثر كثافة في مجال الاختصاصيين (والكوادر العليا والمديرون أيضاً) في المستقبل القريب. وتدل الإحصاءات الرسمية لسنة

(1) الإحصاءات من أرشيف وزارة العدل. تتماشى هذه الإحصاءات مع تلك التي صدرت عن وزارة العدل سنة 2011 حيث بلغت نسبة النساء بين القضاة 41 بالمئة، ولكنها منخفضة بالنسبة للنساء بحسب إسقاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعطي النساء حصة 60 بالمئة سنة 2011 (Now).

2009 أن نسبة الجامعيات من النساء العاملات تبلغ 43 بالمئة بينما نسبة الجامعيين بين الرجال العاملين لا تتجاوز الـ20 بالمئة، ما يفسر مجدداً النسبة المرتفعة بين النساء المصنفات ضمن فئة الاختصاصيين (يعقوب وبدر 2011).

في الخلاصة فإن دخول المرأة في مجال النشاط الإقتصادي يسير بشكله الطبيعي، إن لم يكن بسرعة بالنسبة لمعظم الدول الغربية على الأقل. إن مقارنة نسبة المشاركة الإجمالية للمرأة في لبنان مع نظيرتها في الدول الغربية، والذي تعتمده معظم الدراسات في هذا المجال، يعطي فكرة مبالغة عن الفارق في المشاركة لأنه يشمل النساء في الأعمار المتقدمة نسبياً، حيث مشاركة المرأة اللبنانية متدنية قياساً بدول الغرب لأن المشاركة المكثفة للمرأة اللبنانية في القوى العاملة إنما بدأت حديثاً نسبة للمرأة الغربية. أما إذا قارنا بين المشاركة الإقتصادية للمرأة اللبنانية الشابة في القطاعين الصناعي والخدماتي ونظيرتها في البلدان الغربية، لوجدنا أنّ الفارق لم يعد كبيراً خاصة إذا ما أخذنا بالإعتبار أن نسبة متزايدة من اللبنانيات يعملن خارج البلاد ولا يُحتسبن بالتالي في إحصاءات النشاط الإقتصادي للمرأة اللبنانية.

* * *

الرسم رقم 1
النسب من كل جنس مصنفين كوادر عليا ومديرون

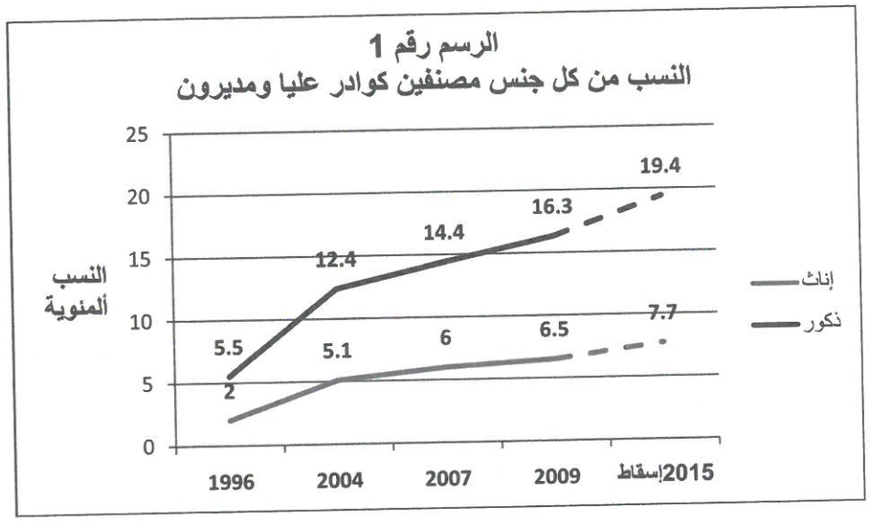

الرسم رقم 2
النسب من كل جنس مصنفين إختصاصيون

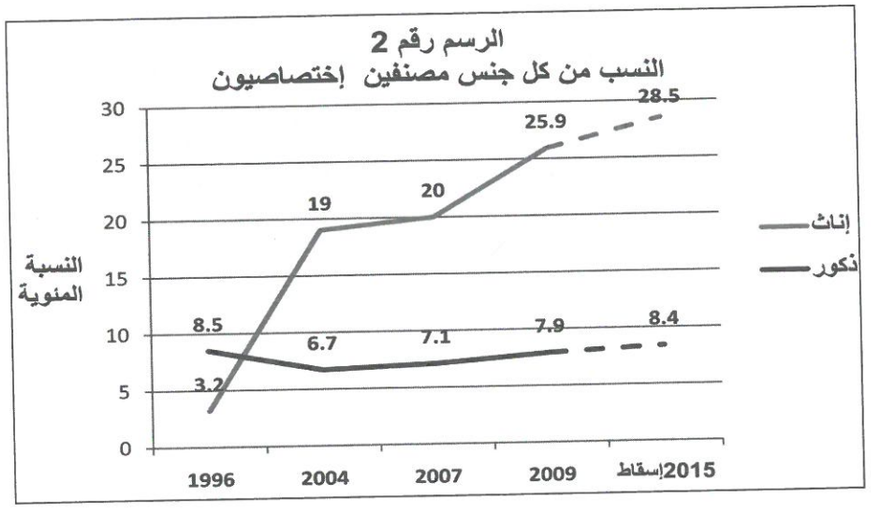

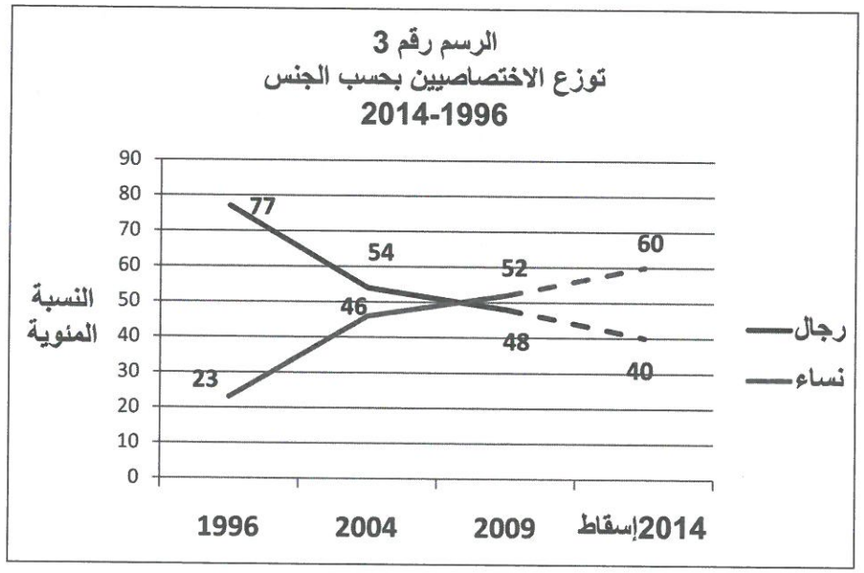

الفصل السابع

النمو والبطالة والهجرة

هل تعلم

أن العامل الأكثر تأثيراً على معدل النمو الإقتصادي في لبنان (مقاس بالناتج المحلي الخام) هو الحالة الأمنية ولذلك فنسب النمو اللبنانية لا تتغير في معظم السنوات بموازاة نسب النمو العالمية أو حتى الإقليمية؟

أن مدى تخبط نسب نمو الإقتصاد اللبناني قد يكون من الأعلى في العالم إذ تصبح نسبة النمو في سنوات الهدوء الأمني النسبي من الأعلى في العالم لتنخفض في سنين التوتر الأمني إلى الصفر وما دون؟

أن نسبة البطالة بحسب الإحصاءات الرسمية تتراوح ما بين 5,6 بالمئة و66 بالمئة، بينما تدل الإحصاءات الأكثر مصداقية أنها تتراوح عادة حوالي مستوى 12 بالمئة؟

أن البطالة بين الشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل للمرة الأولى تبلغ عادة ضعف المعدل العام، وثلاثة أضعاف نسبة البطالة بين القوى العاملة الأكبر سناً، وهذا صحيح في لبنان كما في معظم بلدان العالم؟

أن حل مشكلة البطالة في الحالات العادية لا تتوقف على مستوى النمو الإقتصادي فقط بل على عوامل أخرى أهمها نوعية النمو (لجهة حجم العمالة التي يتطلبها وإذا كانت محلية أو مستوردة)، وفعالية سوق العمل، ومدى توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وأن لكل عامل من هذه العوامل سياسته الخاصة؟

مقدمة

هناك بشكل عام علاقة وثيقة بين النمو الإقتصادي والبطالة: كلما زادت نسبة النمو، مُقاسة عادة بنمو الناتج المحلي الخام الحقيقي، خفت نسبة البطالة أي العاطلين عن العمل. في لبنان، كما سنرى، هناك عامل ثالث يعقد المعادلة وهو الهجرة. فكلما زادت البطالة ارتفعت نسبة الهجرة، وكلما ازدادت نسبة الهجرة تدنت نسبة البطالة.

النمو

النمو الحقيقي، أي بالأسعار الثابتة، للناتج المحلي الخام في لبنان يتأثر بشكل كبير جداً بالحالة الأمنية أكثر بكثير مما يتأثر بالعوامل الخارجية، أي بالإقتصاد العالمي، أو حتى باقتصادات بلدان المنطقة. يظهر هذا جلياً في الرسمين 1 و2، الأول يقارن بين النمو في لبنان والنمو العالمي، والثاني بين النمو في لبنان ومثيله في الدول العربية مجتمعة.

فكما يظهر في الرسم رقم 1، فخطّي النمو مختلفين إلى حد كبير. ففي سنتي 1999 و2000، على سبيل المثال، وبسبب المناوشات المتكررة على الحدود الجنوبية التي أدت سنة 2000 إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، هبطت نسبة النمو في لبنان في هاتين السنتين إلى ناقص 0,9 بالمئة و1,7 بالمئة على التوالي، بينما كانت نسبة النمو في العالم ككل مرتفعة نسبياً إذ بلغت 3,6 بالمئة و4,8 بالمئة. وفي سنتي 2005 و2006، وبسبب استشهاد الرئيس رفيق الحريري، وما تلاه، هبطت نسبة النمو في لبنان إلى 1 بالمئة و0,6 بالمئة على التوالي مقارنة بنمو في العالم ككل بلغ

مستويات شبه قياسية، أي 4,6 بالمئة و5,3 بالمئة. بالمقابل، ففي سنوات الأزمة المالية العالمية، وبخاصة سنتي 2008 و2009، هبطت نسبة النمو في العالم إلى 2,8 بالمئة وناقص 0,6 بالمئة، بينما كان لبنان ينعم بمستويات نمو قياسية بلغت 9,3 بالمئة و8,5 بالمئة بسبب الاستقرار الأمني النسبي في ذلك الحين. والشيء نفسه تقريباً يظهره الرسم رقم 2، أي في مقارنة النمو في لبنان مع نمو باقي الدول العربية التي يرتبط مستوى نموها بشكل أكبر بنمو الإقتصاد العالمي[1].

ما يظهره الرسمان أيضاً هو قدرة الإقتصاد اللبناني على النهوض السريع والقوي عندما يستقر البلد أمنياً. فإذا نظرنا إلى الخط الذي يمثل نمو الإقتصاد اللبناني نجد على سبيل المثال أن نسبة النمو بعد اغتيال الرئيس الحريري سنة 2005 انخفضت إلى 0,6 بالمئة سنة 2006 ثم عادت وارتفعت إلى 7,5 بالمئة سنة 2007، وإلى 9,3 بالمئة سنة 2008، وهذه النسب الأخيرة هي من الأعلى في العالم. بمعنى آخر، فإن الإقتصاد اللبناني لديه قدرة نمو كامنة كبيرة، ولكنها مقيَّدة في معظم السنين الماضية بعدم الإستقرار الأمني والسياسي.

البطالة

كما ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب، فإحصاءات البطالة في البلدان المتقدمة، حتى النامية منها، تؤخذ كل شهر، أو على الأقل كل ثلاثة أشهر، لأن معدلات البطالة قد تختلف خلال السنة بشكل كبير نسبياً، ما يحتم ضرورة معرفتها بدقة نظراً لأهميتها في وضع السياسة المالية والإقتصادية في البلاد. أما في لبنان، فإحصاءات البطالة شبه معدومة،

(1) كل الإحصاءات المتعلقة بالناتج القومي هي إحصاءات المنظمات الدولية أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وإن وجدت فهي تؤخذ كل بضع سنوات، وفي أوقات مختلفة من السنة، ناهيك عن دقتها والأخطاء الرسمية في تحليلها. نتيجة لذلك فالأرقام المتداولة تتعارض بشكل كبير مع بعضها البعض، حتى تلك الصادرة عن جهات رسمية ودولية. على سبيل المثال، فنسبة البطالة هي بحسب البنك الدولي 11 بالمئة (2013) (World Bank 2013) وبحسب المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات، إيدال، هي 13 بالمئة للسنة نفسها (لبنان 2015)، وبحسب وزير العمل، الذي يشك بمصداقية هذه الأرقام، فإنها تبلغ ما بين 22 و23 بالمئة (آذار 2014) (بوابة تمكين النساء إقتصادياً) ووصلت إلى 32 بالمئة سنة 2015 (المستقبل)، وعادت وانخفضت بفضل إجراءات اتخذتها وزارة العمل إلى 25 بالمئة في آذار 2016 (لبنان 2016). كل ذلك دون الإشارة إلى أي مسح للبطالة قامت به الدولة خلال السنوات المذكورة. وفي نيسان 2016 أعلن الوزير أن «ثمة مليون إنسان عاطل عن العمل» بين المواطنين اللبنانيين (النهار 2016). وبما أن القوى العاملة اللبنانية تقدر بـ 1,5 مليون نسمة على الأكثر، فهذا الرقم يعني أن نسبة العاطلين عن العمل بلغ أكثر من 66 بالمئة[1]. أما بالنسبة لإدارة الإحصاء المركزي، فآخر رقم تعطيه سنة 2015 مبني على مسح هو لسنة 2009 وهو ما بين 5,6 بالمئة و6,4 بالمئة[2]، أو 8 بالمئة إذا

(1) الخطأ الذي وقع فيه الوزير هو أنه اعتبر أن مستوى البطالة الـ 25 بالمئة هو من مجموع السكان وليس من مجموع القوى العاملة. الملفت أن الإعلام بشكل عام لم يتنبه إلى هذا الخطأ إلا في حالة واحدة رصدناها. أنظر (الشوفي).

(2) هذه الأرقام خاطئة ويأتي الخطأ ليس من تحديد البطالة بل من قياسها. فنسبة البطالة، كما شرحنا في مقدمة الكتاب، هي من مجموع القوى العاملة أي من الذين لا يعملون زائد الذين يعملون، وليس من مجموع السكان 15 سنة وما فوق كما فعلت مديرية الإحصاء في نشراتها. فالأرقام المنشورة، إذا احتسبت بالطريقة الصحيحة، تدل على أن نسبة البطالة لسنة 2009 مثلاً هي 8 بالمئة وليس 5,6 أو 6 أو 6,4 بالمئة كما في (Lebanon 2009) و(لبنان 2010(أ)) و(يعقوب وبدر 2011).

صححنا طريقة احتسابه. (غير أن إدارة الإحصاء المركزي نشرت على موقعها، مباشرة بعد تصريح وزير العمل الأخير (أي مليون عاطل عن العمل)، بأن نسبة البطالة في لبنان هي 10 بالمئة (دون تحديد كيفية التوصل إلى هذا الرقم) (Lebanon 2016))[1]. وقد انتقلت عدوى الأرقام إلى القطاع الخاص إذ صرح رئيس تجمع رجال الإعمال اللبنانيين أن نسبة النساء العاطلات عن العمل بلغت 35 بالمئة في أواخر سنة 2015 (النهار 2015). والحبل على الجرّار.

رغم ذلك فسنحاول من خلال استعمال إحصاءات غير رسمية، وتصحيح الرسمية منها، أن نصل إلى صورة ولو غير كاملة لاتجاهات البطالة في لبنان خلال السنوات الماضية لنستخلص منها عبراً لسياسات التنمية المطلوبة في هذا المجال الهام في تنمية الموارد البشرية.

النمو والبطالة والهجرة

الإشكالية التي نود التكلم عنها هنا هي، بداية، في العلاقة بين النمو (في الناتج المحلي الخام الحقيقي) والبطالة، ثم ننتقل إلى دور الهجرة في هذه العلاقة. تحديد العاطلين عن العمل بشكل مبسط يشمل الأشخاص الذين لا يعملون، ويبحثون جدياً عن عمل، ومستعدون للبدء بالعمل خلال مدة قصيرة. العلاقة الكلاسيكية المعروفة بين النمو والبطالة هي علاقة سلبية بمعنى أن ارتفاع وتيرة النمو تترافق عادة، وفي معظم بلدان العالم، بتراجع مستوى البطالة، وعندما يتباطأ النمو ترتفع نسبة البطالة. هذا النموذج ينطبق بالطبع على لبنان ولكنه يتعدل بالهجرة التي ترتفع وتيرتها عادة عندما تنخفض نسبة النمو وترتفع نسبة البطالة، فتشكل بذلك صمام أمان يخفف

(1) مسح سنة 2007 الذي قامت به إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع وزارة الشؤون الإجتماعية وجهات أممية أعطى مستوى للبطالة 9 بالمئة (لبنان 2008).

من ارتفاع البطالة. بمعنى آخر، فإن مستوى البطالة في لبنان مقيّد إلى حد كبير بالهجرة، وبخاصة هجرة الشباب الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى ويعانون بالتالي من نسبة بطالة تصل عادة إلى ضعف المعدل العام وحوالي ثلاثة أضعاف مستوى البطالة بين الأكبر سناً، كما هي الحال بشكل عام في معظم بلدان العالم.

هذه الإشكالية تظهر واضحة في الرسم رقم 3 الذي يقارن بين نسبة النمو ونسبة البطالة[1]. فمن الواضح في الرسم أن نسبة البطالة ترتفع عادة كلما انخفض النمو كما يقول النموذج العام، إلا خلال السنوات 2002 إلى 2003 حيث كان النمو جيداً نسبياً (ما بين 3 و4 بالمئة) ولكن البطالة ارتفعت إلى نسب غير مسبوقة (وصلت إلى 26 بالمئة سنة 2003) لتعود بعدها إلى حجمها الطبيعي تدريجياً. ماذا حدث في تلك الفترة؟ لا بدّ من التذكير أنه في 11 أيلول من سنة 2001 حصل هجوم القاعدة الشهير على أميركا فتعطلت الهجرة إلى أميركا وأوروبا، إما بسبب الصعوبة في الحصول على تأشيرة دخول إلى تلك البلدان أو بسبب تخوف اللبنانيين أنفسهم، والعرب بشكل عام، من الذهاب غرباً، إلى أن هدأت الأمور وفتح باب الهجرة مرة أخرى، فانخفضت نسبة البطالة سنة 2004 إلى حوالي 15 بالمئة وعادت بعدها إلى مستوياتها الطبيعية أي إلى حوالي 12 بالمئة. ويدل هذا المثل على أن مستويات البطالة في لبنان، كانت ستكون أعلى بكثير مما هي عليه، لربما ضعف ما هي عليه، لولا الهجرة المكثفة إلى الخارج. بالمقابل، فإن معظم تقديرات البطالة المرتفعة نتيجة وجود قوى عاملة سورية بين

(1) مستويات البطالة التاريخية تعود لإحصاءات مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية، السلسلة الوحيدة المتاحة والتي تغطي السنين 1996 و2009. المستوى لكل سنة هو المعدل لعدة مسوحات خلال السنة المذكورة. المسوحات كونت جزءاً من استطلاعات الرأي التي كان المركز يقوم بها دورياً وذلك بإضافة أسئلة حول الشروط الثلاثة للبطالة المذكورة آنفاً.

النازحين لا تأخذ بالإعتبار أن ازدياد الهجرة، وبخاصة هجرة الشباب، تحد بشكل كبير من الإرتفاع في مستوى البطالة بين اللبنانيين المقيمين.

ما هو الحل لمشكلة البطالة؟

بعد التأكيد مجدداً على ضرورة وجود إحصاءات جيدة ودورية عن القوى العاملة، وكذلك إحصاءات شهرية أو موسمية عن البطالة، فإن سياسة مكافحة البطالة لا تكمن في تشجيع الهجرة بل في تحفيز النمو ومعالجة البطالة مباشرة في الوقت نفسه.

لعل أول إجراء مطلوب لتحفيز النمو هو الإستقرار الأمني والسياسي في لبنان. فكما رأينا أعلاه، يكفي أن يكون هناك استقرار أمني نسبي في لبنان لترتفع نسبة النمو إلى مستويات هي من الأعلى في العالم. هذا الإستقرار الأمني يجب ألا يعكره عدم استقرار سياسي، حتى من خلال تصريحات نارية للسياسيين وقادة الرأي تؤثر سلباً على السياحة مثلاً التي تشكل عادة ما بين 25 و30 بالمئة من الناتج المحلي الخام.

ولكن يجب أن نسارع للقول بأن حجم النمو، أي الإرتفاع في الناتج المحلي، إذ يخفف من البطالة بشكل عام، إلا أن تركيبته بين القطاعات بشكل خاص (مثلاً البناء أو السياحة)، قد تكون أحياناً بأهمية حجمه إن لم تكن أكثر أهمية خاصة في بلد كلبنان. تعلمنا هذا الدرس لما بدأت عملية إعادة الإعمار بشكل مكثف في منتصف تسعينات القرن الماضي، عندما وصلت نسب النمو إلى معدلات مرتفعة جداً (ما بين 4 و7 بالمئة) وبقيت نسبة البطالة مرتفعة رغم الهجرة المكثفة. السبب في ذلك كان أن إعادة الإعمار ركزت بالضرورة على البنية التحتية اللبنانية، التي كانت قد تهدمت بشكل كبير خلال الحرب الأهلية، ما تطلب قوى عاملة غير ماهرة، أو بمهارات محدودة، أو مهارات مهنية غير متوفرة بشكل كاف في القوى العاملة اللبنانية، ما اضطر لبنان إلى استيراد أعداد كبيرة من العمال

السوريين والمصريين وغيرهم، قدرت يومها بنصف مليون عامل، بينما بقيت البطالة مرتفعة بين اللبنانيين. هناك في لبنان حوالي ما يقدر بأكثر من 200000 عاملة منزل أجنبية (ILO 2012)، ليس هناك بديل لهن (أو لغالبيتهن الساحقة) في القوى العاملة اللبنانية، ولذلك فهن يشغلن فرص عمل ضخمة ينتجها الإقتصاد اللبناني ولكنها لا تدخل في حسابات البطالة اللبنانية ولا تؤثر عليها. لذلك فالشرط الأول لتخفيض البطالة من خلال رفع مستوى النمو هو في تشجيع الإستثمارات التي، من خلال تركيبتها، ولربما أيضاً موقعها داخل لبنان، تخلق فرص عمل تتناسب، إلى أكبر حد ممكن، مع مؤهلات القوى العاملة اللبنانية.

في أية سياسة تنموية تعنى بخفض مستوى البطالة يجب الأخذ بالإعتبار أيضاً أنواع البطالة التي تتطلب سياسات مختلفة للتعامل معها. وباختصار هناك ثلاثة أنواع رئيسية من البطالة:

هناك أولاً حالة من البطالة حيث تتوفر فرص عمل من جهة، وطالبي عمل مناسبين من جهة أخرى، ولكن يصعب الجمع بينهما لأن سوق العمل غير فعّال. في البلدان المتقدمة هناك طرق فاعلة كثيرة لاختصار مدة البحث عن عمل في هذه الحالات، من مكاتب توظيف، حكومية وخاصة، إلى طرق تواصل إلكترونية (من خلال الإنترنت)، إلى الإعلانات المتخصصة بحسب نوع الوظيفة، إلى معارض فرص عمل رسمية وغير رسمية (في الجامعات مثلاً) وغيرها. هذه الطرق ما زالت محدودة في لبنان رغم تحسنها النسبي مؤخراً إذ تبقى طريقة المعارف الشخصية سائدة كطريقة بحث عن عمل. إن عشرات مكاتب التوظيف المنتشرة في المدن الرئيسية، بخاصة في بيروت وضواحيها، تعنى، بشكل أساسي، بإيجاد موظفين من الخارج (عادة خدم المنازل) أو في بعض الأحيان النادرة نسبياً، بإيجاد فرص عمل للبنانيين ولكن خارج لبنان. أما المؤسسة الوطنية للإستخدام فهي تفتقد إلى التمويل

وتأثيرها على سوق العمل محدود جداً. تجدر الإشارة هنا أن لدى لبنان قوانين عدة لتنشيط هذا القطاع تلعب فيه البلديات دوراً مفيداً ولكنها لم تفعّل (طبارة 2000(أ)). هذا النوع من البطالة، المسمى «البطالة الإحتكاكية»، يتطلب سياسة تفعيل لسوق العمل بصرف النظر عن النمو الإقتصادي.

الحالة الثانية هي البطالة التقنية أي عندما يكون هناك فرص عمل من جهة، وعاطلين عن العمل من جهة أخرى، ولكن مؤهلات الآخيرين لا تتماشى مع متطلبات الوظائف المتاحة. تختلف الحالات هنا بين سكرتيرة لا تعرف استعمال الحاسوب، ما يتطلب إعادة تأهيل بسيطة نسبياً، إلى وجود وظائف مهندسين والمتاح بين العاطلين عن العمل هم من اختصاصات أخرى، ما يتطلب مواءمة أفضل بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

أما الحالة الثالثة والأهم عادة فهي البطالة البنيوية أي عدم وجود فرص عمل تستوعب كل طالبي الوظيفة، وهذا يعيدنا إلى ضرورة تحفيز نمو يتماشى بحجمه وتركيبته مع حجم ونوعية طالبي العمل.

هذه السياسة الهادفة إلى الوصول إلى العمالة الكاملة[1] تتطلب أولاً برنامجاً إحصائياً متكاملاً من حيث التوقيت والمضمون والجودة، تقوم به الدولة كقسم من واجباتها وتوفر له التمويل في كل موازنة بشكل روتيني، كما هو الحال في الغالبية الكبرى من بلدان العالم، وذلك إضافة إلى دراسات ميدانية دورية تحدد مستقبل الطلب على المهارات والإختصاصات لكي توجه المؤسسات التعليمية، وخاصة المهنية، بالنسبة لمناهجها الدراسية المطلوبة في سوق العمل، وهذا للأسف ليس من ضمن ثقافة الدولة اللبنانية.

(1) يعني مستوى بطالة ما بين 3 و5 بالمئة التي لا بد منها بسبب الإنتقال من وظيفة إلى أخرى أو لأسباب التغير في تقنيات العمل أو أسباب بنيوية أخرى.

ألرسم رقم 1
نسبة نمو الناتج المحلي الخام في لبنان والعالم

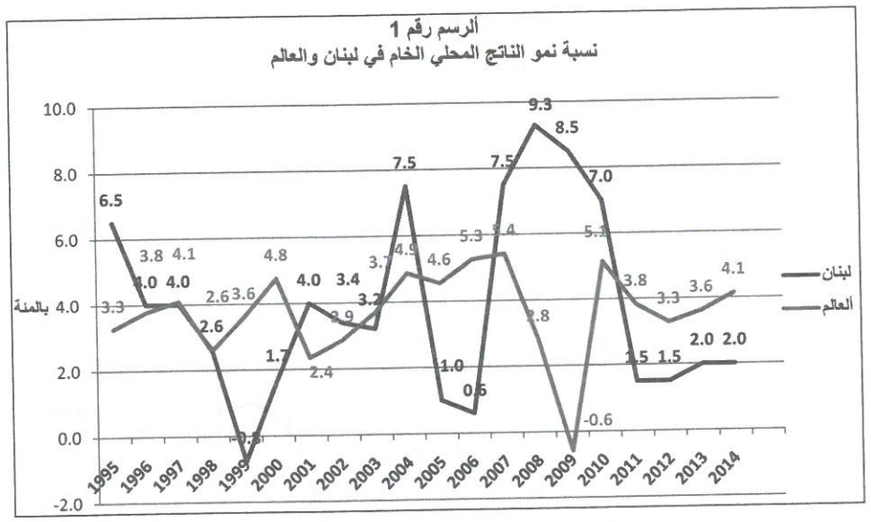

ألرسم رقم 2
نسبة نمو الناتج المحلي الخام في لبنان والبلدان العربية

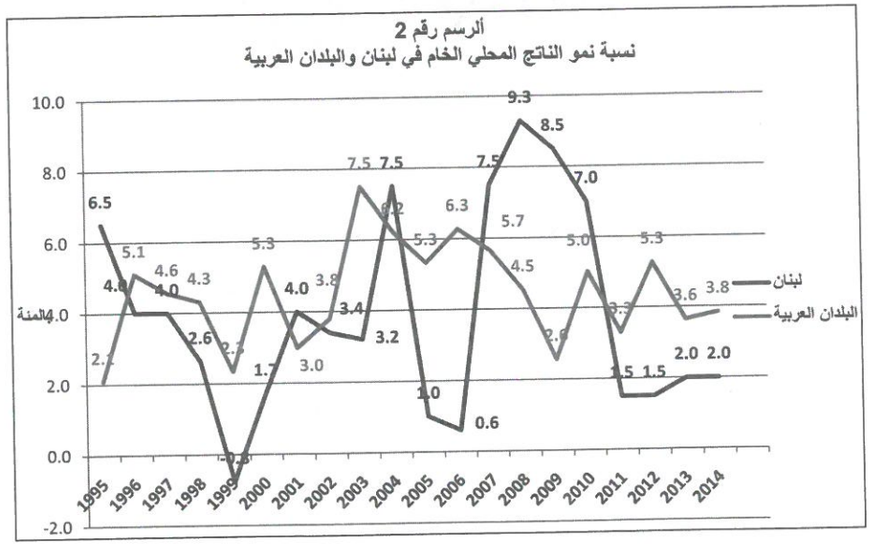

ألرسم رقم 3
ألعلاقة بين النمو والبطالة

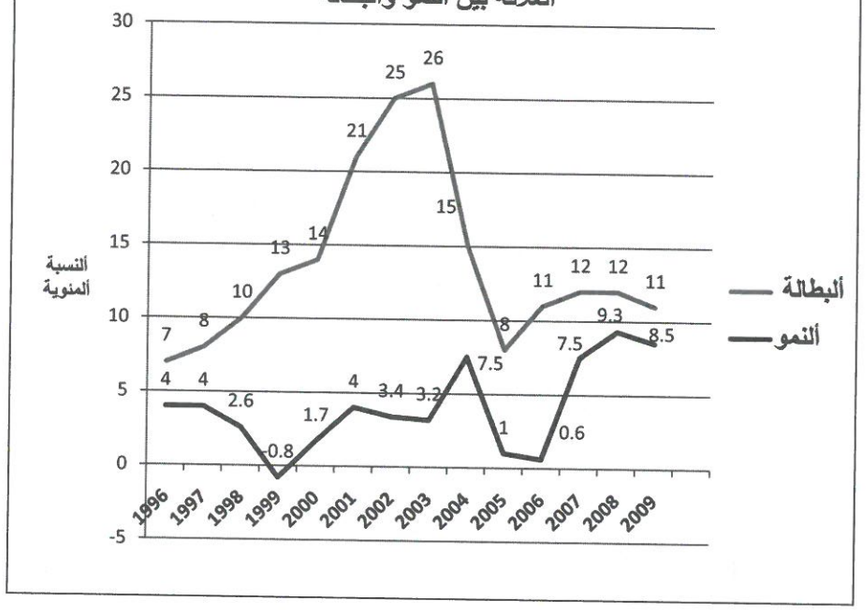

الفصل الثامن

التعليم

هل تعلم

أن نسبة الأمية في لبنان انخفضت بشكل كبير خلال العقود الماضية، وحتى خلال الحرب الأهلية، ولكنها ما زالت تبلغ 6 بالمئة، وما زالت النسبة بين النساء (8 بالمئة) تساوي ضعفها بين الرجال ولكن الأمية بين الشباب أصبحت أقل من واحد بالمئة وهي أقل ولو بقليل بين الإناث منه بين الذكور؟

أن نسبة الإلتحاق بالتعليم في المراحل الإبتدائية حتى الثانوية هي في لبنان أعلى بين الإناث منه بين الذكور، وأن الفارق يتوسع لصالح الإناث كلما ارتفعت المرحلة التعليمية مما يظهر أن التسرب المدرسي هو أعلى بين الذكور؟

أن عدد النساء في الجامعات اللبنانية يفوق عدد الرجال بحوالي 12 بالمئة، وأن عدد المتخرجات من الجامعات سنوياً يفوق عدد المتخرجين بـ 14بالمئة، وأن هذا الفارق الأخير هو في ازدياد مستمر منذ 10سنوات على الأقل؟

أن النساء في الجامعات تزداد نسبتهن في بعض الإختصاصات الذكورية تقليدياً كالهندسة والطب، بينما تزداد نسبة الرجال في بعض الإختصاصات النسوية تقليدياً كالتمريض والعلوم الإجتماعية؟

مقدمة

لعلّ من أهم الأمور في تنمية الموارد البشرية هو التعليم ومدى مواكبته للتطورات العلمية من جهة، ولمتطلبات أسواق العمل من جهة أخرى، ولذلك دخل التعليم في الكثير من الفصول السابقة بخاصة الفصول المتعلقة بالقوى العاملة. في هذا الفصل من هذه الدراسة سنركز على شرح بعض الإشكاليات التي إما تظهر في معظم أدبيات الموضوع بشكل خاطئ، وإما لا تعالج إلا نادراً في تلك الأدبيات رغم أهميتها في مفهوم وسياسات التنمية البشرية.

الأمية[1]

لعل من أهم إنجازات اللبنانيين (وغالبية الدول العربية) يكمن في قطاع التعليم، وخاصة في مجال محو الأمية. ففي خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت أكثر من 15 عاماً دُمرّت خلالها البنى التحتية بشكل كبير، بما في ذلك المدارس، وبخاصة المدارس الرسمية منها، ونُهبت الكتب والتجهيزات اللازمة للدراسة (بشور 1999)، استطاع اللبنانيون خفض مستويات الأمية بصورة ملحوظة، إذ تدنت نسبة الأميين من 37 بالمئة إلى 15 بالمئة ما بين 1970 و1996 (الرسم رقم 1).

(1) إحصاءات 1970 و1996 و2004 هي من (لبنان 1972) و(Lebanon 1997) و(لبنان 2006 على التوالي. إحصاءات 2015 من (1) UNESCO

هناك توجه في الأدبيات حول الموضوع، خاصة في تقارير الأمم المتحدة، على التركيز على الفارق في مستويات الأمية بين الجنسين، واعتبار هذا الفارق دليل على إهمال المرأة في مجال التعليم. فتقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 (الأمم المتحدة 2002)، الذي رسم صورة سوداوية إلى حد كبير للتنمية البشرية في العالم العربي (طبارة 2002)[1]. وبعد الإعتراف بأن الدول العربية «أظهرت... تحسناً في تعليم الإناث أسرع منه في أي إقليم آخر...» إستطرد بالقول «إن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل الموقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة، التي تشدد على نحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة وتعزز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة. ونجم عن ذلك أن أكثر من نصف النساء العربيات لا يزلن أميات. «ولقد أصبح هذا الإستنتاج يتردد في معظم الدراسات العربية حول الموضوع (مثلاً الأمم المتحدة 2005)، بما في ذلك الدراسات حول التعليم في لبنان حتى الرسمية منها (مثلاً يعقوب 2012).

هذه المقاربة تشوه حقيقة الإنحازات في البلدان العربية وفي لبنان في مجال تعليم المرأة. صحيح أن مستوى الأمية بالنسبة إلى مجموع السكان ما زال أعلى بين النساء منه بين الرجال إلا أن هذا لا يعود إلى التحيّز ضد المرأة بل إلى مخلفات الماضي، حين كان مستوى الأمية بين النساء العربيات مرتفعاً جداً بالنسبة للرجال. وإذا نظرنا إلى نسبة الأمية بين الشباب (15 ـ 24سنة) نجد أن هذه النسبة أصبحت منخفضة في معظم البلدان العربية ولا تختلف كثيراً بين الذكور والإناث. ففي البحرين مثلاً تبلغ نسبة الأمية بين النساء اللواتي لهن من العمر 60 سنة وما فوق نحو 80 في المئة، فيما هي أقل من واحد في المئة بالنسبة للبنات البالغات من العمر 10 إلى 14 سنة، كما هي للذكور من العمر نفسه. بمعنى آخر تم

(1) أنظر أيضاً الرد على هذا الإتهام (مقصود) والرد على الرد (طبارة 2003).

محو الأمية بين الشباب في البحرين خلال جيل واحد أو جيلين، وهذا إنجاز غير مسبوق في العالم. والجدير بالذكر أنه حتى إذا أخذنا العالم العربي ككل، أي بما فيه الدول العربية الأقل نمواً، فإن تقديرات اليونسكو لسنة 2015 تظهر أن معدل الأمية بين الشباب لا يتجاوز 9 بالمئة وهذا المستوى هو نفسه تقريباً للعالم ككل.

الشيء نفسه صحيح أيضاً بالنسبة للبنان. فآخر التقديرات تدل على أن الأمية بين النساء ما زالت، كما في الماضي، توازي ضعف مستوياتها بين الرجال، إذ بلغت 8 بالمئة بين النساء مقابل 4 بالمئة بين الرجال (الرسم رقم 1). ولكن ما يجب أخذه بالإعتبار هنا أيضاً هو أولاً أن الأمية بين النساء انخفضت من 48 بالمئة سنة 1970 إلى 8 بالمئة سنة 2015، أي إلى أقل من السدس خلال 45 سنة تخللتها الحرب الأهلية. ثانياً، والأهم في سياقنا هنا، هو أن الأمية بين الشباب أصبحت أقل من 1 بالمئة عند الذكور وعند الإناث في الوقت ذاته (الرسم رقم 2)، ولو أنها أقل بقليل عند الإناث. المهم في الأمر هو أن السبب في أن مستوى الأمية ما زال أعلى بين النساء منه بين الرجال في الأعمار المتقدمة لا يعود إلى «المعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة»، بل إلى أن سياسة محو الأمية تتركز على تعليم الصغار وليس على محو الأمية بين الكبار. ولأن الأميين والأميات قد بلغوا اليوم أعماراً متقدمة فإن الأمية ستمحى تلقائياً في لبنان خلال السنوات القليلة القادمة.

الإلتحاق بالتعليم[1]

نسب الإلتحاق بالتعليم بشكل عام، وبحسب الإحصاءات الرسمية (لبنان 2016)، تظهر هي الأخرى تقدم الإناث على الذكور. هذا التقدم

(1) السنة المذكورة بالنسبة للسنة المدرسية هي التي في نهاية السنة المدرسية.

يرتفع كلما ارتفعت المرحلة التعليمية. فبينما تبلغ نسبة الإناث في المرحلة الإبتدائية 48 بالمئة من المجموع (وهذا لأن نسبة الذكور عند الولادة هي أعلى بقليل من نسبة الإناث كما في معظم العالم) ترتفع هذه النسبة إلى 52 بالمئة في المرحلة المتوسطة وإلى 54 بالمئة في المرحلة الثانوية ما يعني أن نسب التسرب هي أعلى بين الذكور منها بين الإناث وهذه الحال كانت معكوسة تاريخياً وحتى سنة 2005 عندما أصبح تسرب الذكور هو الأعلى.

الإلتحاق بالتعليم الجامعي والتخرج

أما الإلتحاق بالتعليم الجامعي فتظهر الإحصاءات الرسمية أن نسبة النساء بلغت سنة 2013 54 بالمئة مقارنة بـ 46 بالمئة للرجال (الرسم رقم 3)، وأن هذه النسبة هي المعدل خلال السنوات التسع الأخيرة على الأقل (كما يظهر الإنحدار الخطي في الرسم). غير أن هذه الأرقام تشمل حوالي 10 بالمئة تلأمذة غير لبنانيين قد تكون غالبيتهم من الرجال ما يرفع نسبة الإناث بين التلامذة اللبنانيين ولو قليلاً.

ولعل إحصاءات التخرج هي الأجدى في هذا المجال، إذ إن بعض التلامذة يسجّل ولا يتخرج، أو يبقى مسجلاً مدة طويلة قبل التخرج. تُظهر الإحصاءات الرسمية نفسها تقدم النساء على الرجال هنا بشكل أكثر وضوحاً من إحصاءات الإلتحاق. فنسبة النساء المتخرجات من الجامعات اللبنانية سنة 2013 بلغت 58 بالمئة مقارنة بـ 42 بالمئة للرجال (الرسم رقم 4). كما أن نسبة النساء المتخرجات هي في ازدياد مستمر، أقلّه خلال السنوات العشر الأخيرة (حسب الإحصاءات المتاحة) كما يظهره بوضوح الإنحدار الخطي في الرسم.

المسألة الأكثر لفتاً للنظر في مجال التعلم والجندر تنبع من التركيبة حسب الجنس للإختصاصات الجامعية. تظهر الإحصاءات الرسمية نفسها هنا ليس فقط أن الكثير من الإختصاصات التي كانت حكراً على الرجال

دخلت إليها النساء بقوة. وبالمقابل فإن بعض الإختصاصات النسائية بامتياز تقليدياً دخلها الرجال بشكل لافت (الرسم رقم 5). فعلى سبيل المثال ازدادت نسبة النساء إلى الرجال خلال المدة ما بين 2004 و2013 في مجالات إدارة الأعمال (من 77 إلى 94 امرأة لكل مئة رجل) والعلاقات الدولية (82 إلى 125 حيث انتقلت النساء من الاقلية إلى الأكثرية) والطب (75 إلى 86 بالمئة) والهندسة (44 إلى 48 بالمئة). بالمقابل ازدادت نسبة الرجال في اختصاص العلوم الإجتماعية، حيث نسبة النساء انخفضت من 528 إلى 366 امرأة لكل مئة رجل (أي من 5,3 مرات عدد الرجال إلى 3,7 مرات) وفي اختصاص التمريض من 375 لكل مئة رجل إلى 231. هذه التغيّرات انعكست في اختراق المرأة للمهن الذكورية التقليدية كما رأينا سابقاً، كالطب والهندسة والعمل الديبلوماسي وغيرها، ولكنها تبيّن أيضاً كيف أن المهن التي كانت شبه حكر على النساء بدأت تشهد دخولاً غير خجول للرجال فيها كالتمريض مثلاً. هذه الإتجاهات عرفتها بلاد أخرى كبلاد أوروبا الغربية وروسيا وأميركا وما زالت تتفاعل هناك وهي في بدايتها عندنا، وكما في تلك البلدان التي سبقتنا، فلا شك أنها ستحول تدريجياً معظم المهن إلى مهن مختلطة إلى حد كبير.

الخلاصة

الخلاصة الأولى هي أن أحد أكبر إنجازات العالم العربي بشكل عام، خاصة دول الخليج وغرب آسيا، وكذلك بعض الدول العربية الأفريقية، هو في مجال التعليم وخاصة تعليم الإناث. فمحو الأمية تحقق إلى حد كبير جداً بين الشباب في معظم هذه البلدان خلال جيل واحد أو جيلين، إذ نجد إن الأمية بين الأمهات والجدات تختفي بين بناتهن أو أحفادهن، وهذا لم يحصل في أي بلاد أخرى بهذه السرعة، إذ أن محو الأمية يأخذ عادة أجيالاً عدة. ففي أميركا مثلاً، حيث بدأت حملة محو

الأمية بجدية كبيرة منذ تحرير العبيد سنة 1865، ما زالت الأمية مستعصية الحل حتى يومنا هذا. ففي دراسة قامت بها وزارة التعليم الأميركية في نيسان سنة 2014، تبين أن مستوى الأمية في أميركا يبلغ 14 بالمئة وأن هذا المستوى ثابت منذ عشر سنوات. كما تبين أن 19 بالمئة من خريجي الدراسة الثانوية لا يستطيعون القراءة، إضافة إلى 70 بالمئة من المساجين (Huffington Post, Statistics Brain).

لذلك فإنه من المؤسف أن نجد بعض الباحثين، وخاصة الأمم المتحدة، تتعامل مع هذا الإنجاز العربي في خفض أو محو الأمية بسوداوية دون التمعن بحقيقة الأمور التي تظهر نتيجة تعمق بسيط في تحليل الإحصاءات المتاحة وتحليل معناها. طبعاً ما زالت الجهود مطلوبة، خاصة في بعض البلدان العربية، لدفع تعليم الإناث، ولكن هذا لا يجب أن يحجب ما حصل من تقدم كبير في معظم البلدان العربية في هذا المجال، بما في ذلك لبنان.

إن المشاركة المتزايدة للإناث في اختصاصات كانت حتى الماضي القريب حكراً على الرجال ليست فقط ظاهرة جيدة، بل أيضاً تتماشى مع التقدم الحاصل في العالم في هذا المجال، ويجب أن تتم مواكبتها بجدية. كما أن دخول الرجال في اختصاصات نسائية تقليدياً هو أيضاً تطور إيجابي ولا شك سيستمر في التوسع، كما حصل في البلدان المتقدمة إقتصادياً. فدمج التعليم بين الجنسين هو في النهاية الطريق الأجدى لدمج المهن في سوق العمل.

الرسم رقم 1
نسب الأمية بين النساء والرجال والجنسين 15 سنة وما فوق
2015-1970

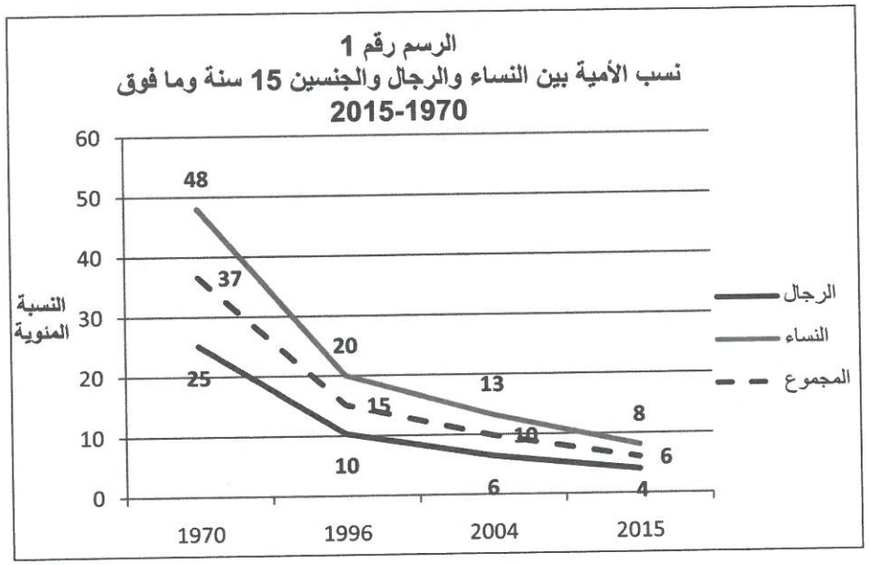

ألرسم رقم 2
نسب الأمية بين الرجال والنساء 15-24 سنة
2015-1970

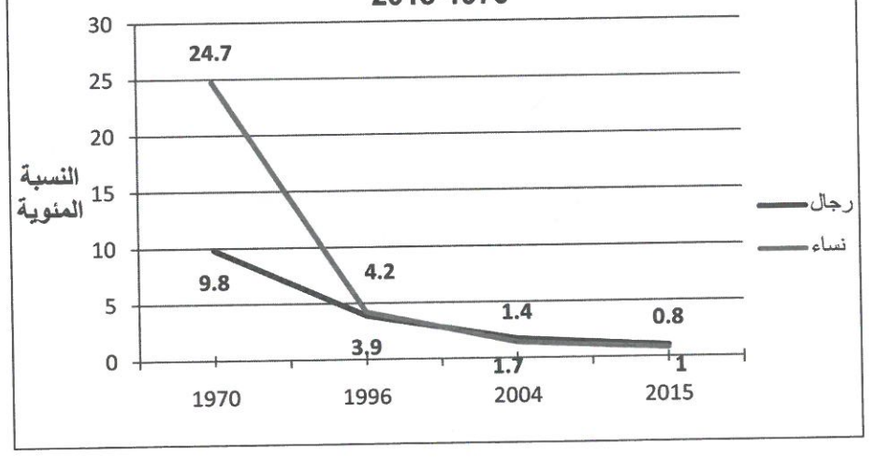

الرسم رقم 3
نسبة الإناث من الملتحقين بالجامعات اللبنانية
2013-2004

الرسم رقم 4
نسبة الإناث من متخرجي الجامعات اللبنانية
2013-2003

الرسم رقم 5
نسبة النساء إلى الرجال في بعض الإختصاصات في الجامعات اللبنانية
مقارنة 2004 و 2013

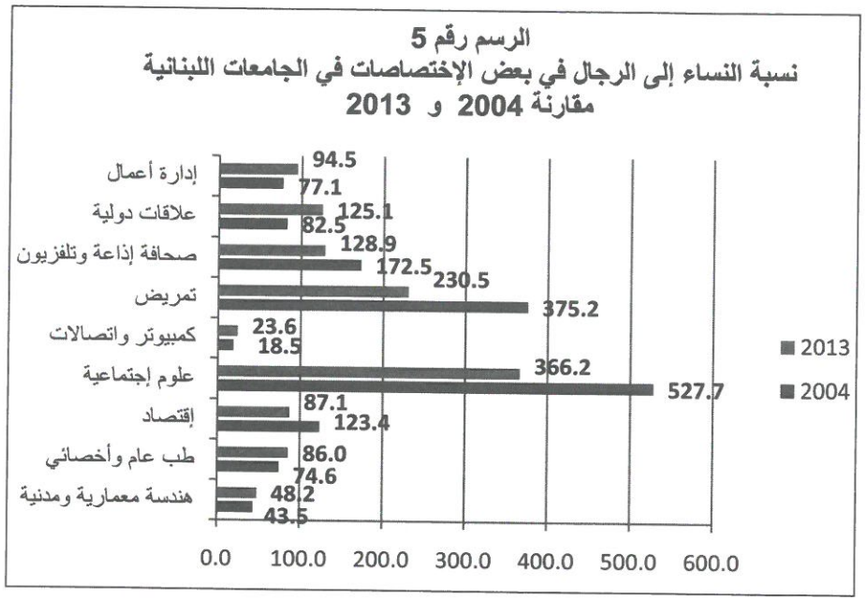

الفصل التاسع

الأجور والفجوة بين الجنسين

هل تعلم

أن كل المؤشرات المتاحة تدل على أن الأجور لم ترتفع في الحقبة ما بين انتهاء الحرب الأهلية وسنة 2015 بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، رغم أن الأجور عند انتهاء الحرب سنة 1991 كانت مخفضة كثيراً بسبب انهيار سعر صرف الليرة والتضخم في الأسعار الذي رافقها؟

أن معظم اللبنانيين يعتبرون أن دخلهم غير كاف لعيش يتماشى مع وضعهم الإجتماعي، أو حتى لسد حاجاتهم الرئيسية من مأكل وملبس وتعليم وطبابة، وأن بعض ذلك مرده أن دخل اللبناني إنتاج محلي بينما تطلعاته المعيشية تتأثر بشكل كبير بمستويات المعيشة في البلاد الغنية؟

أن هناك فجوة واضحة بين دخل الرجال والنساء وأن سببها الرئيسي يعود لأسباب بنيوية تتعلق بالمهن التي يتركز فيها عمل كل من الجنسين، وأن هذه الفجوة تنخفض مع الوقت لأن المرأة بدأت تدخل بقوة في مهن كانت حكراً على الرجال كالطب والهندسة، بينما الرجال يدخلون بأعداد أكبر في مهن كانت حكراً على النساء كالتمريض والعمل الإجتماعي؟

الأجور

من أهم القضايا الإجتماعية المتعلقة بالأجور هي مدى مجاراتها لارتفاع الأسعار من جهة، ومدى كفايتها لعيش كريم من جهة أخرى.

أحد مؤشرات العلاقة بين ارتفاع الأجور وارتفاع الأسعار، رغم شوائبه، هو في مقارنة نسبة ارتفاع الحد الأدنى للأجور، ونسبة التضخم، أي ارتفاع أسعار السلع الإستهلاكية.

بالنسبة لمقارنة ارتفاع الحد الأدنى للأجور وارتفاع الأسعار فيتبين أنه، في المدة بين سنتي 1991، أي عند انتهاء الحرب اللبنانية، و2015، ارتفع الحد الأدنى للأجور من 175000 ليرة في بداية المرحلة إلى 675000 ليرة سنة 2012، وبقي على هذا المستوى حتى كتابة هذه السطور (بداية 2016)، ما يعني أنه ارتفع بمعدل سنوي يوازي 5,6 بالمئة مقارنة بارتفاع في مستوى الأسعار الإستهلاكية يوازي 7,5 بالمئة سنوياً أي بخسارة نقطتين مئويتين في القدرة الشرائية سنوياً للحد الأدنى للأجور. ما يفاقم هذه المشكلة هو أن القدرة الشرائية للأجر الأدنى في نهاية الحرب اللبنانية كانت أصلاً منخفضة بسبب الحرب والتضخم الكبير الذي حصل خلالها. غير أنه لا بد من الإشارة هنا بأن السبب الرئيسي لهذا الفارق بين ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجر الأدنى خلال هذه المدة هو الارتفاع الكبير في الاسعار في بدايتها الذي رافق انهيار سعر صرف الليرة. وبالفعل فبين سنتي 1996 و2015 ارتفع الاجر الأدنى أكثر مما ارتفعت الأسعار إذ بلغ ارتفاع الاول 4,3 بالمئة سنوياً مقابل ارتفاع في الأسعار لم يتجاوز 3,4

بالمئة سنوياً[1]. ولكن هذا لا يغير من حجم أو نوع المشكلة المعيشية المذكورة.

هناك مؤشر آخر لانخفاض الحد الأدنى للأجور بالنسبة لغلاء المعيشة في لبنان ينتج عن مقارنة نسبته من الناتج المحلي للفرد في لبنان ودول أخرى متشابهة بالنسبة لمستوى التنمية أو بلدان متقدمة إقتصادياً. هذه المقارنة هي موضوع الرسم رقم 1، حيث يتبين أن هذه النسبة في لبنان هي أقل بكثير من مثيلاتها في البلدان الأخرى ما يؤكد على أن الحد الأدنى للأجور في لبنان منخفض بالنسبة لدول متشابهة إنمائياً ودول متقدمة[2].

أما بالنسبة للمعدل الوسطي للأجر (بعد احتساب الضريبة) في لبنان، فالإحصاءات المتاحة (NationMaster) تُظهر أنه قد يكون في حالة أحسن قليلاً من حالة الحد الأدنى للأجور، إذا ما احتسبنا القوة الشرائية لمعدل الأجر مقارنة بالدول الأخرى[3]. يتبين من هذه المقارنة أن القوة الشرائية للمعدل الوسطي للأجر في لبنان يبلغ نصف المعدل ذاته تقريباً في الولايات المتحدة، و56 بالمئة من قوة شراء معدل الأجر في فرنسا، ولكنه يوازي تقريباً مثيله في تركيا، ويبلغ ضعفي قوة شراء معدل الأجر في مصر، وثلاثة أضعاف ونصف بالنسبة لمعدل الأجر في سوريا. غير أن ارتفاع الأجور، في السنوات الأخيرة على الأقل، لم يلحق، على ما يظهر، بارتفاع الأسعار. ففي الدراسة الوحيدة في هذا المجال التي وجدناها،

(1) إحصاءات مؤشر الأسعار من صندوق النقد الدولي (Quandl).

(2) الإحصاءات تعود للبنك الدولي وهي محسوبة على أساس القوة الشرائية للأجر وللناتج المحلي الخام (أي PPP في الحسابات الإقتصادية). عامل التحويل إلى القوة الشرائية (World Bank 2011).

(3) للحصول على مقارنة سليمة تم تعديل معدل الأجر لكل الدول باستعمال «عامل معادلة القوة الشرائية» (Purchasing Power Parity-PPP) المعمول به من قبل البنك الدولي (World Bank 2013)

والتي قامت بها مجلة Lebanon Opportunities سنتي 2008 و2012، يظهر أن ارتفاع الأجور خلال هذه المدة كان من صفر بالمئة في بعض الوظائف (مثلاً خدمة الزبائن في البنوك) إلى ما يقارب العشرة بالمئة في بعض الوظائف التكنولوجية والمعلوماتية، بينما ارتفع مؤشر الأسعار (2007 ـ 2011) بما يقارب 23 بالمئة بحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي (EconStats).

تشير الإستطلاعات إلى نسب كبيرة من اللبنانيين العاملين لا يعتبرون أن دخلهم كاف لعيش يتماشى مع وضعهم الإجتماعي، أو حتى لسد حاجاتهم الرئيسية (مسكن، مأكل، ملبس، تعليم وطبابة). ففي مسح للأوضاع المعيشية قامت به إدارة الإحصاء المركزي سنة 1997، أعلن 69 بالمئة من أفراد عيّنة على مستوى الوطن أن مدخولهم «ليس كافياً» أو «بالكاد يكون مناسباً». وتأكد ذلك من خلال عدة إستطلاعات قام بها مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية (مدما) كان آخرها سنة 2007، حيث أظهرت النتائج أن 63 بالمئة من اللبنانيين لا يعتبرون أن دخلهم كاف لعيش يتماشى مع وضعهم الإجتماعي، و59 بالمئة أن دخلهم كاف لسد حاجاتهم الرئيسية. هذه النسب المرتفعة قد يكون أحد أسبابها أن نمط استهلاك اللبناني ومستوى تطلعاته يتأثران بشكل كبير بمستويات المعيشة في الغرب، بسبب انفتاح المجتمع على الاقتصادات الغربية المتقدمة لجهة السفر والسياحة والهجرة، بينما مدخوله محلي المنشأ إلى حد كبير ما يجعل الفارق بين الواقع والمرتجى كبير نسبياً[1]. ولكن هذا لا يغير الأمر بأن معظم اللبنانيين يشعرون بضغط كبير على مداخيلهم مع ما لذلك من انعكاسات على سلوكهم الإقتصادي (الإدخار والإستهلاك مثلاً) والإجتماعي. ولكن هذا موضوع آخر لا مجال هنا للتطرق إليه بالتفصيل.

(1) لشرح هذه الظاهرة أنظر (Tabbarah).

إشكالية الفجوة في الأجور بين الجنسين

الفجوة بين معدل دخل المرأة ومعدل دخل الرجل لصالح الأخير إنما هي فجوة قائمة في كل بلدان العالم تقريباً وتتراوح، في الدول التي لديها إحصاءات حول الموضوع، ما بين أقل من 6 بالمئة (مثلاً في نيوزيلندا) إلى ما يقارب الـ 40 بالمئة (مثلاً في كوريا)[1]. في لبنان هناك على الأقل دراستان رسميتان تطرقتا لهذه المسألة أجريتا بتمويل من المنظمات الدولية. الأولى قامت بها الوكالة الوطنية للإستخدام من خلال مسح نفذته في سنة 1997 (لبنان 1997)، والأخرى قامت بها إدارة الإحصاء المركزي سنة 2007 (توتاليان). الدراسة الأولى أعطت فارقاً وصل إلى 27 بالمئة والثانية ـ أي بعد عشر سنوات ـ أعطت فارقاً لم يتجاوز الـ 6 بالمئة.

ليس هناك اختلاف بين الباحثين حول وجود هذه «الفجوة بين الجنسين» (The gender gap) في ما يتعلق بالأجور، لكن الأدبيات والأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع على المستوى الدولي عديدة ومتزايدة تركز بغالبيتها على معرفة إذا كان السبب الرئيسي لهذه الفجوة هو التمييز ضد المرأة في سوق العمل، أم أن هناك أسباباً أخرى ذات علاقة بنيوية تفسر هذا الفارق أو على الأقل القسم الأكبر منه. كما أن هذا النقاش يتعلق أيضاً في ما يسمى «السقف الزجاجي» (glass ceiling) الذي قد يواجه المرأة في تقدمها في مهنتها الوظيفية قبل الوصول إلى المراكز العليا أو القيادية ذات الأجور العالية.

ما هي الأسباب البنيوية الرئيسية التي قد تفسر الفجوة في الأجور بين الجنسين بشكل عام؟ نذكر منها أربعة أساسية: أولاً إن الوظائف التي تحتلها غالبية من النساء هي أقل مردوداً من الوظائف التي يحتلها الرجال. ففي القطاع الطبي على سبيل المثال، فغالبية الممرضات هن من النساء

(1) أنظر مثلاً (OECD).

بينما غالبية الأطباء هم من الرجال. ثانياً إن النساء دخلن سوق العمل حديثاً، ولذا فعدد سنين العمل عندهن قد يكون أقل من عدد سنين العمل لدى الرجال في المهن نفسها. ففي مهنة الطب مثلاً معدل عدد سنوات العمل للرجال قد يتجاوز بكثير المعدل نفسه بين النساء، ولذا فدخل الرجال يكون في هذه الحال أكثر من دخل النساء حتى في المهنة نفسها. ثالثاً حتى إذا أخذنا أطباء من الجنسين تخرجوا في السنة نفسها وباشروا العمل في الوقت نفسه، فقد يكون هناك فارق في عدد سنوات العمل بعد مدة لأن بعض النساء الطبيبات أوقفن أو أبطأن العمل لبضع سنوات لتربية أولادهن أولأسباب عائلية أخرى. رابعاً بعض الدراسات أظهرت أن عدد ساعات العمل التي تخصصها المرأة لعملها هي في بعض الأحيان أقل من ساعات العمل التي يخصصها الرجال بسبب القيام بواجباتهن العائلية.

لا شك أن السبب الأول، أي هيكلية الوظائف للجنسين، هو الاكثر تأثيراً وقد لوحظ في بلدان متقدمة كالولايات المتحدة أن الفارق في الأجور بين الجنسين يتقلص إلى حد كبير مع الوقت كلما تقاربت هيكلية الوظائف من بعضها، أي كلما دخلت النساء في وظائف كانت في السابق حكراً على الرجال (Blau)، ودخول الرجال إلى وظائف تقليدياً نسائية، وهذا ما بدأ يحصل في لبنان. ولكن العوامل الأخرى التي ذكرناها تلعب أيضاً دوراً في تحديد الفجوة بين الجنسين.

في لبنان، هناك في البداية القطاع العام الذي يشمل حوالي 16 بالمئة من مجموع العاملين، وحيث الأجور محددة بحسب الوظيفة وبناءً على المرسوم الإشتراعي رقم 112/ 59 الذي يؤكد على عدم التفرقة بين الجنسين في الوظائف. بالنسبة للقطاع الخاص فهناك قحط في الدراسات العلمية حول الموضوع، وهناك تضارب في النتائج. ففي الدراستين الرسميتين الآنفتي الذكرعلى سبيل المثال، تقلّصت الفجوة من 27 بالمئة سنة 1997 إلى 6 في المئة سنة 2007 دون الأخذ بالإعتبار أي من

العوامل البنيوية المذكورة، ما يشير إلى أن التمييز بحسب الجنس غير موجود. بالمقابل، ففي دراسة قامت بها مجموعة من الباحثين الجامعيين في بيروت سنة 2006 حول الأجور في القطاع المصرفي، والتي أخذت بالإعتبار معظم العوامل البنيوية، تبين أن هناك فجوة تبلغ 16 بالمئة فسرها الباحثون بأنها تعود إلى تمييز بين الجنسين (Dah). ولكن هناك أيضاً دراسة قامت بها مجموعة من الأساتذة في الجامعة الأميركية في بيروت سنة 2008 استطلعت آراء 186 عاملاً وعاملة في القطاع المصرفي وفي مؤسسات للتعليم العالي، أظهرت أن عدداً أكبر من الإناث في التعليم العالي من الذكور شعرن بتمييز جنسي ضدهن ولكن العكس صحيح بالنسبة للذكور في القطاع المصرفي. كما وجدت أن الفجوة في الأجور بالنسبة للتعليم العالي مردها إلى وجود نسبة أكبر من الرجال في المراكز المتقدمة (Jamali).

الخلاصة

رغم شح الإحصاءات الرسمية وقدمها نسبياً، فلا شك أن ارتباط مستوى الأجور في لبنان بغلاء المعيشة ليس ارتباطاً وثيقاً، وأن ارتفاع معدل الأجر يتخلف في معظم الأحيان عن ارتفاع معدل الأسعار الإستهلاكية. تقول النظريات الإقتصادية التقليدية أن ربط ارتفاع الأجور يجب أن يكون مع الإنتاجية في المقام الأول، وليس مع غلاء المعيشة، وإلا فإن النتيجة تكون في أن ارتفاع الأسعار سيترافق مع رفع مستوى الأجور ما يلغي فائدة رفع الأجورفي المقام الأول وقد يُدخل الإقتصاد بدوامة رفع أجور مترافق برفع الأسعار. ولكن، بينما هذا قد يكون صحيحاً في المطلق، غير أنه قد لا يكون بنفس مستوى الصحة بالنسبة إلى لبنان وبعض الدول الأخرى التي تستورد القسم الأكبر من استهلاكها. فرغم عدم وجود إحصاءات تسمح بتقدير دقيق لنسبة استهلاك اللبناني من بضاعة

مستوردة[1]، غير أن حجم الإستيراد إلى حجم الإستهلاك في الحسابات القومية يعطي ولو بشكل بدائي فكرة عن هذه النسبة. على هذا الأساس تظهر أرقام سنة 2013 أن حوالي 70 بالمئة من استهلاك اللبناني يتألف من سلع وخدمات مستوردة. في هذه الحال، فإن الغالبية الكبرى من الأسعار الإستهلاكية تُحدد في الخارج ولا علاقة لها بالطلب من الداخل، وبالتالي فنسبة التضخم الناتجة عن ارتفاع الأجور محدودة قياساً بالبلدان التي لا تستورد سوى قسم ضئيل من استهلاكها. وهذا يعطي لبنان والدول المشابهة حرية أكبر في ربط الأجور بغلاء المعيشة مما هو الحال في البلدان المذكورة.

بالنسبة للفجوة في الأجور بين النساء والرجال العاملين في القطاع الخاص، فمن الواضح أن الأسباب الأساسية لها والتي تفسر القسم الأكبرعلى الأقل، هي أسباب بنيوية وأن التمييز ضد المرأة، إذا وجد، لا يشكل عامة سوى قسم صغير جداً من تلك الفجوة. ولذلك فالثقل الأكبر من أي علاج لهذا الواقع يجب أن يتوجه إلى هذه الأسباب البنيوية التي ذكرنا منها أربعة أساسية أقله بالنسبة للبنان.

أهم هذه الأسباب يتعلق بهيكلية وظائف الجنسين، كما رأينا في الفصل السابق، ولذا فالحل هو بأن تدخل المرأة في الوظائف الأكثر مردوداً، وهذا ما فعلته تلقائياً بدخولها في وظائف مصنفة «إختصاصيون» ذات المردود المرتفع، حتى أصبحت المرأة تشكل الغالبية من العاملين في هذه الفئة، وقد يكون هذا هو أحد الأسباب الرئيسية لتضييق الفجوة في السنوات الأخيرة. يعود هذا طبعاً، وفي المقام الأول، إلى دخول المرأة

(1) أي الإستيراد المباشر كالمأكل أو السيارات مثلاً أو غير المباشر كالمواد التي تدخل في السلع الإستهلاكية المصنوعة محلياً كالطاقة والإسمنت مثالاً كما تأخذ بالإعتبار المواد المستهلكة غير المتبادلة (Non-tradable) وغيرها من التفاصيل. أنظر مثلاً الدراسة الحديثة حول هذا الموضوع بالنسبة لنيوزيلاندا (Parker).

مجالات تعليم مناسبة كالطب والهندسة والعلوم والمحاماة والتعليم الجامعي وغيرها التي خولتها الدخول إلى مهن «الإختصاصيين» بأعداد كبيرة. يبقى أن يتم مساعدة المرأة العاملة إلى دخول وظائف «الكوادر العليا» بنفس الزخم الذي دخلت فيه كوادر الإختصاصيين، خاصة من خلال التعليم المناسب، إذ إن نسبة الإناث الجامعيات في مجالات كإدارة الأعمال، وخدمات الإستثمار المصرفي، والإدارة العامة، والإقتصاد، وما شابه ما زالت ضعيفة ليس فقط بالنسبة لمشاركة الرجال بل أيضاً بالنسبة لدخول المرأة في المجالات الأخرى، وهذا ما سيساعد في كسر «السقف الزجاجي» أمام تقدمها الوظيفي كما فعلت بالنسبة لدخولها مجال «الإختصاصيين»، بخاصة في الكوادرالعليا في مجالات القضاء والتجارة وغيرها، كما ذكرنا في الفصل السابق.

السبب الثاني للفجوة، أي الأقدمية، فهو سيزول مبدئياً مع الوقت، وإن أخذ وقتاً طويلاً نسبياً حتى تتعادل أقدمية النساء والرجال في مجالات العمل المشتركة.

أما السببين الأخيرين، أي الإنقطاع عن العمل وعدد ساعات العمل الأقل بالنسبة للمرأة فهما مرتبطان بدور المرأة في تربية الأطفال ومسؤولياتها العائلية الحالية، ما يتطلب تغييراً في هذا الدور إما إجتماعياً من خلال المشاركة في تحمل أعباء المنزل أو من خلال سياسات تحرر المرأة من مسؤولياتها العائلية التي تتعارض مع عملها، أو كما اقترحت منذ مدة مواءمة شروط العمل مع متطلبات الأسرة (طبارة 1991) وهنا ندخل في إشكالية جديدة تخرج عن نطاق هذا البحث.

الخاتمة

إن السياسات الآيلة للنهوض بالموارد البشرية عامة، في مجالات السكان، والعمالة والبطالة، والصحة، والتعليم، وغيرها من السياسات الإجتماعية والإقتصادية ذات الصلة، تشكل العمود الفقري لسياسات التنمية بشكل عام ولكنها تبقى مهملة إلى حد كبير في لبنان لصالح السياسات المالية والمصرفية ولربما، إلى حد ما، التجارية والصناعية، علماً بأن فكرة التنمية بشكل عام لا تعطى في النهاية ما تستحق من انتباه من قبل الدولة على كل حال. هذه النظرة بعين واحدة للإقتصاد الوطني تعممت في الأدبيات اليومية وفي وسائل الإعلام حتى أصبحت كلمة «إقتصادي» تعني التاجر والصناعي والمصرفي بدلاً من عالم الإقتصاد خاصة إذا كان اختصاصه خارج هذه المهن والأعمال.

هذه الصورة انعكست إهمالاً للكثير من الأمور التنموية، بخاصة تلك المتعلقة بالموارد البشرية، ما جعل الإهتمام الرسمي بالإحصاءات المتعلقة بهذه المواضيع لا تحظى بأية عناية تذكر من قبل الدولة. فالإحصاءات ذات الصلة، ومعظمها ينتج عن مسوحات ميدانية، أصبحت تستجدي المنظمات الدولية والمانحين الأجانب للقيام بها بدلاً من أن تكون جزءاً عضوياً من عمل الدولة تقوم بها الدولة من موازنتها وبشكل دوري ومنظّم، كما هو الحال في الأغلبية الساحقة من دول العالم، حتى الفقيرة منها.

ما يضاعف المشكلة هو أن الدولة اللبنانية تترك للمنظمات الدولية

حرية زائدة في تقرير أولويات التنمية، دون رقيب أو حسيب، وهذه المنظمات لها أولوياتها التي تتأثر بشكل كبير بأولويات الدول المانحة التي لا تمول القسم الأكبر من موازنتها العادية فحسب بل تمول كل المشاريع الإنمائية التي تقوم بها هذه المنظمات من خارج الميزانية العادية. فبرنامج الأمم المتحدة حول القضايا الأقرب إلى موضوعنا مثلاً، أي برنامج صندوق السكان، يعنى بشكل كامل تقريباً بمشاكل الصحة الإنجابية والجنسية، بما في ذلك السيدا، بخاصة بين النساء والمراهقين (UNFPA)، ولا يتطرق بأي شكل من الأشكال إلى قضايا الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، وهجرة الشباب والكفاءات، وقضايا كبار السن والعجزة. علماً بأن لبنان، كما شرحنا، قد وصل في مجال الصحة الإنجابية إلى مستويات متقدمة وفي مجال السيدا إلى مستويات من انتشار المرض من الأقل في العالم بينما يعاني، كما أظهرنا أيضاً، من هجرة شباب وأدمغة مكثفة، ومشكلة متعاظمة بالنسبة للمسنين بسبب الإزدياد السريع بأعدادهم المترافق مع هجرة أبنائهم، ما يحد من قدرة الأسرة على الإعتناء بهم. ومن الملفت أن برنامج صندوق السكان في لبنان يشبه إلى حد كبير جداً برنامج الصندوق على المستوى الدولي، إذ إن البرنامجين يعكسان الأولويات الدولية (أي أولويات الدول المانحة) نفسها ((UNFPA(1)).

عندما لا تعلم الدولة عدد سكانها ومستوى البطالة فيها، وغيرها من المعطيات الأساسية في مجال التنمية، فمن غير المجدي أن يُطلب منها وضع سياسات تعنى بهذه المشكلات وما يترتب عنها. ولربما الأهم من ذلك هو أن الكثير من هذه المشكلات، كما شرحنا، تتطلب معالجتها بشكل إستباقي وليس بعد تأزم المشكلة وهذا ما يتطلب بدوره القيام بتحليلات للمعطيات لمعرفة اتجاهاتها والتعامل معها استباقياً. فالزيادة المتسارعة المنتظرة لكبار السن في لبنان، التي لفتنا إليها مثلاً، بدأت

تتفاعل وتظهر من خلال القصور الحاصل في قوة استيعاب مآوي العجزة ولكن لا أثر بعد للسياسة الوطنية الإستباقية المطلوبة لتوسيع قوة الإستيعاب هذه وتأمين المراقبة المطلوبة لهذا الغرض. من المعروف أن الوزراء في معظم الدول كما في لبنان يهتمون بشكل خاص بحل المشكلات القائمة ولا يهتم معظمهم بالمشكلات الآتية لأن الأولى تستدعي الإمتنان بينما الثانية لا يعلم أحد بها. لذلك تقوم الدول المتقدمة بوضع خطط طويلة الأمد يتطلب تنفيذها سنوات عدة تتجاوزعادة حياة الوزارات.

أكدنا في هذه الدراسة على أمور تتعلق بما يسمى الجندر، أي الفارق بين واقع المرأة وواقع الرجل في بعض النواحي الهامة، وحاولنا أن نظهر ما لكل من الجنسين وما عليه. السبب في ذلك هو أن موضوع الجندر أصبح في كثير من الأحيان موضوع مزايدات غطى فيها على الحقائق التي لا تظهر إلا بعد تحليل علمي دقيق. فعلى سبيل المثال، أخذنا كيف تتعامل الأمم المتحدة مع الأمّية في العالم العربي بما في ذلك لبنان فتظهر الفارق بين الجنسين وكأنه نتيجة لتفرقة مقصودة في كل الحالات تعكس انحيازاً مشبوهاً ضد المرأة، ما ينال الإستحسان والتصفيق من قبل الناشطين في هذا المجال. غير أن بعضاً من التحليل يظهر أن هذا الفارق في الكثير من الدول العربية، لبنان والدول الخليجية وغيرها، قد انتهى بالنسبة إلى الشباب من الجنسين، ما يعني أن الأمية التي هي بين كبار السن فقط هي في تراجع مستمر وستنتهي طبيعياً بعد مدة قصيرة، وأن هذه العملية تمت في مدة قصيرة نسبة لما تطلبته في دول أخرى. ولا تأتي هذه الدراسات الأممية، التي تساندها دراسات محلية، على ذكر أن الإلتحاق بالتعليم في كل المراحل ما بعد الإبتدائي هو لصالح البنات، وأن الإلتحاق بالجامعات هو الأعلى بين النساء منه بين الرجال، وقد يصل بين النساء إلى أضعافه بين الرجال في بعض دول الخليج مثلاً. لهذه الحالة أسبابها طبعاً ولكن هذه الأسباب ليست «المعايير الإجتماعية المتحيزة ضد المرأة... والتي تعزز

اللامساواة بين الرجل والمرأة» كما ورد في أحد هذه التقارير الأممية وتردد في غيره (أنظر الفصل الثامن) ولا هي بالمقابل معايير إجتماعية جديدة تعزز اللامساواة لصالح النساء (!).

إن المرأة اللبنانية، كما حاولنا أن نظهر، قد شقت طريقها بنفسها إلى إنجازات لا تعرفها بعد النساء في كثير من البلدان المحيطة، وهذا ما يتطلب التقدير. فكما أظهرنا مثلاً فالمرأة أصبحت ممثلة بشكل كبير في كوادر «الإختصاصيين» (أي الأطباء والمحامين والصيادلة والمهندسين والأساتذة الجامعيين الخ) بنسبة تتجاوز مرتين تمثيلها في مجموع القوى العاملة، وذلك نتيجة لالتحاقها المكثف في الجامعات وفي الإختصاصات الجامعية التي كانت حتى وقت قصير حكراً على الرجال. ولكن ما زال تمثيلها في الكوادر الإدارية العليا أقل من نصف تمثيلها في مجموع القوى العاملة. ما يبعث على الأمل في هذا المجال هو أنه، تقليدياً وتاريخياً، ما حصل في البلدان المتقدمة هو أن نجاح النساء في اختراق مجال الإختصاصيين سبق اختراقهن للكوادر الإدارية العليا وهذا بدأ يحصل في لبنان. ولقد أظهرت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي نشرت حديثاً لعيّنة كبيرة جداً (مليونين) من المؤسسات الإقتصادية الأوروبية سنة 2013 أن هناك علاقة إحصائية إيجابية بين نسبة النساء في الكوادر العليا ومستوى العائد على الأصول بزيادة ما بين 8 و12 نقطة مئوية كلما تم استبدال رجل بإمرأة إفتراضياً، ما يعني أن وجود النساء في الكوادر العليا هو مربح مالياً للمؤسسات الإقتصادية الأوروبية (IMF).

حاولنا في فصل من فصول هذه الدراسة (الفصل الثالث) تسخير الديموغرافيا لأهداف سياسية. ففي سنة 2005 استحدثنا نموذجاً إحصائيا يستعمل نتائج الإنتخابات، مستكملة بمسح واسع ولكن بسيط وغير مكلف، لتقدير نسبة الذين في الداخل والخارج في حينه بالنسبة للطوائف الرئيسية عددياً. كانت المفاجأة أن نسبة حاملي الجنسية في الخارج كانوا أكثر عند

الطائفة الإسلامية منه عند المسيحيين وأن أعداد المسلمين في الخارج من هؤلاء أكثر بكثير من المسيحيين. أهم ما في الأمر هنا هو أن هذا النموذج، الذي من الممكن تحسين نوعية نتائجه، هو قليل الكلفة ويسمح بالقيام بتقديرات جيدة مماثلة بعد كل انتخابات لمتابعة تطور أعداد اللبنانيين في الخارج كخطوة أولى للبدء بوضع سياسة التواصل مع اللبنانيين في الخارج التي طال الكلام عنها.

المراجع

المراجع الإنجليزية

- Blau, F.D. and L.M.Kahn. 2000. «Gender Differences in Pay». *Working Paper 7732*. National Bureau of Economic Research. Cambridge,Mass.
- CIA. 2014. *World Fact Book. http://www.indexmundi.com/g/r.aspx?c=le&v=32 CIA. 2014. World Fact Book. http://www.indexmundi.com/g/r.aspx?c=le&v=32*
- Dah, Abdallah, Salah Abosedra and Farouk Dahbourah. 2006. «Gender Pay Discrimination in Lebanon, Assessment and Recent Data». *6th Global Conference on Business and Economics. www.gcbe.us/6th_GCBE/data/confcd.htm*
- Deeb, Mary. 1997. *Beirut: A Health Profile 1984-1994. American UniversityofBeirut.Beirut.*
- EconStats.«WorldEconomicOutlook(WEO)data».IMF.*www.econstats.com/weo/V016.htm*
- Foundation for Aids Research. 2015. *Statistics Worldwide.http//:www.amfar.org/worldwide-aids-stats/*
- HuffingtonPost.2014.«TheU.S.IlliteracyRateHasn'tChangedin10 Years». *http://www.huffingtonpost.com/2013/09/06/illiteracy-rate_n_3880355.html*
- ILO.InternationalLaborOrganization.Undated.«Lebanon».

- *http://www.ilo.org/beirut/countries/lebanon/lang–en/index.htm*
- ILO.InternationalLaborOrganization2010.«StatisticsbyTopic». *http://laborsta.ilo.org/data_topic_E.html*
- ILO. International Labor Organization 2012. And Lebanon Ministry of Labor. «Migrant Domestic Workers Guide». *http//:ilo.dataflow.com.lb/facts.aspx*
- IMF.InternationalMonetaryFund.2016.*GenderDiversityinSeniorPositionsandFirmPerformance:EvidencefromEurope.IMFWorking Paper WP/16/50. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp1650.pdf*
- JamaliD.Y.SidaniandA.Kobeissi.2008.«Thegendergaprevisited: insightsfromadevelopingcountrycontext».*www.emeraldinsight.-com/doi/abs1//10/1001108/17542410810878059*
- Jurjus, Abdo and Hanine, Haidar. 2013. «HIV/AIDS in Lebanon: Reviewof a SuccessStory».*HumanHealth.January*.
- *http://www.databank.com.lb/docs/Aids%20in%20Lebanon%202012.pdf*
- Kasparian, Choghig. *2003. L'émigration des jeunes libanais et leurs projetsd'avenir,1992-2008.UniversitéSaintJoseph.Beyrouth.*
- Kaspariañ Choghig. 2014. *L'apport financier des émigrés et son impactsurlesconditionsdevie des Libanais.* Presses de L'université Saint-Joseph. Beyrouth.
- Kunhadi.org. *Decade of Action for Road Safety 2011-2020. http//www.kunhadi.org/enlIn-Numbers*
- Lebanon. 1997. Ministry of Social Affairs and United Nations PopulationFund(UNFPA).*ResultsofthePopulationandHousing DataBase1996.*Beirut.

- Lebanon. 2009. Central Administration of Statistics (CAS). 2009. «LaborForceStatistics».*http//:www.cas.gov.lb/index.php/demographic-and-social-en/laborforce-en*
- Lebanon. 2016. Central Administration of Statistics. Official internetsite.23April.
- *http://www.cas.gov.lb/index.php/training-stat-en/90-english/key-indicators-en/key-indicators-infoslider-en/110-unemployment-rate-en*
- Nahas,Charbel.2007«Emigration»IetII.*LeCommercedu Levant. OctobreetNovembre2007.*
- NationMaster.«CostofLiving...».*http://www.nationmaster.com/country-info/stats/Cost-of-living/Average-monthly-disposable-salary/After-tax*
- Ng. Marie, et.al. 2014. «Smoking Prevalence and Cigarette Consumption in 187 Countries: 1980-2012». *Journal of the American MedicalAssociation.2014:311(2):183-192.*
- *http://jama.jamanetwork.com/article.aspx?articleid=1812960*
- Now.2009. «A Country Judged by Women». *https://now.mmedia.me/lb/en/reportsfeatures/a_country_judged_by_women__*
- OECD. Organization for Economic Co-operation and Development.2014.«TheGenderGap».*http://www.oecd.org/gender/data/genderwagegap.htm*
- Parker, Miles. 2014. *How much of what New Zealanders consume is imported? Estimates from input-Output Tables. Analytical Notes. http://www.rbnz.govt.nz/research_and_publications/analytical_-notes/2014/an2014_05.pdf*
- Quandl. 2016. «Lebanon Inflation Index...» *https://www.quandl.-*

com/data/ODA/LBN_PCPI-Lebanon-Inflation-Index-Average-Consumer-Prices?utm_medium=graph&utm_source=quandl

- Statistics brain. «Illiteracy Statistics». *http://www.statisticbrain.-com/number-of-american-adults-who-cant-read/*
- Tabbarah, Riad. 1972. »The Adequacy of Income: A Social Dimension in Economic Development». *Journal of Development Studies.* April.
- TheEconomist.2013.«NoButts».June1.
- *http://www.economist.com/news/international/21578726-some-countries-refuse-kick-habit-no-butts*
- TheTobaccoAtlas.http://www.tobaccoatlas.org/
- UNESCO. Institute of Statistics. Data Center. *http//:data.uis.unesco.org/Index.aspx?*
- UNESCO(1).InstituteforStatistics.«UIS.Stat».*http://data.uis.unesco.org/*
- UNESCO. 2013. «Adult and Youth Literacy». *UIS Fact Sheet No. 26. September. http://www.uis.unesco.org/literacy/Documents/fs26-2013-literacy-en.pdf*
- UNFPA. United Nation Population Fund. *http://www.unfpa.org/transparency-portal/unfpa-lebanon*
- UNFPA (I).United Nations Population Fund. *http://www.unfpa.org/transparency-portal*
- United Nations. 2013. *World Population Prospects: The 2012 Revision.*
- United Nations. 2015. *World Population Prospects: The 2015 Revision.http//:esa.un.org/unpd/wpp/*

- UNFPA. 2014. United Nations Population Fund. *Final Country ProgrammeDocumentforLebanon.http://www.unfpa.org.lb/Documents/CPD-2010-2014.aspx*
- Weatherbee,Sarah.2015.«MidwivesPlayCriticalHealthProvider Role». *The Daily Star. May 11. http://www.dailystar.com.lb/ArticlePrint.aspx?id=297468&mode=print*
- WorldBank.«Indicators».*http://data.worldbank.org/indicator*
- World Bank. 2011. «PPP conversion factor, private consumption. *data.worldbank.orgindicator/PA.NUS.PRVT.PP*
- WorldBank.2013.«LebanonNeedstoCreate23,000JobsperYear». *http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/04/11/world-bank-lebanon-needs-to-create-23-000-jobs-per-year*
- World Bank.2015. «Labor force participation rate, female. *http://Data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.ACTI.FE.ZS*
- WorldBank.2015(1).«Laborforceparticipationrate.Total».
- *http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.ZS*
- World Bank. 2015 (2). «Migration and Remittances Data». *http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data*
- WHO.2013.WorldHealthOrganization.*GlobalStatusReport2013. http//www.who.int/violence_injury_prevention/road_safety_status/2013/en*
- WHO et.al.2014. World Health Organization. *Trends in maternal mortality: 1990 to 2013. http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/112682/2/9789241507226_eng.pdf*
- WHO.2015. World Health Organization. *Eastern Mediterranean Region. Framework for health systems and core indicators for*

monitoring health situation and health system performance 2015. WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean. http://applications.emro.who.int/dsaf/EMROPUB_2015_EN_1904.pdf?ua=1&ua=1

- WHO. 2015 (1) World Health Organization. «Lebanon Statistical Profile.*http://www.who.int/gho/countries/lbn.pdf?uo=1*
- WHO.2015(2). *World Report on the Global Tobacco Epidemic, 2015. Country Profile Lebanon.http://www.who.int/tobacco/surveillance/policy/country_profile/lbn.pdf?ua=1*

المراجع العربية

- الأمم المتحدة. 2002. *تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002*. خلق الفرص للأجيال القادمة. نيويورك.
- الأمم المتحدة. 2005. *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005*. نهوض المرأة في الوطن العربي. نيويورك.
- *http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.asp*
- الشوفي، إيفا. 2016. «أزمة البطالة: هوّة التقديرات». *الأخبار*. 6 حزيران.
- *http://www.al-akhbar.com/node/257195*
- المستقبل. 2016. «قزي يدعو إلى مؤتمر في مواجهة البطالة». *المستقبل*. 14 أيار.
- *http//:www.almustaqbal.com/v/4article.aspx?Type=NP&ArticleID=703635*
- النهار. 2015. «زمكحل: البطالة النسائية في لبنان 35%» 24 تشرين الثاني.

- النهار. 2016. «مليون عاطل عن العمل من أصل 4 ملايين لبناني...». 9 نيسان.
- بوابة تمكين النساء إقتصادياً. 2014. «وزير العمل: معدل البطالة في لبنان يتجاوز 23% وسط تخبط في التقديرات وشح في المبادرات».
- *http//:www.weeportal - lb.org/news/minister - labor - lebanon%E2%80%99s - unemployment - rate - exceeds - 23 - amidst - poor-estimates-and-limited*
- بشور، م. (إشراف). 1999. *الدولة والتعليم في لبنان*. الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. بيروت.
- توتاليان غيدانيان، مرال. غير مؤرخة. *واقع المرأة في لبنان بالأرقام*.
- http//:www.cas.gov.lb/images/PDFs/Gender_statistics/Status20%of20%Women20%in20%Lebanon_Dr.20%Maral20%-Tutelian.pdf
- تيار المستقبل. *2008*. *لبنان: التاريخ والجغرافية والقوى السياسية*. بيروت.
- صوما، باسكال. *2014*. «45,6% من المصارف اللبنانية تحت السيطرة النسائية». *السفير*. 4 شباط.
- طبارة، رياض. 1991. الخيار الثالث: المواءمة بين ظروف العمل واحتياجات الأسرة». النشرة السكانية. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا. حزيران ـ كانون الأول.
- طبارة، رياض. 2000. *القطاع الصحي في لبنان2000*. مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية والشرق الأوسط للأبحاث والدراسات. بيروت.

- طبارة، رياض. 2000 (1). *العمالة والبطالة في لبنان 2000*. مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية والشرق الأوسط للأبحاث والدراسات. بيروت.
- طبارة، رياض. 2002. «تقرير التنمية الإنسانية العربية... تشاؤم مسبق واستنتاجات وفق إحصاءات مشوبة بأخطاء». *الحياة*. 10 تشرين الثاني.
- طبارة، رياض. 2003. «رداً على كلوفيس مقصود. توضيحات في شأن تقرير التنمية الإنسانية العربية». *الحياة*. 26 آذار.
- طبارة، رياض. 2013. «الهجرة والمذهب: المسلمون في الخارج أكثر من المسيحيين...» *النهار*. 18 آب
- http//:newspaper.annahar.com/article58897
- طبارة، رياض. 2013 (أ). «35000 إلى 55000 لبناني يهاجرون سنوياً...». النهار. 4 آب.
- *http://newspaper.annahar.com/article/55457*
- طبارة، رياض. 2013 (ب). «سبب الهجرة تحسين المستوى المعيشي...» النهار. 11 آب.
- *http://newspaper.annahar.com/article/56988*
- طبارة، رياض. 2013 (ج). «سكان لبنان يتناقصون...». النهار. 12 أيار.
- http://newspaper.annahar.com/article.php?t=mahaly&p=17&d=25072#popup4
- طبارة، رياض. 2014. «الأسرة اللبنانية تتغير». السفير. 18 حزيران.

- *http://assafir.com/Article/18/355879/AuthorArticle*
- لبنان. المركز التربوي للبحوث والإنماء. «النشرة الإحصائية».
- *http://www.crdp.org/ar/statistics-bulletin*
- لبنان 1972. إدارة الأحصاء المركزي. *القوى العاملة في لبنان 1970*. بيروت.
- لبنان 1997. المؤسسة الوطنية للإستخدام ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *دراسة حول سوق العمل*. بيروت.
- لبنان 1998. إدارة الإحصاء المركزي. *الأوضاع المعيشية للأسر في عام 1997*. بيروت.
- لبنان 2006. وزارة الشؤون الإجتماعية بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الدراسة *الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2004*. بيروت.
- لبنان 2007 (أ). وزارة الشؤون الإجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي وجامعة الدول العربية. المسح اللبناني لصحة الأسرة. (التقرير الأولي). بيروت.
- لبنان 2007 (ب). إدارة الإحصاء المركزي والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. *المجموعة الإحصائية السنوية*. بيروت.
- لبنان 2007 (ج). وزارة الشؤون الإجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي وجامعة الدول العربية. *المسح اللبناني لصحة الأسرة 2004*. بيروت.
- لبنان. 2008. إدارة الإحصاء المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الإجتماعية ومنظمة العمل الدولية. *الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2007*. بيروت.

- لبنان 2010. إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف). «متابعة أوضاع النساء والأطفال». بيروت.
- http://www.cas.gov.lb/images/Mics3/MISC3_new/Labor20%-force20%in202009%.pdf
- لبنان 2010(أ). إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. *لبنان: المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2009*. ملخص التقرير. بيروت.
- *http://www.cas.gov.lb/index.php¢option$com_content&view=article&id108=&Itemid115=*
- لبنان 2015. «لبنان بالأرقام». *إيدال*. بيروت.
- *http://investinlebanon.gov.lb/ar/lebanon_at_a_glance/lebanon_in_figures*
- لبنان. 2016 المركز التربوي للبحوث والإنماء. «النشرة الإحصائية».
- *http://www.crdp.org/ar/statistics-bulletin*
- لبنان 2016. المؤسسة الوطنية للإستخدام وجمعية تجار بيروت. *دراسة اليد العاملة في المؤسسات التجارية والخدماتية*. بيروت.
- مقصود، كلوفيس. 2002. «تقرير التنمية... ما له وما عليه». *الحياة*. 12 كانون الأول.
- ميليسيا لوكيه. 2016. «قطاع الخدمات بارقة أمل للشباب...». *النهار*. 9 آذار.
- يعقوب، نجوى ولارابدر. 2011. «سوق العمل في لبنان». إدارة الإحصاء المركزي. بيروت.

- *http://www.cas.gov.lb/images/PDFs/SIF/CAS_Labour_Market_In_Lebanon_SIF_1Arabic.pdf*
- يعقوت، نجوى ولارا بدر. 2012. «التعليم في لبنان». إدارة الإحصاء المركزي. بيروت.
- *http://cskc.daleel-madani.org/sites/default/files/resources/CAS_Education_In_Lebanon_SIF3_Arabic.pdf*

* * *

L0000

لبنان

مشكلات إنمائية وإنسانية

بالأرقام

هذا الكتاب ليس دراسة شاملة ومستتمة حول الموارد البشرية اللبنانية. دراسة كتلك هي اليوم شبه مستحيلة لعدم وجود المعلومات الكافية والموثوقة لها كما حاولنا إظهاره في المقدمة وفي نص الكتاب كلما دعت الحاجة. إخترنا أن نركز في هذه الدراسة على بعض الإشكالات الهامة وغير المعروفة عامة، المتعلقة بالموارد البشرية اللبنانية. ولقد حاولنا، بالنسبة لكل من هذه الإشكالات، إعطاء فكرة ولو مقتضبة عن الطرق الناجعة للتعامل معها.

لهذا الكتاب هدفان رئيسيان. الأول هو نشر المعرفة بين القرّاء غير المتخصصين حول أهمية القضايا المتعلقة بالموارد البشرية والتي بالنهاية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حياتهم ورفاههم وعلى تقييمهم لسياسات الدولة الإنمائية. والهدف الثاني هو تحفيز الباحثين وواضعي السياسات ذات الصلة على مناقشة هذه الأمور الحيوية وإعطائها ما تستحق من انتباه لعلّه ينتج عن ذلك بعض التحسن في المعلومات والإحصاءات المتاحة لوضع سياسات تنموية تتعامل بعقلانية أكبر مع التنمية البشرية الصحيحة.

كل فصل من فصول هذا الكتاب يبدأ بأسئلة تحت عنوان "هل تعلم" تتعلق بأهم استنتاجات الفصل وتلخص إلى حد ما الأفكار الرئيسية المطروحة في النص الذي يتبع. فإذا وجد القارئ أشياء لا يعلمها فيمكنه أن يجد الأجوبة عليها في النص.

لا بد من القول إن هذا الكتاب الصغير أخذ من الوقت لإكماله أكثر من سنة والكثير من الإحباط. بعض الإحصاءات الرسمية أخذت أسابيع لحصرها، بسبب مناقضة بعضها للآخر، ولتحديد مدى دقتها وأسباب الخلل فيها، ولتصحيحها، ما جعلني أفكر بالتوقف عن العمل مرّات عدة ولكن حب الإستطلاع تغلب كل مرّة على الشعور بالإحباط فولد في النهاية هذا الكتاب.

A. Antoine
ESSAI, ANALYSE, CRITIQUE - LITTERATURE
لبنان مشكلات انمائية و انسانية
DEPARTEMENT LIVRES ARABES
9 789953 037653
20000 L LTG